I. Chaudour

التوزيع : محدود
E/ECWA/AGRI/79/7/Rev.1
٢١ تشرين اول / اكتوبر ١٩٨٠
الاصل : بالانكليزية

الامم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

شعبة الزراعة المشتركة بين
اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
ومنظمة الاغذية والزراعة

شؤون سياسة الامن الغذائي

في منطقة اليمن

80-3413

المحتويـــات

الجزء الاول

الوضع الغذائي في منطقة اليمن

	الصفحـــة
مقدمة	١
أولا - استهلاك الاغذية	٣
ألف - الوضع الغذائي	٣
باء - اتجاه الاستهلاك	٤
جيم - نمط الاستهلاك الغذائي	٤
دال - تركيب الاغذية	١٠
هاء - مصروفات الاستهلاك الغذائي	١٣
ثانيا - الطلب على الاغذية	١٤
ألف - الطلب على الاغذية	١٤
باء - الحاجات الغذائية	١٥
ثالثا - الامداد الغذائي	١٨
ألف - الامداد المحلي	١٨
باء - الاستيراد	٢٠
جيم - المساعدات الغذائية	٢٢

الجزء الثانـي

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

أولا - سياسة الاستهلاك الغذائي	٢٧
ألف - السياسة الاستهلاكية في الماضي والحاضر	٢٧
باء - سياسة استهلاكية موصى بها	٢٩

المحتويات (تابع)

الصفحـــة

ثانيا- سياسة الانتاج ٣٤
ألف - السياسة الانتاجية الحالية ٣٤
باء - سياسات انتاجية موصى بها ٣٦
ثالثا- سياسة الاستيراد ٤٦
ألف - اجهزة ومؤسسات استيراد الاغذية ٤٦
باء - كفاءة الاستيراد ٤٧
جيم - مصادر الاستيراد ٤٨
دال- دخول الواردات ٤٩
هاء - توصية لتعزيز نواحي الامن الغذائي في سياسة الاستيراد الغذائي الحالية ٥٠
واو - السياسة الاستيرادية في اطار السياسة الاستهلاكية الموصى بها .. ٥٠
زاى- السياسة الاستيرادية والسياسة الانتاجية الموصى بها والموجهة نحو انتاج الحبوب ٥١
حاء- سياسة الاستيراد الغذائي والمعونات الغذائية ٥١
رابعا- سياسة تسويق وتوزيع الاغذية ٥٢
ألف - القضايا الراهنة لسياسة تسويق وتوزيع الاغذية ٥٢
باء - تقنين الاغذية ٥٤
جيم - ملاحظات حول قضايا السياسة الحالية للتسويق والتوزيع ٥٤
دال- توصية حول تحسين نظام التسويق والتوزيع ٥٥

الجزء الثالث

الجمهورية العربية اليمنية

أولا - سياسة استهلاك الاغذية ٦١
ألف - سياسة استهلاك الاغذية في الماضي والحاضر والمستقبل ٦١
باء - السياسة الموصى بها لاستهلاك الاغذية ٦٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

ثانيا - سياسة انتاج الاغذية ٧٠
ألف - سياسة الانتاج الراهنة والمقررة والامن الغذائي ٧٠
باء - الانتاج المقرر والاستهلاك المعيارى للاغذية ٧٢
جيم - تقلب الانتاج والامن الغذائي ٧٥
دال - الاداء الانتاجي والامن الغذائي ٧٧
هاء - الدورة الزراعية والامن الغذائي ٧٨
واو - الانتاج الحيواني والامن الغذائي ٧٩
زاى - تنظيم المزارع والامن الغذائي ٧٩
حاء - الامن الغذائي والتخصص في الانتاج ٨٠
طاء - السياسة الانتاجية ووسائل تطبيقها ٨١
ثالثا - سياسة الاستيراد ٨٣
ألف - الاتجاهات الحالية للاستيراد والتصدير ٨٣
باء - آلية الواردات ٨٥
جيم - مواطن ضعف السياسة الحالية لاستيراد الاغذية ٨٧
دال - سياسة الاستيراد الموصى بها ٨٩
هاء - المعونات الغذائية والامن الغذائي ٩١
رابعا - سياسات تسويق وتوزيع الاغذية ٩٢
ألف - سياسات تسويق وتوزيع الاغذية في الماضي والحاضر ٩٢
باء - مواطن الضعف في النظام الحالي للتسويق والتوزيع ٩٣
جيم - توصيات من اجل تعزيز جوانب الامن الغذائي في سياسات التسويق والتوزيع ٩٥
مرفق ٩٧

قائمة الجداول

رقم الجدول		الصفحة
١ -	معدل نمو المأخوذ للفرد من اهم المواد المغذية في اليمنين للفترة ١٩٦١-١٩٧٤	٣
٢ -	الامداد الغذائي للفرد في جمهورية اليمن الديمقراطية - متوسط الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧	٥
٣ -	الامداد الغذائي للفرد في الجمهورية العربية اليمنية - متوسط الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧	٦
٤ -	النسبة المئوية لمختلف فئات الاغذية في مأخوذ الفرد اليومي من الحريرات والبروتين والدسم في اليمنين (متوسط الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧)	١١
٥ -	المتوسط المعياري للفرد من مأخوذ الغذاء اليومي	١٥
٦ -	مأخوذ الفرد الغذائي اليومي كمجموع الحريرات وبروتين حيواني ، بصورة مطلقة ، وكنسبة مئوية الى حاجات اليمنين وبعض البلدان المختارة لسنة ١٩٧٧	١٦
٧ -	متوسط الامداد الغذائي المستحسن للفرد في اليمنين ، وتركيبه من حيث المواد الغذائية	١٧
٨ -	تداور واردات المنتجات الغذائية والحيوانية مقارنة بالصادرات الزراعية في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ في جمهورية اليمن الديمقراطية	٢١
٩ -	اتجاهات الواردات الغذائية والحيوانية والصادرات الزراعية ونسبها الى بعضها البعض في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ في الجمهورية العربية اليمنية	٢٢
١٠-	معدل نمو المساحة المخصصة لمختلف المحاصيل في خطة التنمية الخماسية ١٩٧٥-١٩٧٩	٣٥
١١-	توزيع المساحة القديمة والجديدة بين مختلف المحاصيل في ١٩٧٨/١٩٧٩ في اليمن الديمقراطية	٣٦
١٢-	حجم الانتاج المخطط لعام ١٩٧٩ ومعدل نموه للفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ وحجم الاستهلاك المنشود في عام ١٩٨٠	٣٧
١٣-	معدل نمو الانتاج اللازم للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي لعام ١٩٧٥ في السلع الغذائية الرئيسية للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ في اليمن الديمقراطية	٣٩
١٤-	غلال محاصيل مختارة في اليمن الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا تقليدية ومحسنة قياسا الى الغلال في المنطقة المتقدمة النمو	٤١

قائمة الجداول (تابع)

رقم الجدول		الصفحة
١٥-	الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في العام ٢٠٠٠ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٤٢
١٦-	واردات اليمن الديمقراطية (كنسب مئوية) حسب القطاعات المختلفة لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦	٤٦
١٧-	قيمة الوحدة لواردات القمح والرز والسكر في منطقة الاكوا ، (متوسط اعوام ١٩٧٤ و١٩٧٥ و ١٩٧٦) بالدولارات الامريكية للطن المترى الواحد	٤٧
١٨-	مصادر واردات اليمن الديمقراطية حسب الكتل الاقتصادية كنسب مئوية للاعوام ١٩٦٧-١٩٧٦	٤٨
١٩-	واردات اليمن الديمقراطية حسب الموانىء الجمركية ونسبتها المئوية للسنوات ١٩٧٣-١٩٧٦	٤٩
٢٠-	معدل نمو نسبة قيمة صادرات المنتجات الزراعية الى وارداتها والى استيراد الاغذية والمنتجات الحيوانية ونسبة صادرات الاغذية والمنتجات الحيوانية الى وارداتها في الجمهورية العربية اليمنية اثناء فترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥	٦٤
٢١-	استهلاك الارز والقمح في الجمهورية العربية اليمنية اثناء الفترة ١٩٦١/ ٦٥ - ١٩٧٦	٦٥
٢٢-	وتيرة استهلاك اللحم بين الاسر المهاجرة الى صنعاء وبين العائلات الريفية في قرية في المناطق المرتفعة (المسح المديني اجرى في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ والمسح القروى اجرى في ايلول / سبتمبر ١٩٧١)	٦٦
٢٣-	قيم المأخوذ السنوى من الاغذية للفرد من السكان من فئات الاغذية المحلية ونصف المحلية والخارجية في الجمهورية العربية اليمنية	٦٨
٢٤-	معدلات نمو السكان وانتاج الاغذية والانتاج الزراعي وانتاج الحبوب في فترة ١٩٦١-٦٥ / ٧٠ و ١٩٧٠/ ٧٦ في الجمهورية العربية اليمنية	٧١
٢٥-	معدل نمو الانتاج المقرر في خطة التنمية الخمسية (١٩٧٥/ ٧٦-١٩٨٠/ ٨١) في الجمهورية العربية اليمنية	٧٢
٢٦-	الانتاج المقرر في ١٩٨٠/ ٨١ ، والاستهلاك المعيارى المرغوب فيه في ١٩٨٠ ونسبة الكفاية الذاتية في الجمهورية العربية اليمنية	٧٣
٢٧-	انتاج الحبوب في ١٩٨٠-٨١ كما هو مقرر في خطة التنمية الخمسية والاستهلاك المعيارى في ١٩٨٠	٧٤

قائمة الجداول (تابع)

رقم الجدول — الصفحة

٢٨- متوسط الغلال من المحاصيل الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية بالمقارنة مع متوسط الغلال من المحاصيل في العالم ، ومع متوسطي البلدان النامية والبلدان المتقدمة للفترة ١٩٧١-٧٥ ..... ٧٧

٢٩- قيمة معدل نمو واردات الاغذية وصادراتها في فترة ١٩٧١/٧٢-١٩٧٦/٧٧ ..... ٨٣

٣٠- قيمة واردات الجمهورية العربية اليمنية حسب مصادرها ٨٤

٣١- قيمة ومصادر واردات الاغذية والحيوانات الى الجمهورية العربية اليمنية حسب المناطق ٨٥

٣٢- خلاصة العائدات الحكومية في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة ١٩٧٣/٧٤ - ١٩٧٦/٧٧ ..... ٨٦

٣٣- الرقم القياسي لاسعار المفرّق في مدينة صنعاء ١٩٧٢ = ١٠٠ ..... ٩٤

قائمة الرسوم البيانية

الصفحة

الرسم ١- مقارنة بين الجمهورية العربية اليمنية ومتوسط بلدان الاكوا .
استهلاك الفرد للاغذية (المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٢-١٩٧٤) .. ٨

الرسم ٢- مقارنة بين اليمن الديمقراطية ومتوسط بلدان الاكوا .
استهلاك الفرد للاغذية (المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٢-١٩٧٤) .. ٩

الرسم ٣- نسبة فئات الاغذية الى اجمالي الانفاق على الاغذية في جمهورية
اليمن الديمقراطية ١٨

الرسم ٤- نسبة فئات الاغذية الى اجمالي الانفاق على الاغذية في الجمهورية
العربية اليمنية ١٩

الرسم ٥- نصيب المجموعات المحلية وشبه المحلية والخارجية في قيمة الاستهلاك
الغذائي الفعلي (المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٥-١٩٧٧) والموصى
به في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ٣٠

الرسم ٦- مجموع الحبوب، الجمهورية العربية اليمنية ٧٦

جداول التذييل

رقم الجدول		الصفحة
١-	استهلاك الغذاء في جمهورية اليمن الديمقراطية في ١٩٧٢/١٩٧٣	٩٩
٢-	الاستهلاك الفردى من الاغذية في الجمهورية العربية اليمنية في ١٩٧٢/١٩٧٣	١٠٠
٣-	السعرات وامداد البروتين والدهن في العالم وفي جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية عن الفترة ١٩٦١-١٩٧٣ والى ١٩٧٤	١٠١
٤-	معدل نمو في الاستهلاك الفردى من السلع الغذائية الرئيسية للفترة ١٩٦١/١٩٦٥-١٩٧٦ في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية	١٠٢
٥-	القيمة التقريبية لاستهلاك الفرد من الاغذية في جمهورية اليمن الديمقراطية (المتوسط عن سنتي ١٩٧٥-١٩٧٦) حسب سعر التجزئة لسنة ١٩٧٧	١٠٣
٦-	القيمة التقريبية لاستهلاك الفرد من الاغذية في الجمهورية العربية اليمنية (المتوسط عن سنتي ١٩٧٥-١٩٧٦) حسب اسعار التجزئة لسنة ١٩٧٦	١٠٤
٧-	تركيب سكان الجمهورية العربية اليمنية (تعداد شباط/فبراير ١٩٧٥)	١٠٥
٨-	المقادير الموصى بتناولها من المواد الغذائية	١٠٦
٩-	المتوسط الموصى بتناوله من الطاقة والبروتين للفرد في الجمهورية العربية اليمنية	١٠٧
١٠-	تركيب السكان في جمهورية اليمن الديمقراطية في ١٩٧٥	١٠٨
١١-	المتوسط الموصى بتناوله من الطاقة والبروتين للفرد في جمهورية اليمن الديمقراطية	١٠٨
١٢-	اسقاطات المتطلبات الغذائية في الجمهورية العربية اليمنية بالآلاف الاطنان سنويا	١٠٩
١٣-	اسقاطات المتطلبات الغذائية في جمهورية اليمن الديمقراطية بالآلاف الاطنان سنويا	١١٠
١٤-	مستوى الانتاج ومعدل نموه السنوى للسلع الغذائية الرئيسية في جمهورية اليمن الديمقراطية للفترة ١٩٦١-١٩٧٦	١١١
١٥-	مستوى الانتاج ومعدل نموه السنوى للسلع الغذائية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية للفترة ١٩٦١-١٩٧٦	١١٢

جداول التذييل (تابع)

رقم الجدول		الصفحة
١٦-	معدل نموكمية صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في جمهورية اليمن الديمقراطية للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦	١١٣
١٧-	معدل نموكمية صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦	١١٤
١٨-	معدل النمو في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦	١١٥
١٩-	معدل النمو في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في جمهورية اليمن الديمقراطية للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦	١١٦
٢٠-	الامداد الفردى اليومي في جمهورية اليمن الديمقراطية من السعرات الحرارية والبروتين والشحم (المتوسط السنوى ١٩٧٥-١٩٧٧)	١١٧
٢١-	كمية وقيمة المأخوذ الفردى الموصى به من الاغذية في جمهورية اليمن الديمقراطية	١١٨
٢٢-	المساحة المخطط لزراعتها بالمحاصيل في جمهورية اليمن الديمقراطية حسب الخطة الخمسية (١٩٧٥-١٩٧٩)	١١٩
٢٣-	معدل نمو الانتاج المطلوب للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي المتحققة في سنة ١٩٧٥ في السلع الغذائية الرئيسية للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ في جمهورية اليمن الديمقراطية	١٢٠
٢٤-	الامداد الفردى اليومي من السعرات الحرارية والبروتين والشحم في الجمهورية العربية اليمنية (المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٥-١٩٧٧)	١٢١
٢٥-	انتاج بعض المحاصيل في جمهورية اليمن الديمقراطية في سنة ٢٠٠٠ (١٢٥٠٠٠ هكتار، غلة البلدان المتقدمة في ١٩٧٧)	١٢٢
٢٦-	المقدار المأخوذ من الطاقة والبروتين والشحم في الجمهورية العربية اليمنية للفترة ١٩٦١-١٩٦٥ الى ١٩٧٦	١٢٤
٢٧-	الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الجمهورية العربية اليمنية من سنة ١٩٦١-١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٥)	١٢٥

جداول التذييل (تابع)

رقم الجدول		الصفحة
٢٨-	الانتاج المسقط والاستهلاك المعيارى والاكتفاء الذاتي في سنة ٢٠٠٠ بالجمهورية العربية اليمنية	١٢٦
٢٩-	معدل النمو في عدد الماشية ١٩٦١-١٩٧٧	١٢٧
٣٠-	قيم الواردات حسب السلع وبلدان المنشأ ١٩٧٦	١٢٨
٣١-	قيم المقادير الغذائية الموصى بها للفرد في الجمهورية العربية اليمنية .	١٣٠
٣٢-	متوسط الامداد الفردى للاكوا ولجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٢-١٩٧٤)	١٣١

شـــــؤون ســـياسـة الا من الـغـذ ائي في منطقة اليمن

الجـزء الا ول

الوضع الـغـذ ائي في منطقـــة اليمـــن

تصديـــــر

حظي القضاء على الجوع وسوء التغذية بالاولوية القصوى في العالم عامة وفي البلدان النامية خاصة . وعلى الرغم من التقدم الجبّار الذى تحقق في مجال تطوير انتاج الاغذية في الماضي القريب، فان عدد الجياع اليوم اكبر منه في أى زمن مضى . وقد عزى هذا الى نمط توزيع الدخل القائم حاليا ،والى تخلّف انتاج الاغذية بالنسبة الى ازدياد عدد السكان .

تقوم هذه الدراسة بتحليل قضايا انتاج الاغذية واستهلاكها في الجمهورية العربية اليمنية وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . ويبدو أن هذين القطرين يجابهـــان نواقص في الاغذية خطيرة وان نسبة الاكتفاء الذاتي بالنظر الى معظم السلع الغذائية قـــد انخفضت في السنوات الماضية . ولم يتمكن المستهلكون من الحصول على ما يلزمهم من طاقة حرارية ودسم وبروتين ، الامر الذى يقتضي من الحكومات المعنية اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة الوضع القائم . ومن المعروف ان حل هذه المشكلة على المدى الطويل يكمن في زيادة انتاج الاغذية وان اتساع نطاق التبادل التجارى للسلع الغذائية بين البلدان قد يساهم ايضا في هذا السبيل .

وقد اقترحنا ما يناسب من خطوات سياسية بغية تحسين المستويات الغذائية و تعزيز وضع الامن الغذائي في القطرين .

قام بهذه الدراسة السيد ابراهيم غندور، الخبير في الاقتصاد الزراعي في شعبـــة الزراعة التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في اطار خطة عمل الشعبة المذكورة .

محمد م . أ . أحمد
الرئيس المكلّف
لشعبـــة الزراعـــة
المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي
آسيا ومنظمـــة الاغذيـــة والزراعـــة

مقدمـــــــة

ان الغذاء ، وهو من المستلزمات الاساسية لحياة الانسان ، ليس متوفرا بما يفي بحاجات الكثير من بلدان العالم . ومجموعة البلدان ذات العجز الغذائي تتزايد بصورة متواصلة . وقد برزت هذه المشكلة على الصعيد الرسمي بحيث استدعت اقرار المحافل الدولية واهتمامها ، ولاسيما بعد ازمة ١٩٧٣ الغذائية العالمية . وقد كانت الازمة تذكيرا بأن هذه المشكلة ذات طابع شامل وان كانت حدّتها اشد في بعض اجزاء العالم ، كما افادت ايضا كتحذير من ان نقص الاغذية في بعض اجزاء العالم يهدّد استقرار الاجزاء الاخرى وازدهارها . وانعقد ، نتيجة ذلك ، مؤتمر الغذاء العالمي في روما ، للبحث في ما للمشكلة من خطورة ومدى . وقد ازداد الوعي بعد هذا المؤتمر والتفهّم لاسباب هذه المشكلة ونتائجها . ومشكلة الامن الغذائي تتسم بأهمية كبرى بالنسبة للبلدان الفقيرة ، ولاسيما للبلدان محدودة الموارد الزراعية والوسائل المالية اللازمة لاستيراد حاجاتها .

غاية الدراسة

ان الغاية الرئيسية من هذا البحث هو دراسة خطورة ومدى المشكلات الغذائية في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، واقتراح الخطوط التوجيهية المناسبة لوضع سياسات فعالة للامن الغذائي وتحديد التدابير الآيلة الى تنفيذها .

مدى شمول الدراسة

تتناول هذه الدراسة بصورة رئيسية الوضع الغذائي وسياسات الامن الغذائي في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . ويعتبر هذان البلدان من البلدان الاقل نموا ومن البلدان المصنفة في اقصى درجات الاولوية الغذائية في العالم . وهما اقل البلدان حتى في اطار بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بسبب عدم اعتماد ثروتهما على النفط وموارد هما الزراعية المحدودة . وهما متميزان ، كمجموعة ، عن باقي بلدان غربي آسيا في انهما لا يعتبران من البلدان المنتجة للبترول ولا من البلدان غير المنتجة له المتمتعة بامكانات زراعية جيّدة .

منهج البحث

تم استقاء البيانات حول مختلف اوجه الوضع الغذائي في اليمنين من المصادر القطرية والدولية . (وقد عدلت هذه البيانات على ضوء المعرفة الشخصية للاقليم) وقد جرى تحليلها بغية رسم صورة للاوجه التغذوية والاقتصادية للوضع الغذائي الحالي في هذه البلدين .

لم تجر الى اليوم اية عملية مسح للاسرة شاملة في اي من اليمنين . على ان مسحا سريعا محدود النطاق اجري على يدي شركة استشارية خاصة (دار الهندسة) في الفترة ١٩٧٢-١٩٧٣ في عدن ولحج وحضرموت (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) . وتختلف البيانات المجموعة خلال هذا المسح اختلافا بيّنا عن البيانات المستمدة من وثائق منظمة الاغذية والزراعة الدولية .

والبيانات التقارية حول استهلاك الاغذية مجرد تقديرات تقريبية للوضع القائم . يبيّن الجدولان ١ و ٢ في التذييل البيانات المستقاة من مختلف المصادر المتاحة .

واما النهج المتبع في هذه الدراسة فهو الطريقة المعيارية ؛ وقد تم التركيز على الاحتياجات الغذائية وما يتصل بها من سياسات .

خطة الدراسة

تقع الدراسة في قسمين : يتناول اولهما تحليلا مقارنا لاستهلاك الاغذية والعرض والطلب في القطرين .

اما القسم الثاني فيعالج السياسات اللازمة لتحسين وضع الامن الغذائي لكل من البلدين . وبسبب اختلاف النظم السياسية في كل من القطرين ، سيتناول البحث كلا منهما على حدة في هذا الباب .

أولا - استهلاك الاغذيـــــة

ان عمليات مسح الاسرة على وجه العموم اوثق مصادر المعلومات حول استهلاك الاغذية. وفي غياب مسوح الاسرة، تعتمد هذه الدراسة على الانتاج المحلي وصافي واردات السلع الغذائية لتقدير مستويات وانماط استهلاك الاغذية.

ألف - الوضع الغذائي

عند دراسة المأخوذ من الحريرات والبروتين والدسم في اليمنين للفترة ١٩٦١-١٩٧٤، يلاحظ المرء ناحيتين هامتين رئيسيتين : اولاهما تدني مستوى المأخوذ الغذائي للفرد بالقياس الى المتوسط العالمي، والثانية - وهي اخطرهما - تراجع هذا المستوى، على تدنيه، للفرد. يتبين من الجدول ٣ في التذييل ان مستوى الحريرات سنة ١٩٧٤ كان ٧٠ في المائة و ٢ر٩ في المائة من المتوسط العالمي، في الجمهورية العربية اليمنية وفي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية على الترتيب، فيما كانت نسبة مأخوذ البروتين ٥ر٦ و ٥ر٥ في المائة، ونسبة مأخوذ الدسم ٢ر٤٨ و ٦٩ في المائة من المتوسط العالمي. هذا، ويمكن تقدير معدل النمو لمستويات المأخوذ من المواد الغذائية الرئيسية للفترة ١٩٦١-١٩٧٤ لكل من الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من الجدول ١.

الجدول ١- معدل نمو المأخوذ للفرد من اهم المواد المغذية في اليمنين للفترة ١٩٦١-١٩٧٤

	معدل النمو		
	المعدل العالمي	الجمهورية العربية اليمنية	جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية
الحريرات	+ ٠ر٥٠٧	- ٠ر٤٠٩	- ٠ر١٧١
البروتين	+ ٠ر٣٨٧	- ٠ر٨١٠	+ ٠ر٠٤٣
الدسم	+ ٠ر٧٣١	- ١ر٠٦٨	- ١ر٢٣٦

المصدر: بالاستناد الى بيانات " اللوائح المؤقتة للاغذية" لمنظمة الاغذية والزراعة، روما سنة ١٩٧٧.

وسبب تدني مستوى المأخوذ الغذائي للفرد في اليمنين هو تدني مستويات الدخل . فقد كان الدخل الصافي للفرد في جمهورية اليمن الديمقراطية محسوبا باسعار السوق ، سنة ١٩٧٦ ، ٢٤٦ دولار ، وكان هذا الدخل في الجمهورية العربية اليمنية ٣٤٤ دولار . وقد أسفر ارتفاع الاسعار وعدد السكان ارتفاعا متواصلا عن استمرار تردى الوضع الغذائي .

باء - اتجاه الاستهلاك

من السمات الهامة لاستهلاك الاغذية في اليمنين اتجاه المأخوذ الغذائي للفرد الى الانخفاض مع تغيّر في انماط استهلاك الاغذية .

يستخلص من تحليل استهلاك الفرد لمختلف السلع الغذائية في جمهورية اليمن الديمقراطية في غضون الفترة ١٩٦١-١٩٧٦ (الجدول ٤ في التذييل) ان ثمة اتجاها الى الانخفاض في معدلات النمو بالنسبة للسلع الغذائية كافة باستثناء الحبوب (٠ر٨٨) من الخضار (١ر٤٠) والاسماك (٢ر٦٩) والتوابل (٥ر٨٦) .

اما بالتياس الى الجمهورية العربية اليمنية ، فيتكشّف التحليل عن صورة مغايرة . فقد كانت معدلات النمو ايجابية بالنسبة لجميع السلع الغذائية باستثناء اللحوم (-٥ر٠٢) والحليب (-٥ر١٢) .

جيم - نمط استهلاك الاغذية

طى نتيض المنتظر ، يختلف النمط الاستهلاكي بين الجنوب (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) والشمال (الجمهورية العربية اليمنية) فلدى مقارنة الفئات الرئيسية للاغذية المستهلكة في اليمنين في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ ، يلاحظ المرء ان استهلاك الحبوب في اليمن الشمالي اطى بكثير مما هو في اليمن الجنوبي . ومع ان كلا البلدين يستهلك نسبة عالية من الحبوب الصلدة كغذاء ، فان نسبة الحبوب الصلدة في النظام الغذائي لليمن الشمالي اطى بكثير منها في الجنوب ، فيما يرتفع استهلاك الرز اكثر في الجنوب منه في الشمال . اما استهلاك البقول ، فهو في الشمال اطى بكثير ، فيما يرتفع استهلاك السكر في الجنوب عن الشمال ؛ وكذلك استهلاك الزيوت النباتية ، فهو اطى في الجنوب ، كما ان انواع الزيوت النباتية المستهلكة تختلف . فان اهم استهلاك الشمال هو من المرغرين ، فيما يحتل زيت بذور القطن المقام الاول من استهلاك الجنوب . ويكاد يكون استهلاك البطاطا في الجنوب كمية مهملة ، فيما يبلغ نحو ٢ر١١ كلغ . للفرد سنويا في الشمال . ولا يختلف استهلاك الخضار الطازجة كثيرا بين اليمنين ، فيما يبلغ استهلاك الفرد للفواكه في الجنوب مستوى اطى بكثير منه في الشمال . وهنالك ايضا فوارق في انواع الفواكه المستهلكة : ففي حين يشكل الموز والبطيخ اهم الفواكه المستهلكة في الجنوب ، يأتي العنب في رأس قائمة المستهلك في الشمال .

واستهلاك الفرد للحليب اكثر في الشمال منه في الجنوب، وكذلك استهلاك اللحوم الحمراء، يفضل لحم الضأن في الجنوب، كما ان لحم البقر والعجل يحتل في الشمال نسبة اكبر في استهلاك لحوم الماشية منه في الجنوب. اما الاسماك، فاستهلاكها في الجنوب اكبر بكثير منه في الشمال.

الجدول ٢- الامداد الغذائي للفرد في جمهورية اليمن الديمقراطية-
متوسط الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧

السلعة	كلغ. للفرد في السنة
القمح (مكافئ القمح)	٦٠ر٢
الرز (المقشور)	١٩ر٧
الحبوب الصلدة	٥٦ر٠
السكر	١٣ر٤
الجذور والدرنيات	٥ر٠
البقول	١ر٠
الخضار	٣٢ر٨
الفواكه	٧١ر٧
اللحوم والاحشاء	١٠ر٣
الاسماك	٢ر١
الحليب (مكافئ الحليب)	٤٩ر٥
البيض	٠ر٨
الزيوت النباتية	٣ر٠
الشحوم الحيوانية	٤ر٥

المصدر: كشوفات شبكة الحاسبات الالكترونية (غير منشورة) لمنظمة الاغذية والزراعة روما ١٩٧٩.

الجدول ٣- الامداد الغذائي للفرد في الجمهورية العربية اليمنية- متوسط الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧

السلعـــة	كلغ. للفرد في السنة
القمح (مكافئ القمح)	٥٤ر٠
الرز (المقشور)	١ر١
الحبوب الصلدة	١٣٧ر٩
السكر	١١ر٢
الجذور	١١ر٢
البقول	١٢ر١
الخضار	٣٠ر١
الفواكه	٢٦ر٣
اللحوم والاحشاء	١٤ر٨
الاسماك	٣ر٠
الحليب (مكافئ الحليب)	٦٢ر٥
البيض	٥ر٠
الزيوت النباتية	٢ر١
الشحوم الحيوانية	٥ر٠

المصدر: كشوفات شبكة الحاسبات الالكترونية (غير منشورة) لمنظمة الاغذية والزراعة - روما ١٩٧٩.

ان بالامكان تقدير استهلاك الفرد للاغذية في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية بالاطلاع على الجدولين ٢ و ٣. وقد بلغ استهلاك الفرد للحبوب في جمهورية اليمن الديمقراطية ١٣٦ كلغ. في السنة، وهي كمية ادنى بكثير من استهلاك الفرد للحبوب في الجمهورية العربية اليمنية، الذي بلغ ١٩٣ كلغ في السنة. وانواع الحبوب المستهلكة تختلف ايضا: ففيما تشكل الذرة الرفيعة والذرة البيضاء اهم الاغذية الاساسية في الجمهورية العربية اليمنية، نجد ان القمح هو اول الحبوب المستهلكة في جمهورية اليمن الديمقراطية. ومن الجدير بالملاحظة ايضا ان استهلاك الفرد للحبوب فيما هو اكبر في الجمهورية العربية اليمنية منه في جمهورية اليمن الديمقراطية، نجد ان استهلاك الفرد للاطعمة الواقية (اللحوم على انواعها، الفواكه الخ..) اكبر في جمهورية اليمن الديمقراطية.

في الرسمين ١ و ٢ بيان لاستهلاك الفرد في اليمنين من مختلف المواد الغذائية ، مقارنا بمتوسط الاستهلاك في منطقة الاكوا (١٩٧٢-١٩٧٤) . ويبيّن الرسمان ان استهلاك الحبوب المحلية في اليمنين اكبر بكثير من متوسط بلدان غربي آسيا ، فيما هو ادنى لباقي السلع معظمها ، باستثناء السمك والحليب والشحوم الحيوانية ، في جمهورية اليمن الديمقراطية ، وباستثناء البقول ، في الجمهورية العربية اليمنية .

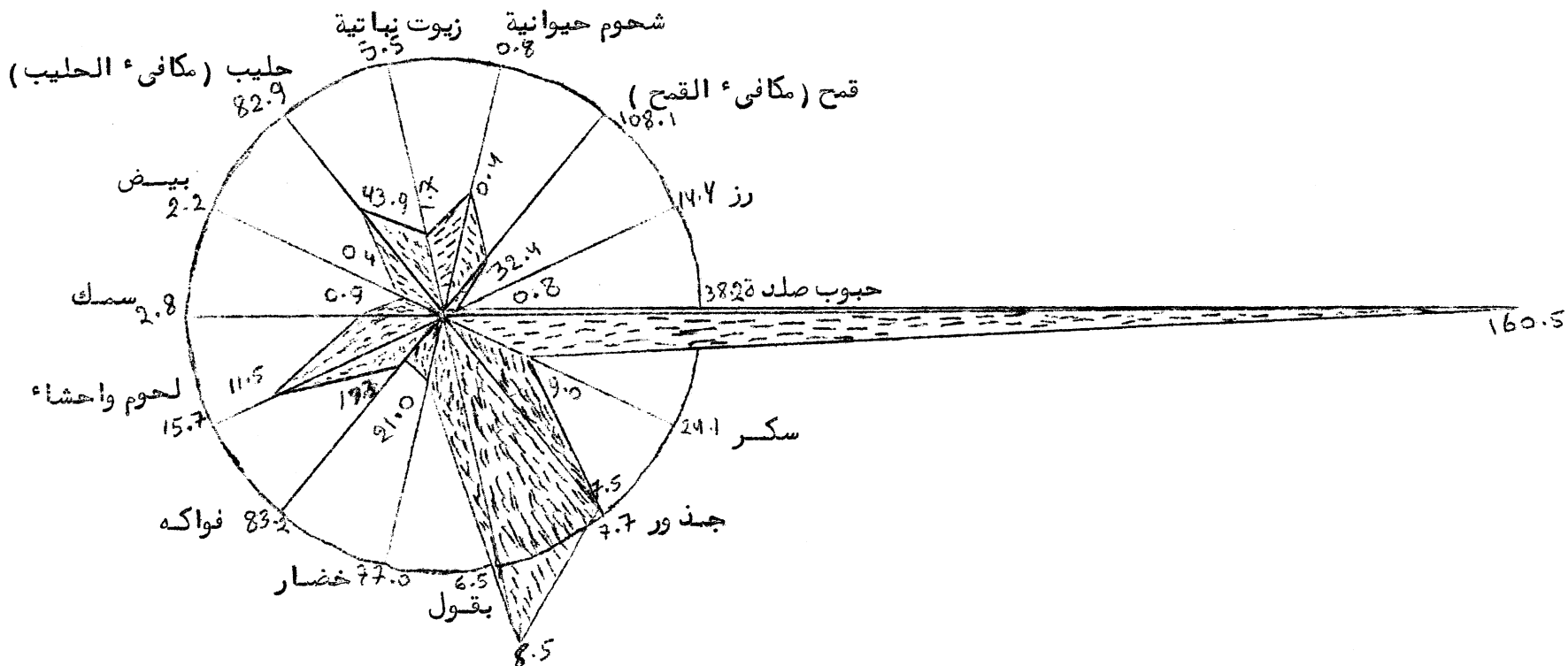

الرسم ١ : مقارنة بين الجمهورية العربية اليمنية ومتوسط بلدان الاكوا .

استهلاك الفرد للاغذية (المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤)

الشعاع = متوسط منطقة الاكوا

الوحدة = كلغ. للفرد في السنـــة

المصدر : الجدول ٣٢ في التذييل .

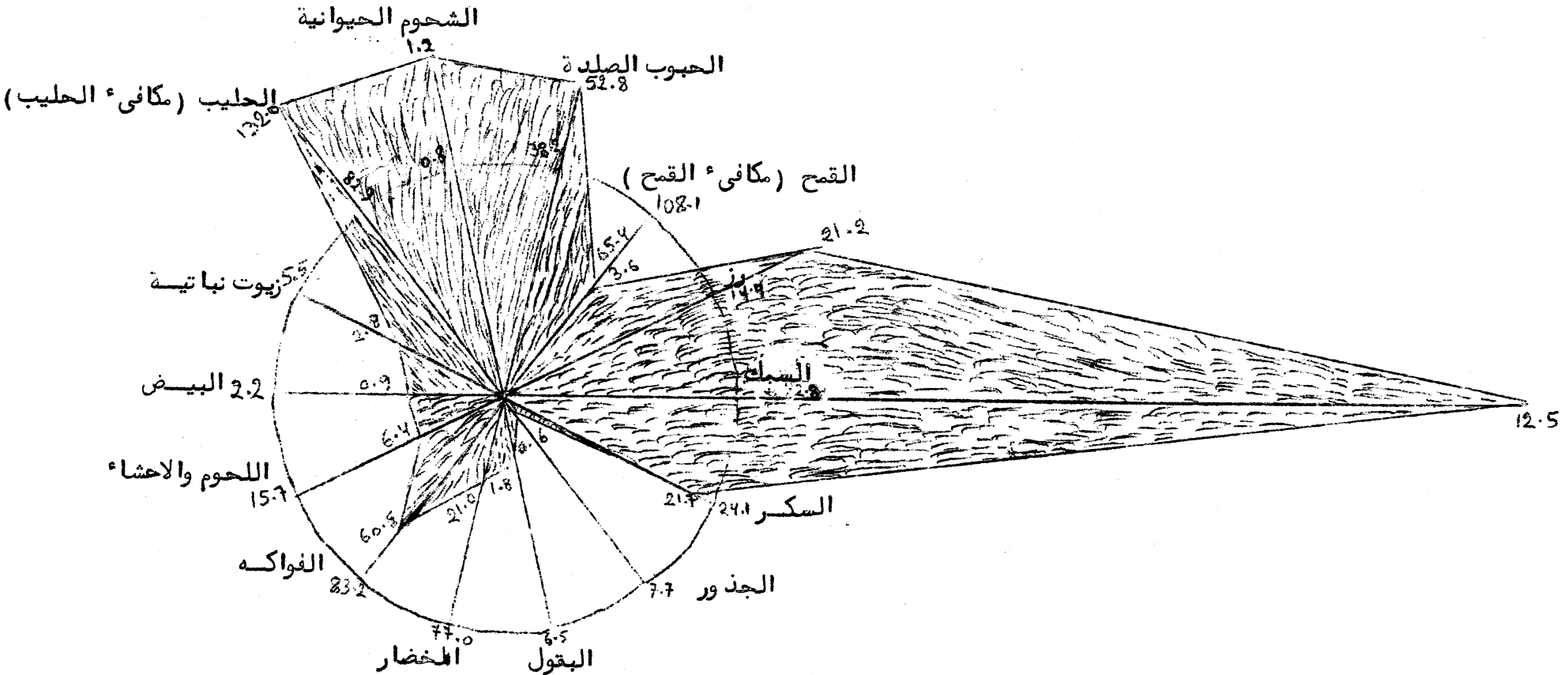

الرسم ١ : مقارنة بين اليمن الديمقراطية ومتوسط بلدان الاكوا .

استهلاك الفرد للاغذية (المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤)

الشعاع = متوسط منطقة الاكوا

الوحدة = كلغ . للفرد في السنة

المصدر : الجدول ٣٢ في التذييل .

دال- تركيب الأغذيـــة

لا بدّ من دراسة الامداد الغذائي الحالي من زاوية التغذية، بغية التمكّن من تحديد مدى العجز الغذائي ومن الوقوف على اجدى مصادر الامداد اقتصاديا وذلك لتحسين الوضع الغذائي . وليست الغاية من وراء هذه الدراسة التحليلية البحث عما في كل مادة غذائية من نواح غذائية ووظائف، بل قياس المأخوذ من الطاقة والبروتين والشحوم ومصادر امدادها من مختلف انواع السلع الغذائية قياسا تقريبيا .

ويستند التحليل الى مأخوذ الفرد اليومي من الغذاء، من مختلف السلع، كما هو مبيّن في الجدولين ٢ و ٣ . والمحتوى الغذائي للامداد الغذائي اليومي في اليمنين مبيّن في الجدولين ٢٠ و ٢٤ من التذييل . اما اجمالي المأخوذ اليومي من الطاقة، فهو ٢١٧٩ حريرة للفرد، في الجمهورية العربية اليمنية، و ١٨٩٧ حريرة للفرد في جمهورية اليمن الديمقراطية، فيما يبلغ مأخوذ البروتين ٦٧ر٧ غ. في الجمهورية العربية اليمنية، و ٤٥غ. في اليمن الجنوبي . واخيرا، يبلغ المأخوذ من الشحوم ٣٣ر٧ غ. في اليمن الشمالي، و ٣٨ر٧ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

وعلاوة على المأخوذ الغذائي اليومي للفرد، من الضروري معرفة نصيب مختلف فئات الاغذية في الامداد . يبيّن الجدول ٤ النسبة المئوية لمختلف فئات الاغذية الى الامداد اليومي للفرد بالحريرات والبروتين في اليمنين .

وتركيب الغذاء العام متشابه اساسا في اليمنين، حيث تمثل الخضار والحبوب خاصة اهم مصدر للطاقة وللبروتين . وللحوم والاسماك ان تؤدي دورا هاما في النظام الغذائي كما هي الحال في البلدان المتقدمة النمو حيث تشكل ٣٠ و ٥٠ في المائة على الترتيب من مستلزمات الطاقة والبروتين . على ان ثمة فوارق بين اليمنين، اذ ان استهلاك الفرد للحبوب اكبر في الجمهورية العربية اليمنية . لكن نوعية الاغذية من حيث احتوائها على الخضار والمنتجات الحيوانية افضل في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

الجدول ٤- النسبة المئوية لمختلف فئات الاغذية في مأخوذ الفرد اليومي من الحريرات والبروتين والدسم في اليمنين (متوسط الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧)

فئات الاغذية	مأخوذ الفرد في السنة كلغ	حريرات (سعرات)	بروتين (غرام)	دسم (غرام)
المجموع العام		٢١٧٩	٦٧ر٧	٣٣ر٧
الخضار		١٩٨٨	٥٦ر٠	١٩ر٩
نسبتها المئوية الى المجموع		٩١ر٠	٨٣ر٠	٥٩ر٠
المنتجات الحيوانية		١٩١	١١ر٧	١٣ر٨
نسبتها المئوية الى المجموع		٩ر٠	١٧ر٠	٤١ر٠
القمح / طحين	٤٦ر٣	٤٥٣	١٣ر٣	١ر٨
رز مطحون	١ر١	١١	٠ر٢	-
شعير مبرغل	٥ر٨	٥٦	١ر٤	٠ر٢
الذرة الصفراء / طحين	٩ر٤	٩٤	٢ر٣	٠ر٩
الذرة الرفيعة / طحين	١٠٣ر٥	٩٧٠	٢٨ر٤	١٠ر٥
الذرة الرفيعة / للاطفال	٠ر١	١	-	-
الدرنيات (البطاطا)	١١ر٢	٢٢	٠ر٥	-
البقول	١٢ر١	١١٢	٧ر٣	٠ر٧
الخضار	٣٠ر١	١٨	١ر٢	٠ر٢
الفواكه	٢٦ر٣	٩٠	٠ر٨	٠ر٣
الجوز بانواعه والبذور والزيتية	٠ر٤	٦	٠ر٢	٠ر٦
الابقار	٣ر٢	١٨	١ر٣	١ر٣
الضأن	٢ر٨	١٧	١ر٠	١ر٥
الماعز	٨ر٢	٤٥	٣ر١	٣ر٥
الدجاج	٠ر٤	١	٠ر١	٠ر١
الابل	٠ر٢	١	٠ر١	٠ر١
المجموع	١٤ر٨	٨٢	٥ر٦	٦ر٤
البيض	٠ر٥	٢	٠ر١	٠ر١
السمك	٠ر٣	٩	١ر٣	٠ر٤
الحليب (مكافئ الحليب)	٦٢ر٥	٨٦	٤ر٧	٥ر٦
الزيوت والاسمان النباتية	٢ر١	٤٣	-	٤ر٨
الشحوم الحيوانية	٠ر٥	١١	-	١ر٢
التوابل	٠ر١	١	-	٠ر١
المنبهات	١ر٥	٢	٠ر٤	-

(يتبع)

الجدول ٤ - النسبة المئوية لمختلف فئات الاغذية في مأخوذ الفرد اليومي من الحريرات والبروتين والدسم في اليمنين (متوسط الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧) (تابع)

فئات الاغذية	مأخوذ الفرد في جمهورية اليمن الديمقراطية			
	كلغ في السنة	حريرات (سعرات)	بروتين (غرام)	دسم (غرام)
المجموع العام		١٨٩٧	٥٤ر٠	٣٨ر٧
الخضار		١٦١٨	٣٦ر٦	١٧ر٩
نسبتها المئوية الى المجموع		٨٥ر٠	٦٨ر٠	٤٦ر٠
المنتجات الحيوانية		٢٨٠	١٧ر٤	٢٠ر٨
نسبتها المئوية الى المجموع		١٥ر٠	٣٢ر٠	٥٤ر٠
القمح / طحين	٥١ر٥	٥٠٤	١٤ر٨	٢ر٠
طحين القمح / خبز	٢ر٠	١	-	-
رز مطحون	١٩ر٧	١٩٧	٣ر٤	٤ر٠
الذرة الصفراء / طحين	٧ر٨	٧٨	١ر٩	٧ر٠
الذرة البيضاء / طحين	٣٨ر٣	٣٥٨	١٠ر٧	٤ر١
الحبوب غير المذكورة في مكان آخر	٢ر١	٢١	٦ر٠	١ر٠
الدرنيات (البطاطا)	٥ر٠	١	-	-
البقول	١ر٠	١٠	٦ر٠	١ر٠
الخضار	٣٢ر٨	٢٠	١ر٣	٢ر٠
الفواكه	٧١ر٧	٢٠	١ر٣	٢ر٠
الجوز بانواعه والبذور الزيتية	٩ر٠	١٤	١ر٨	٥ر٠
الايقار	١ر١	٦	٤ر٠	١ر٢
الضأن	٤ر٢	٢٥	١ر٥	١ر٢
الماعز	٣ر٤	١٩	١ر٣	١ر٥
الدجاج	٩ر٠	٣	٣ر٠	٢ر٠
الابل	٧ر٠	٣	٢ر٠	٢ر٠
المجموع	١٠ر٣	٥٦	٣ر٧	٥ر٤
البيض	٨ر٠	٣	٣ر٠	٢ر٠
السمك	٢٢ر١	٥٨	٩ر١	١ر٢
الحليب (مكافىء الحليب)	٤٩ر٥	٧٠	٤ر٢	٣ر٩
الزيوت والاسمان النباتية	٣ر٠	٧٣	-	٨ر٢
الشحوم الحيوانية	٤ر٥	٩٠	١ر٠	١٠ر١
التوابل	١ر٠	٩	٤ر٠	٤ر٠
المنبهات	٢ر٠	٢	٥ر٠	-
المشروبات الكحولية	٦ر٨	٨	١ر٠	-

المصدر: كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية - منظمة الاغذية والزراعة، روما ١٩٧٩.

هاء - الانفاق على استهلاك الاغذية

ان حكومة كل من اليمنين جادة في سبيل تحسين المستويات الغذائية لشعبي بلاد هما . على ان الهدف المباشر، بسبب الظروف الراهنة، هو الحفاظ على مستويات التغذية الحالية . ويولى شديد الانتباه الى التردى الحالي لقوة المستهلكين الشرائية وذلك بتحييد العوامل المؤثرة في انفاق المستهلك، ولا سيما الاسعار.

يبيّن الجدولان ٥ و ٦ في التذييل قيمة استهلاك الفرد للغذاء في اليمنين في المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٥-١٩٧٧. وبحسب اسعار تجزئة سنة ١٩٧٧، كان استهلاك الفرد ٤٩ دينار يمني (١٤٢ دولار امريكي) في جمهورية اليمن الديمقراطية، و٣٦٥ ريال يمني (١٩٠ دولار امريكي) في الجمهورية العربية اليمنية. فكما هو منتظر، كان دخل الفرد المنفق على الغذاء مرتفعا نسبيا في الجمهوريتين. وهو يشكل ٥٨ في المائة و ٥٥ في المائة من صافي دخل الفرد سنة ١٩٧٦، في جمهورية اليمن الديمقراطية وفي الجمهورية العربية اليمنية على الترتيب. ان هذا يبرز اهمية السياسات الغذائية في النظم الاقتصادية المشابهة للنظم المتبعة في اليمنين. ومن شأن الزيادات في اسعار الاغذية، والحال هذه، ان تسفر في راجح الظن عن تدني القوة الشرائية، وعن المطالبة بزيادات في الرواتب تعوّض عن ارتفاع الاسعار وعن اشتداد الاتجاهات التضخمية. وهذه العوامل، ما لم تتخذ تدابير الاحتراز منها، قد تحيق كثيرا، بل الحق انها قد أضرّت بما لهذين البلدين من خطط انمائية.

ثانيا - الطلب على الاغذية

ألف - الطلب على الاغذيـــة (١)

ان الطلب على الاغذية يتناسب اولا ودخل المستهلكين واذواقهم . وثمة نوعان من الطلب: الطلب الحرّ والطلب المخطط . والطلب المخطط غاية تعكس الاهداف المحددة مسبقا . فينبغي اولا تحديد المستوى الغذائي المنشود للسكان ، على افتراض توزيع الاغذية توزيعا عادلا ، وذلك بغية استقاء الطلب المخطط على الاغذية . وينبغي مراعاة عادات الناس الغذائية ، كما ينبغي ان تسترشد سياسات التغذية ، اذا كانت موصولة بالانتاج او بالتجارة والتوزيع ، بهدف تحسين المستوى الغذائي للسكان الى الحدّ المنشود .

ينبغي ان تكون الغاية الاولى ، بالنسبة للبلدان الفقيرة النامية التي لا يزال مستواها الغذائي دون الحد الادنى المطلوب ، رفع المستوى الى الحد الادنى المطلوب . فيتحيّن ارجاء الترف في استهلاك الاغذية الى مرحلة لاحقة ، ولا ينبغي ان يكون هذا الترف موضع الاهتمام الحالي للمخططين .

واستقاء الطلب على الاغذية توقعا هو دالة لعدد السكان والدخل ومرونة الدخل لمختلف السلع الغذائية . وعدم توفر سلاسل طويلة لاسعار وكميات السلع يجعل من حساب مرونة السلع الغذائية مهمة شبه مستحيلة . وتغيّر بنية السكان ، ولاسيما تحضّرهم ، من العوامل الاخرى التي تؤثر في استقاء الطلب . ولا مبرّر هنا لاستعمال معامل مرونة البلدان الاخرى ، بسبب الطابع الفريد الذي تتسم به احوال اليمن . ولذا وجدنا من غير العملي ، وقد يكون مدعاة التباس ، حساب الطلب على الاغذية استقاءا ، وبالتالي فمن الافضل التركيز على طلب الاغذية المعيارى ، اى ، بعبارة ثانية ، على الحاجات الغذائية .

---

(١) يجب الانتباه هنا الى ان مصطلح الطلب على الاغذية يختلف معنى عن تعبيرى استهلاك الاغذية والحاجات الغذائية . فان استهلاك الاغذية يعني المأخوذ فعلا من الاغذية ، وهو امر يحدّده اصلا توفّر الاغذية للافراد . وهذا التوفر تابع للسياسات في مجالات الدخل والاسعار والانتاج والتصدير والاستيراد والتوزيع . وقد يكون استهلاك الاغذية اقل أو مساويا أو اكثر من حاجات الجسم .

باء - الحاجات الغذائية

يتوقف الحد الادنى لحاجات الفرد الغذائية على عوامل عدة، اهمها : وزن الجسم والعمر والجنس ونوع عمله اليومي واحوال البيئة الخ ... ولذا وجب عند مقارنة المعاجات الغذائية لقطر ما في زمن بعينه، ان توضع جميع هذه العوامل في الاعتبار، وتقرير المستوى اللازم من الحريرات والبروتين والدسم، ثم ترجمة ذلك الى كميات لمختلف السلع الغذائية التي تناسب ما للسكان من عادات غذائية. وينبغي ايضا ان تراعى عناصر التغذية الاخرى كالفيتامينات والمعادن عند تحديد النظام الغذائي المتوسط.

والدراسات حول هذا الموضوع بالنسبة لليمنين غير متاحة. وقد امكن بالاستناد الى البيانات القليلة المتاحة حول استهلاك الاغذية في اليمنين تحديد تقريبي لنمط استهلاك الاغذية الحالي. ونستخدم هذا النمط دليلا في تحديد نوع ونسبة مختلف السلع الغذائية في النظام الغذائي المتوسط المنشود. اما الكمية اللازمة من كل سلعة للحصول على الحد الغذائي الادنى المطلوب فبالامكان تحديده بعد معرفة المحتوى الغذائي للسلع الغذائية المستهلكة. وتكمن الصعوبة الوحيدة هنا في تعيين الحد الادنى المطلوب من المستوى الغذائي، اذ ان هذا المستوى يختلف من قطر الى قطر تبعا لاحوال المناخ واستخدام الطاقة، كما تختلف المستويات ايضا من مجموعة بشرية الى مجموعة داخل قطر بعينه تبعا لتوزيع الاعمار وبنيتها في المجتمع السكاني الواحد.

ومع وضع معظم العناصر المذكورة اعلاه في الاعتبار، تم حساب المتوسط اليومي المستحسن للمأخوذ من الحريرات والبروتين في اليمنين (الجدول ٥) بالاستناد الى بنية السكان سنة ١٩٧٥. تبين الجداول ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ في التذييل تفصيل الحسابات.

الجدول ٥ - المتوسط المعياري للفرد من مأخوذ الغذاء اليومي

	الطاقة	بروتين *	الاجمالي البروتين
	حريرة في اليوم	غرام في اليوم	غرام في اليوم
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٢٥٢	٢٩	٧٢٫٢
الجمهورية العربية اليمنية	٢٢٣٣	٢٨	٧٢٫٢

المصدر: موجز الجداول ٨ و ٩ و ١١ في التذييل

* بشكل بروتين البيض أو الحليب.

لدى مقارنة المأخوذ الغذائي من استهلاك فترة ١٩٧٥-١٩٧٧ الفعلي بالمتوسط المعياري نلاحظ ان سكان اليمنين يحصلون على كميات من الطاقة والبروتين اقل من الكميات المستحسنة . يمثل الجدول ٦ هذه المقارنة بين المأخوذ الغذائي الفعلي والمأخوذ المستحسن في اليمين وفي بعض البلدان المختارة الاخرى .

الجدول ٦ - مأخوذ الفرد الغذائي اليومي كمجموع الحريرات وبروتين حيواني ، بصورة مطلقة ، وكنسبة مئوية الى حاجات اليمنين وبعض البلدان المختارة لسنة ١٩٧٧ .

	المأخوذ من الحريرات	النسبة المئوية للاحتياجات	المأخوذ من البروتين	النسبة المئوية للاحتياجات	المأخوذ البروتين الحيواني	من النسبة المئوية من مأخوذ البروتين
الجمهورية العربية اليمنية	٢١٧٩	٩٨	٦٧ر٧	٩٣ر٨	١١ر٧	١٧
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٨٩٧	٨٤	٥٤ر٠	٧٤ر٨	١٧ر٤	٣٢
الجمهورية العربية السورية	٢٦٠٠	١١١	٧٧ر٩	١٠٨ر٠	١٠ر٣	١٤
لبنان	٢٨٠٠	١٢٠	٨٠ر٨	١١٢ر٠	٢٨ر٥	٣٩
العراق	٢١٤٠	٩٢	٦٠ر٧	٨٤ر٠	١٦ر٨	٢٣
الاردن	٢١٩٠	٩٤	٥٤ر٩	٧٦ر٠	١٣ر٦	١٨
الجزائر	١٨٧٠	٧٧	٥١ر٧	٧١ر٠	٢٦ر٤	٨
ليبيا	٢٦٦٠	١١٠	٦٣ر٧	٨٨ر٠	١٤ر٧	٢٠
مصر	٢٨١٠	١١٦	٨٠ر٠	١١١ر٠	١١ر٨	١٦
السودان	١٩٤٠	٨٦	٦٤ر٠	٨٨ر٠	٢٥ر٩	٣٥
تانزانيا	٢٤٤٠	١٠٨	٨٥ر١	٨١ر٠	٩ر١	١٣
الباكستان	٢٣٣٠	٩٩	٥١ر٥	٩٠ر٠	١١ر٢	١٩
فرنسا	٣١٠٠	١٠١	١٠٠ر٧	١٣٦ر٠	٥ر٩	٨٠
السويد	٢٨٥٠	٨٨	٧٩ر٨	١٠٧ر٠	٥٤ر١	٧٣
الولايات المتحدة الامريكية	٣٢٠٠	١٠٣	٩٥ر٦	١٢٩ر٠	٦٨ر٦	٩٢

المصدر : محسوبا بالاستناد الى المعلومات الواردة في دراسة مصطفى جليلاتي بعنوان " السكان والغذاء في القطر العربي السوري " نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، والى الجداول ٨ و ٩ و ١١ في تذييل " دراسة الاغذية في العالم " لمنظمة الاغذية والزراعة ، ١٩٧٧ .

فاذا اعتبرنا المأخوذ الغذائي المستحسن اساسا لتحديد الحاجات الغذائية ، ومع مراعاة عادات الناس الغذائية والانتاج المحلي ، امكن اقتراح مستوى تقريبي للاستهلاك المستحسن بالنسبة لمختلف فئات الاغذية . ومع اعتبار هذا الاستهلاك المقترح طلبا للفرد مستحسنا ثابتا ، يتوقف استكمال الطلب مستقبلا على النمو السكاني وحسب. في الجدول ٧ بيان الامداد الغذائي المستحسن للفرد في اليمنين .

الجدول ٧- متوسط الامداد الغذائي المستحسن للفرد في اليمنين ، وتركيبه من حيث المواد الغذائية

فئات الاغذية	غرام في اليوم		كلغ في السنة	ما يحوي من طاقة	ما يحوي من بروتين غرام/في اليوم
	الجزء الصالح للاكل	المجموع			
الحبوب*	٤٠٠	٤٧١	١٧٢	١٤٤٠	٤٤ر٠
اللحوم الحمراء	٥٠	٦٧	٢٤	١٠٠	٩ر٠
الحليب	١٢٧	١٢٧	٤٦	٩٢	٤ر٥
الاسماك	٤٤	٥٩	٢٢	٦٦	٧ر٨
البيض	١٠	١١	٤	١٦	١ر٣
الخضار	١٥٠	١٥٨	٥٨	٧٥	٢ر٠
الفواكه	١٥٠	١٧٦	٦٤	١٦٠	٠ر٩
البقول	١٠	١٠	٤	٣٥	٢ر٣
السمن والزيوت النباتية	٢٨	٢٨	١٠	٢٥٤	٠ر٠
السكر	٤٠	٤٠	١٥	٧٠	٠ر٠
الجذور والدرنيات	١٠	١٠	٤	٨	٠ر٢

المصدر: محسوبة بالاستناد الى بيانات الدراسة " تركيب الاغذية" المذكورة آنفا .

* انواع الحبوب الداخلة في تركيب الاغذية ، يفترض انها مماثلة لانواع المتوسط السنوي في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ .

بالاستناد الى لائحة الامداد الغذائية المقترحة في الجدول ٧ اعلاه ، تم حساب اسقاطات الاحتياج الغذائي في الجدولين ١٢ و ١٣ من التذييل .

ثالثا - الامداد الغذائي

ألف - الامداد المحلي

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

يستحسن لدى دراسة الامداد الغذائي تصنيف السلع الغذائية التي تشكل السلة الغذائية وفق مصادرها . ويمكن بالنسبة لجمهورية اليمن الديمقراطية تمييز فئات ثلاث : تمثل اول فئة منها السلع المنتجة بكميتها في القطر ، ولذا يطلق عليها فئة الاغذية المحلية ، وهي تشمل الذرة البيضاء والبقول والاسماك والبيض والزيوت النباتية والخضار الطازجة والفواكه الطازجة . اما الفئة الثانية فهي فئة الاغذية المنتجة جزئيا داخل القطر وتسمى فئة الاغذية نصف المحلية . وهي تشمل القمح واللحوم والحليب . وتضم الفئة الثالثة السلع المستوردة كليا لانها لا تنتج محليا ، ويطلق عليها اسم فئة الاغذية الخارجية ، وهي تشمل الرز والسكر . يبين الرسم ٣ نسبة كل من هذه الفئات الى اجمالي الانفاق على الاغذية في جمهورية اليمن الديمقراطية .

الرسم ٣ - نسبة فئات الاغذية الى اجمالي الانفاق على الاغذية في جمهورية اليمن الديمقراطية

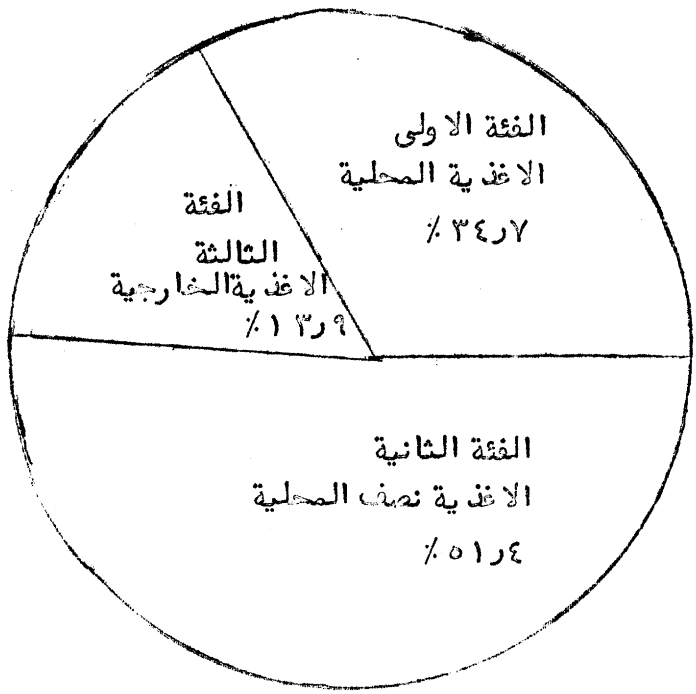

المصدر: الجدول ٥ في التذييل .

الجمهورية العربية اليمنية

يتكشف تصنيف السلع الغذائية في الجمهورية العربية اليمنية الى فئات الاغذية المحلية ونصف المحلية والخارجية عن اوجه الشبه بين انتاج الاغذية في كل من اليمنين ، اذ ان الفئة الواحدة تشمل نفس الاغذية ، باستثناء بعض الفروق بالنسبة للبيض والزيوت النباتية التي تتجه بصورة ابرز قليلا الى الفئة الثانية . ويكمن الفرق الرئيسي في نسبة الانفاق على اغذية الفئات الثلاث . فان نسبة الانفاق في الجمهورية العربية اليمنية مثلا على فئة الاغذية المحلية اكبر مما هي في جمهورية اليمن الديمقراطية ، اذ بلغت ٣٧ر١ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية مقابل ٣٤ر٧ في المائة في جمهورية اليمن الديمقراطية . اما نسبة استهلاك الاغذية من فئة الخارجية فهي ادنى بكثير في الجمهورية العربية اليمنية (٤ في المائة) منها في جمهورية اليمن الديمقراطية (٩ر١٣ في المائة) . - يبيّن الرسم ٤ نسبة الانفاق على كل من الفئات الثلاث الى اجمالي الانفاق على الاغذية في الجمهورية العربية اليمنية .

الرسم ٤- نسبة فئات الاغذية الى اجمالي الانفاق على الاغذية في الجمهورية العربية اليمنية .

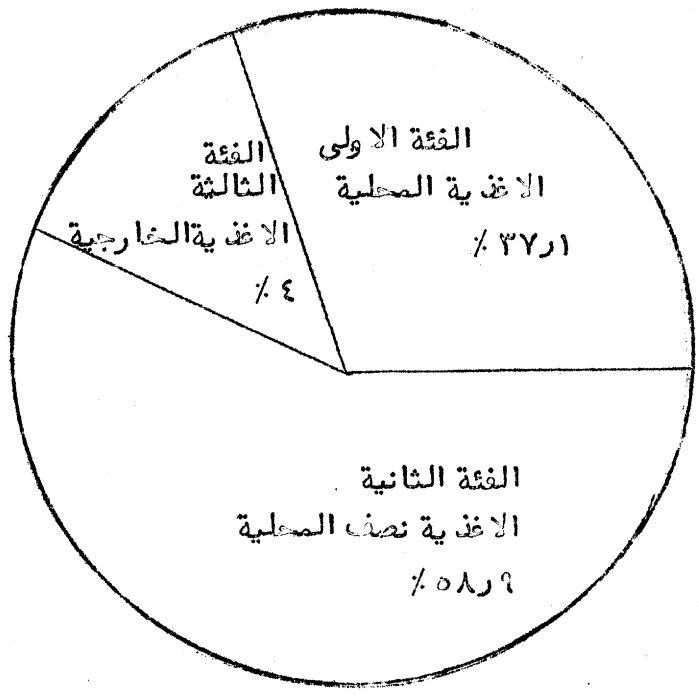

المصدر: الجدول ٦ في التذييل .

ان مستويات انتاج المحاصيل الغذائية واتجاهاتها مؤشرات صالحة لوضع الامداد الغذائي . وينبغي اعتبار معدل النمو السنوي الذي ينقص عن ٣ ، وهو معدل النمو التقريبي للسكان ، لأي سلعة ، بمثابة انذار .

يبيّن الجدولان ١٤ و ١٥ في التذييل معدّل نمو الانتاج للسلع الرئيسية في اليمنين . ومما يجدر ملاحظته ان معدلات النمو السنوية لهذه السلع تتراوح بين ٢٦٨ في المائة ، للذرة الصفراء ، الى ٤ر- في المائة للشعير . اما سلع جمهورية اليمن الديمقراطية التي تقل معدلاتها السنوية عن ٣ في المائة فهي التالية : القمح والذرة الرفيعة والشعير والتمور ولحم الدجاج والحليب .

وتتراوح معدلات النمو السنوية لاهم السلع الغذائية في الجمهورية العربية اليمنية بين ٤ر٠ في المائة للقمح الى ٩ر٠٢ للذرة الصفراء . واما السلع الغذائية التي تقل معدلات نموها السنوية عن ٣ في المائة فهي : القمح وبذور السمسم والتمور ولحم الدجاج واللحوم الحمراء والحليب .

والمؤشرات الهامة الاخرى لوضع الامدادات الغذائية هي ما للسلع الغذائية الرئيسية من نسب اكتفاء ذاتي واتجاهات ، على رغم كونها تحدّد الى مدى بعيد سياسات الاستيراد والاستيراد . يبيّن الجدولان ١٨ و ١٩ في التذييل نسب واتجاهات الاكتفاء الذاتي لمختلف السلع الغذائية في اليمنين للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ . ففي اليمن الديمقراطية اتجاه الاكتفاء الذاتي ايجابي بالنسبة للقمح واللحوم الحمراء والحليب ولحم الدجاج والاسماك . والاسماك هي المادة الغذائية الوحيدة التي تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي لها اكثر من الواحد . اما في الجمهورية العربية اليمنية ، فهذا الاتجاه سلبي بالنسبة لجميع المواد باستثناء الاسماك واللحوم الحمراء . وقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي للاسماك والزيوت النباتية والبيض اكثر من الواحد ، سنة ١٩٧٦ .

باء - الاستيراد

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

يحوّل الاستيراد من الامداد المحلي للسلع التي تقل نسبة الاكتفاء الذاتي فيها عن الواحد . ويتخذ الاستيراد في جمهورية اليمن الديمقراطية شكلين رئيسيين هما : شكل الاستيراد الحكومي ، او استيراد القطاع العام ، وشكل الصادرات الخاصة . وقد تناقل شأن استيراد القطاع الخاص للسلع الغذائية فكاد يصبح هملا بنتيجة سياسة استيراد السلطات الحكومية . وقد كان نصيب القطاع الخاص من تجارة الاغذية بنسبة ٩ر١٣ في المائة الى اجمالي التبادل التجاري في عام ١٩٧٦ . ويبين الجدول ١٦ في التذييل صافي الاستيراد من مختلف السلع الغذائية واتجاه حركة الاستيراد للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦ في جمهورية اليمن الديمقراطية . ويتراوح

معدل النمو السنوي لصافي الاغذية المستوردة من ١٦٫٨ في المائة لبيض الدجاج الى ٢٩- في المائة للحليب. وتتزايد قيمة استيراد مجموع المواد الغذائية اكثر بكثير من حجمها بداعي ارتفاع الاسعار. وقد كانت القيمة الاجمالية للواردات الغذائية في الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٥ تشكل نحو ٢٢ في المائة من اجمالي الاستيراد و ٨٦ في المائة من الواردات الزراعية وتساوى ٣ره أضعاف الصادرات الزراعية. وهذا يعني انه ينبغي تغطية قيمة الواردات الغذائية من مصادر غير الصادرات الزراعية. يتبين من الجدول ٨ ادناه ان تزايد استيراد المواد الغذائية والحيوانية كان بنسبة ١٣٫٦٧ في المائة سنويا وان نسبة الواردات الغذائية الى الصادرات الزراعية ارتفعت بمعدل ٣٨٫٩٨ في المائة سنويا.

الجدول ٨- تطور واردات المنتجات الغذائية والحيوانية مقارنة بالصادرات الزراعية في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ في جمهورية اليمن الديمقراطية

السنة	الواردات الغذائية والحيوانية، بآلاف الدولارات	الصادرات الزراعية بآلاف الدولارات	نسبة الواردات الغذائية الى الصادرات الزراعية
١٩٧٠	٤٤ ٨٩٦	١٤ ١٣٤	٣٫١٧٦
١٩٧١	٣١ ٢٨٤	٩ ٥٤٠	٣٫٢٧٩
١٩٧٢	٣٢ ٥٣٠	٩ ٦٧٠	٣٫٣٦٤
١٩٧٣	٤٦ ٣١٨	١٠ ٧٦٧	٤٫٣٠٢
١٩٧٤	٧١ ٥٨٣	٤ ١١٥	١٧٫٣٩٦
١٩٧٥	٦٢ ٤٢٥	٥ ٨٢٠	١٠٫٧٢٦
معدل النمو	١٣٫٦٧	-١٧٫٧٧٨	٣٨٫٩٨

المصدر: محسوبة بالاستناد الى بيانات النشرة الاحصائية السنوية الوطنية، سنة ١٩٧٥.

وتستورد جمهورية اليمن الديمقراطية معظم السلع الغذائية من البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الحرّ. ويتبين من دراسة البيانات الاحصائية للتجارة الخارجية سنة ١٩٧٢ ان ٣١٫٣٧ في المائة من الواردات الغذائية والحيوانية صدرت من البلدان الغربية وان ٢٩٫٦٢ في المائة، من البلدان متقدمة النمو ذات النظام الاقتصادي الحرّ. ولم تستورد جمهورية اليمن الديمقراطية شيئا من المواد الغذائية والحيوانية من البلدان النامية ذات التخطيط المركزي أو غير الغربية.

الجمهورية العربية اليمنية

ان الاستيراد الى الجمهورية العربية اليمنية يتبع النظام الحر، وهو يتم على يدى التجار الخاص. وقد قامت السلطات الحكومية بدور محدود جدا في هذا الصدد، لكنه يتعاظم تدريجيا منذ تأسيس تعاونية الموظفين الحكومية. وتقوم هذه التعاونية باستيراد بعض السلع الغذائية لبيعها بسعر الكلفة، تنفيذا لسياسة الحكومة الرامية الى تخفيف آثار التضخم السابية الى الحدّ الادنى. وعلاوة على ذلك، ترعى ايضا شركة التجارة الخارجية لليمن وهي مؤسسة شبه حكومية تأسست عام ١٩٧٦ برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار الى استيراد السلع الغذائية.

يبيّن الجدول ١٧ في التذييل حجم وقيمة واتجاه صافي الاغذية المستوردة للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦. ويتراوح معدل النمو السنوى لاستيراد الاغذية من ١ر٢٣١ في المائة للحم الدجاج الى ٠ر٠٥ في المائة لاجمالي الاسماك. وقد بلغت قيمة المواد الغذائية والحيوانية المستوردة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ٣٥٩ ٢٥٧ الف دولار امريكي، فيما كان معدل النمو السنوى لقيمة الواردات الغذائية والحيوانية ٢٥ر٥٧ في نفس الفترة. اما قيمة الواردات الغذائية في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥، فكانت تشكل ٤٤ في المائة من اجمالي الواردات و ٩٥ في المائة من تجارة المواد الزراعية وعشرة اضعاف الصادرات الزراعية. ويشير اتجاه نسبة الواردات الغذائية الى الصادرات الزراعية في نفس الفترة الى مثل تصاعدى، وهو ليس مؤشرا محمودا في الاقتصاد. يبين الجدول ٩ ادناه اتجاهات الواردات الغذائية والحيوانية والصادرات الزراعية ونسبها.

وقد كانت الهند اهم منشأ للواردات الغذائية الى اليمن في الفترة ١٩٧٥-١٩٧٦، والصين بالنسبة للسكر واستراليا بالنسبة للقمح.

الجدول ٩ - اتجاهات الواردات الغذائية والحيوانية والصادرات الزراعية ونسبها الى بعضها البعض في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ في الجمهورية العربية اليمنية

السنة	الواردات الغذائية والحيوانية بآلاف الدولارات	الصادرات الزراعية بآلاف الدولارات	نسبة الواردات الغذائية والحيوانية الى الصادرات الزراعية
١٩٧٠	١٧ ٠٤١	١ ٩٢٦	٨ر٨٤٨
١٩٧١	١٩ ٣٦٣	٢ ٧٧٤	٦ر٩٨٠
١٩٧٢	٣٢ ٤٦٠	٢ ٨٨٧	١١ر٢٤٤
١٩٧٣	٥٥ ٧٩٤	٧ ٢٣٣	٧ر٧١٤
١٩٧٤	٨٨ ٣٧٥	٨ ٩٢٢	٩ر٩٠٥
١٩٧٥	١٤٦ ٢٢٤	١١ ٧١٠	١٢ ٤٨٧
معدل النمو	٥٧ر٢٥٢	٤٦ر٨٤٨	٧ر١٦

المصدر: محسوبة بالاستناد الى بيانات الكتاب السنوى للتجارة - منظمة الاغذية والزراعة.

جيم- المساعدات الغذائية

المساعدات الغذائية مصدر آخر من مصادر الامداد تتزايد اهميته. وتتلقى جمهورية اليمن الديمقراطية المساعدات الغذائية من مصدرين ، اولهما برنامج الاغذية العالمي التابع لمنظمة الامم المتحدة. وتأتي هذه المساعدات بصورة رئيسية بشكل طحين القمح والحليب المجفف والبقول والزيوت النباتية. والميزانية المقررة من قبل برنامج الاغذية العالمي المخصصة لمشاريع التنمية وعمليات الطوارئ ابتداء من ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ بلغت ٣٥ ٠٤١ ٠٤٩ دولار. اما المصدر الثاني للمساعدات الغذائية فهو بشكل قروض من البلدان الاشتراكية عملا باتفاقيات ثنائية. ونسبة نحو ٣٠ في المائة من تكاليف معظم البرامج المنفذة عملا بالاتفاقيات الثنائية مع البلدان الاشتراكية تغطيها مساعدات غذائية. وتستعمل هذه الاغذية لتمويل بند التكاليف المحلية في هذه البرامج.

وتشكل المساعدات الواردة من المصادر الثنائية وغيرها من المصادر الدولية اينما مصدرا آخر من مصادر اغذية الجمهورية العربية اليمنية. وتاتي مساعدات برنامج الاغذية العالمي بصورة رئيسية بشكل طحين القمح والزيت النباتي والحليب المجفف والبقول. وقد بلغت الميزانية المقررة المخصصة لمشاريع التنمية وحالات الطوارئ ابتداء من ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ مبلغ ٢٠ ٥٠٢ ٥٨٠ دولار.

قضايا سياسة الأمن الغذائي في منطقة اليمنين

الجزء الثاني

جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

قضايا السياسة الغذائيـــة

يجرى تناول قضايا السياسة الغذائية ،على سبيل التيسير ، تحت أربعة بنـــود منفصلة هي : سياسة الاستهلاك وسياسة الانتاج وسياسة الاستيراد وسياسة التسـويق والتوزيع . وهذه السياسات وثيقة الترابط وينبغي النظر اليها ككل متكامل ، فأى ضعـف أو اهمال لأى منها يلحق الضرر بالاخريات . ولذلك فان توافق السياسات المختلفـة أمر ضرورى لنجاح السياسة الغذائية .

أولا - سياسة الاستهلاك الغذائي

ينبغي لأية سياسة للاستهلاك الغذائي أن تكون مستمدة من المستوى الحالـي للاستهلاك مع مراعاة الوضع الاقتصادى الحالي والممكن للبلد . والانفاق الغذائي للفرد هو دالّة للانفاق الكلي للفرد ، الذى يمثل بدوره دالة لدخل الفرد . وأى نمو في دخل الفرد من شأنه ان ينعكس على الانفاق الغذائي . وينبغي للسياسة الاستهلاكية أن تؤثر في هذه العلاقات لتوجيه الانفاق نحو هدف محدد .

وان وضع سياسة للاستهلاك الغذائي ينبغي أن يبدأ بتحديد اهداف هـذه السياسة . وينبغي ان يكون رفع مستوى التغذية هو الهدف النهائي لأية سياسـة استهلاكية .

وينبغي لأية سياسة واقعية ان تهدف الى توفير الحد الادنى للاحتياجات من تناول المواد المغذية . كما أن التوجهات والاولويات لتحسين مستوى التغذية ينبغي أن تكون محددة .

ألف - السياسة الاستهلاكية في الماضي والحاضر

لم تكن السياسة الاستهلاكية معلنة في الخطة الانمائية الثلاثية الاولى (١٩٧١ - ١٩٧٣) بالوضوح الذى طرحت به في الخطة الانمائية الخماسية الثانية (١٩٧٤-١٩٧٥). وتقوم السياسة الاستهلاكية وفقا للخطة الخماسية على الاهداف الثلاثة التالية :

١ - تحسين مستوى التغذية .

٢ - التوزيع المتكافئ للمنتجات الوطنية .

٣ - زيادة نصيب السلع المنتجة محليا في مجموع السلع المتوفرة في سوق التجزئة .

والهدف الاول ، مع انه هو الاكثر أهمية ، عام جدا وغير محدد. اذ أن مستوى التغذية المستهدف غير محدد . والوسائل المستخدمة لتحقيق الاهداف مرهونة بضبط أسعار جميع السلع الغذائية . ويجرى تنفيذ بعض برامج التغذية لاطفال المدارس بمساعدة برنامج الاغذية العالمي .

والتكافؤ في استهلاك الغذاء هو القضية الحقيقية في نشاطات الحكومة . وقد بذلت كل الجهود للحد قدر الامكان من تفاوت الدخل بين الناس في المناطق الحضرية والريفية . وكان التوزيع العادل للسلع الغذائية الرئيسية ومايزال من اكثر التدابير فعالية في هذا الاتجاه. وبالاضافة الى ذلك ، فان الجهود التي بذلتها الحكومة عبر التعاونيات الاستهلاكية لتوفير السلع الغذائية الرئيسية بأسعار معقولة تقوم أيضا بخدمة نفس الهدف والمتمثل في التكافؤ .

والعمود الفقرى للسياسة الاستهلاكية هو تشجيع استهلاك السلع الغذائية المنتجة محليا ، وتشجيع عدم استهلاك الاغذية المترفة الباهظة الثمن ، مستوردة اكانت أم منتجة محليا ،كأغذية الاطفال والاصناف العالية الجودة من الاسماك والكركند .

بدأت هذه السياسة منذ الاستقلال عام ١٩٧٠ وتم تطبيقها تدريجيا . ويمكن ، لدى النظر الى أرقام الواردات ،ملاحظة ان استيراد بعض المواد قد توقف تماما . فقد هبط استيراد اغذية الاطفال من ٢١٦٠ طن مترى عام ١٩٧٠ الى ٢١ طن مترى فقط عام ١٩٧٦ ، والبطاطا من ٢٦١ طن مترى عام ١٩٧٠ الى ٧٥ طن مترى عام ١٩٧٦ ، والحلويات السكرية من ٧٧٨ ٤ طن مترى عام ١٩٧٠ الى ٢١٠ طن مترى عام ١٩٧٦ ، والجوزيات من ٢٨٨ طن مترى عام ١٩٧٠ الى ٥٥ طن مترى عام ١٩٧٦ ، وزيت الزيتون والبرتقال والتفاح والعسل من ٤٥ ، ٧٧١ ، ٩٩ ، ٧١ طن مترى على التوالي عام ١٩٧٠ الى لاشيء عام ١٩٧٧ .

ويجرى استخدام الضرائب ايضا كأداة لتنفيذ السياسة الاستهلاكية . وتفرض أعلى الضرائب على جميع الواردات الكحولية والسجائر والقات .

كما يجرى تطبيق سياسة الاعانات الغذائية . ويقوم صندوق موازنة الاسعار من حين الى آخر بتقديم الدعم لبعض المواد الغذائية للحد قدر الامكان من تأثير التقلبات الدولية في الاسعار على المستهلكين .

باء - سياسة استهلاكية موصى بها

١ - الاهداف

ينبغي وضع سياسة استهلاكية ذات أهداف بعيدة المدى. فان سياسة كهذه ستساعد في تحديد السياسات الغذائية الاخرى . وينبغي للسياسة الموصى بها أن تسترشد بالمبادئ التوجيهية التالية :

(أ) محاولة الوصول الى مستوى تغذوى مجدد سلفا على الصعيد الوطني .

(ب) تشجيع استهلاك السلع المنتجة محليا (المجموعات المحلية وشبه المحلية) .

(ج) عدم تشجيع استهلاك السلع غير ذات القيمة الغذائية .

(د) ادخال تدابير سليمة لمراقبة الاغذية صحيا .

والغاية من السياسة الاستهلاكية هي الوصول الى مستوى معين للتغذية بأقل التكاليف وبأقصى قدر ممكن من الامان . وينبغي لمستوى التغذية الذى يتعين السعي اليه ألا يكون دون المستوى الموصى به واللازم لممارسة النشاطات الطبيعية .

٢ - مستوى التغذية

بالرغم من حصول بعض الناس في هذا العالم على مايزيد بكثير عن احتياجاتهم وسعيهم جاهدين للتخلص من تراكم الشحم الناجم عن الاستهلاك الزائد للغذاء ، فان غالبية الناس لا تستطيع الحصول على الحد الادنى من احتياجاتها الغذائية .

والسياسة السليمة في مجال الاستهلاك الغذائي في البلدان القليلة الموارد ، كاليمنين ، هي تلك السياسة التي تتيح لمعظم الناس الحصول على ما يفي بحاجتهم كمخلوقات بشرية من الاغذية الاساسية . وليس من السهل تحقيق هذا الهدف بسبب قلة الموارد الوطنية . وينبغي أن توجه خطط التنمية نحو هذا الهدف . وهناك حاجة ماسة للمعونات الخارجية الطويلة الاجل .

وقد جرى بيان مستوى التغذية الموصى به والمقدار المطلوب تناوله من الغذاء لبلوغ ذلك المستوى في الجدول ٧ من الجزء الاول من هذه الدراسة .

ومستوى التغذية الموصى به ذاك كفيل بتحقيق الهدفين الرئيسيين المتمثلين في تحسين التغذية وزيادة الاعتماد على مجموعات الاغذية المحلية .

وينطوى تحول الاستهلاك نحو مجموعات الاغذية المحلية أو شبه المحلية على حدوث تقدم هام نحو أمن غذائي أفضل . ويمثل الشكل البياني أدناه حجم الاختلاف في استهلاك

مجموعات الاغذية المحلية وشبه المحلية بين الاستهلاك الغذائي الفعلي الحالي والاستهلاك الغذائي الموصى به .

الشكل ٥ - نصيب المجموعات المحلية وشبه المحلية والخارجية في قيمة الاستهلاك الغذائي الفعلي (المتوسط السنوى للفترة ١٩٧٥- ١٩٧٧) والموصى به في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

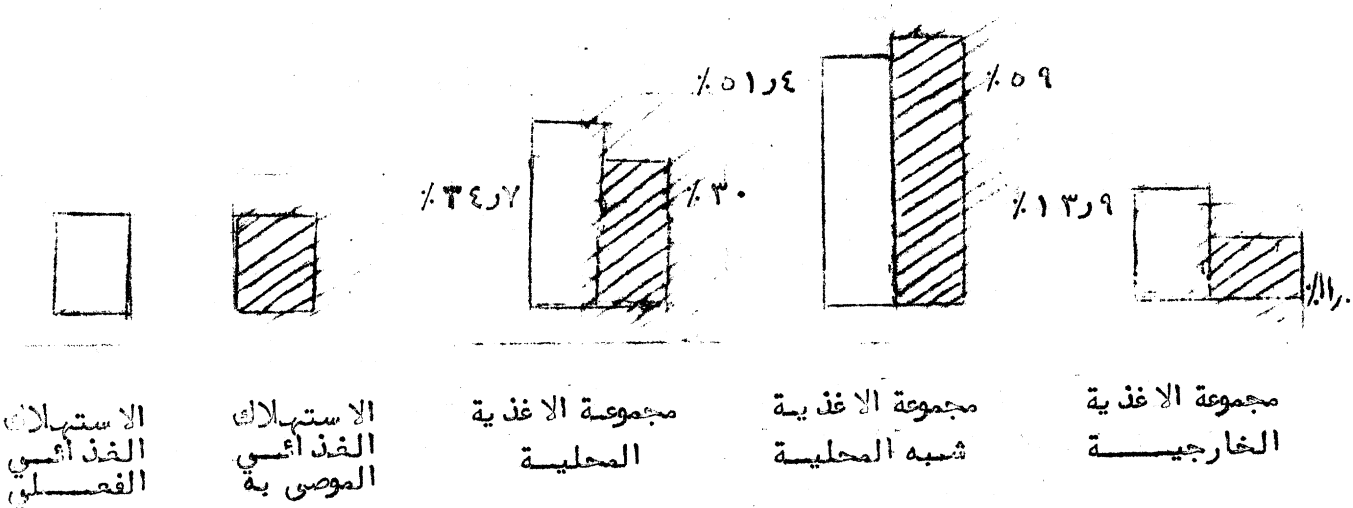

المصدر : الجدول المرفق ٢١ .

وقد وجد أن الفارق بين مستوى التغذية الموصى به والمستوى في فترة ١٩٧٥- ١٩٧٧ كان يبلغ ٣٥٥ حريرة في اليوم و ٢ر١٨ غرام للبروتينات (الجدول المرفق ٢٠) .

وبالتعبير النقدى ، تبلغ قيمة الغذاء الموصى بتناوله سنويا للفرد ٢ر٧٦ دينار يمني (٢٢٢ دولار) حسب اسعار التجزئة لعام ١٩٧٧ . وهذا الانفاق الغذائي يزيد بمقدار ٢٣ دينار يمني (٧٩ دولار) عن الانفاق الغذائي للفترة ١٩٧٥- ١٩٧٧ (الجدول المرفق ٢١) . ومن أجل الوصول الى مستوى التغذية الموصى به في العام ٢٠٠٠ ، أى لزيادة الانفاق الغذائي للفرد الى ٢٢٢ دولار حسب اسعار التجزئة لعام ١٩٧٧ ، يجب أن يرفع الفرد انفاقه الغذائي بمقدار ٧٩ دولار في ٢٣ عاما . وهذا يكافئ معدل نمو في الانفاق الغذائي قدره ٢ر٠ في المائة ابتداء من العام ١٩٧٧ . وهذا احتمال ممكن اذا تزايد دخل الفرد بمعدل ٤ر٠ في المائة بافتراض ان ٥٠ في المائة من الدخل يذهب في الانفاق الغذائي .

٣ - زيادة الانفاق الغذائي

ان التوصل الى مستوى التغذية الموصى به يقتضي زيادة في الانفاق الغذائي . وهناك حاجة الى تدابير معينة لتشجيع الانفاق الغذائي بحيث يترتب على زيادة الدخل زيادة الانفاق على السلع الغذائية لا السلع غير الغذائية . ويمكن أن يمثل الاعلان عن السلع الغذائية وسيلة غير مباشرة لزيادة الانفاق الغذائي وهي وسيلة فعالة بصفة خاصة في نظام الاقتصاد السوقي الحر . ومن التدابير الفعالة الاخرى أيضا توفر السلع الغذائية وسهولة الوصول اليها .

وفي اقتصاد مخطط مركزيا ، وخصوصا في اليمن الديمقراطية ، حيث تقوم الدولة بالفعل ببيع الاغذية عن طريق التعاونيات الاستهلاكية التي تسيطر عليها الحكومة ، يتمثل الاجراء المباشر لزيادة نصيب الانفاق الغذائي من الدخل في تقسيم الزيادة في المرتبات الى جزأين نقدى وعيني . وينبغي أن تكون الحصة العينية في شكل سلع غذائية . وبهذا تتمكن الحكومة من تحديد نصيب الانفاق الغذائي في زيادات مرتبات مستخدميها .

وتعتبر مشاريع التغذية الجماعية في المدارس والمستشفيات والانشطة الاقتصادية ومعسكرات الجيش ، الخ ، من الوسائل الاخرى لرفع مستوى تغذية الناس . وفي هذا المجال ينصح بالاستفادة من المجموعات الغذائية المحلية الاقل تكلفة ومن المحونات الغذائية .

٤ - وسائل رفع مستوى التغذية

من الوسائل الاخرى لرفع مستوى التغذية تشجيع استغلال المحونات الغذائية في مساندة مشاريع التنمية مثل استصلاح الاراضي ، والطرق الزراعية ، وخزانات المياه ، الخ . وهذا الاسلوب ، الذى يتبعه برنامج الاغذية العالمي في بلدان كثيرة ، أثبت جدواه في تحقيق غايتين ، تشجيع مشاريع التنمية ورفع مستويات التغذية . ومنعا لسوء استغلال الاعانات الغذائية من قبل التجار الذين يحاولون شراء المواد الغذائية من العمال بأسعار منخفضة وبيعها في السوق المحلية بأسعار أعلى أو تهريبها خارج البلاد ، ينبغي فرض رقابة مشددة على متلقي وتجار الاغذية . وينبغي استخدام كل الوسائل لضمان استهلاك المحونات الغذائية من قبل المقصودين بها فعلا .

وإغناء الاغذية من الوسائل الفعالة لرفع مستوى التغذية . ولعل من التدابير الفعالة جدا اغناء المحتوى الغذائي للخبز ، الذى يمثل المادة الغذائية الرئيسية في اليمن الديمقراطية . وقد اظهرت دراسة حول هذا الموضوع في جامعة بيروت الامريكية أن من الممكن اغناء دقيق القمح بما يصل الى ٥٠ ميليغرام من الحديد لكل رطل دون آثار ضارة على الخواص الفيزيائية للعجين وعلى لون وقوام وطعم ونكهة الخبز الطازج ودرجة تقبله ،

بصرف النظر عن الملح المستخدم . وهذا الاغناء بالحديد مهم جدا ، اذ أظهرت المسوح الخاصة بالتغذية والتي اجرتها اللجنة المشتركة بين الادارات والمعنية بالتغذية من أجل الدفاع الوطني أن فقر الدم الناتج عن نقص الحديد منتشر في المنطقة . واغناء الدقيق بالحديد هو الامكانية العملية الوحيدة لزيادة كمية الحديد التي يتناولها السكان في الشرق الاوسط (٢) .

وقد أثبتت الابحاث المتعلقة باضافة فول الصويا والحمص الى الخبز أن هذه الاضافة حسّنت قيمته الغذائية بدرجة كبيرة اذ انها تعالج نقص مادة الليزين في الخبز العربي وتحسن محتواه من البروتين . ونتيجة لهذه الابحاث أوصي باعتماد نسبة ١٠ في المائة من فول الصويا كاضافة في الخبز الذى تزود به معسكرات الايتام واللاجئين في جميع انحاء الشرق الاوسط لتخفيف حدة مشكلة سوء التغذية من حيث تناول البروتينات والسعرات الحرارية التي تعاني منها هذه الفئات (٣) .

والتثقيف الغذائي لجماهير الشعب هو احدى الوسائل الاساسية لتحسين مستوى التغذية والحصول على المنفعة الغذائية القصوى من الغذاء المتاح . وينبغي استخدام جميع قنوات الاعلام كالراديو والتلفزيون والصحف والمدارس لرفع مستوى معارف الناس في مجال التغذية .

٥ - تشجيع استهلاك السلع الغذائية المحلية وشبه المحلية

والامر الثاني الذى يوصى به في مجال السياسة الاستهلاكية هو تشجيع استهلاك السلع الغذائية المنتجة محليا (المجموعات المحلية وشبه المحلية) . والدافع لهذه التوصية والهدف منها أمر بديهي وهو الامن الغذائي .

والخطوة الاولى في هذا المجال هي توفير السلع الغذائية المحلية للمستهلك باسعار رخيصة وفي اشكال جذابة . وينطوى هذا على قضايا كثيرة تتعلق بالانتاج والتسعير وسياسة الاستيراد .

---

(٢) N. Mohamad and A.H. Hallab, Effect of Iron Enrichment of Flour on the Dough Characteristics and Organoleptic Qualities of Arab Bread, Beirut, American University of Beirut, 1973.

(٣) A.H. Hallab and H.A. Khatchadourian, The Nutritive Value and Organoleptic Properties of White Arabic Bread Supplemented with Sybean and Chickpea, Beirut, American University of Beirut, 1974.

والتوعية بمختلف أوجه استخدام المنتجات الغذائية المحلية سيترتب عليها زيادة استهلاك هذه المنتجات . فالبان نجان مثلا ، وهو من الخضار المرتفعة الغلة في اليمن الديمقراطية ، يستهلك هناك في صورة واحدة فقط ، بينما يستهلك نفس المنتوج في كثير من بلدان المنطقة في اعداد نحو عشرة اصناف مختلفة . والكومبوت المعد في المنزل من الفاكهة والخضار وخصوصا في المناطق الريفية هو فن ينبغي تعليمه للناس من اجل زيادة الاستهلاك المحلي وتخفيض الخسارة الناجمة عن صعوبات التسويق ، في فترة ذروة الانتاج . وتكثيف عصير البندورة (الطماطم) في المنزل عملية لا تمارس في اليمنين رغم ارتفاع استهلاك معجون البندورة .

ان الاضرار التي تلحق بالفواكه والخضراوات نتيجة للاخطاء في جنيها ومعاملتها تجعل نوعية المنتجات المحلية أدنى من نوعية المنتجات المستوردة . ويمكن أن يلعب التصنيف حسب درجات الجودة وتوحيد الاجراءات والتغليف الجيد دورا هاما في تشجيع استهلاك المنتجات المحلية بتسهيل تسويقها وجعلها جذابة للمستهلك .

كما أن استخدام المنتجات الغذائية المحلية في الصناعة الغذائية يساعد على استهلاكها .

٦ - تشجيع عدم استهلاك السلع غير المغذية

من القضايا الموصى بها بشدة تشجيع عدم استهلاك السلع غير المغذية . فاستهلاك القات ، ذلك المنبه غير المغذى وغير الصحي ، واسع الانتشار في اليمنين . والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على انتاجه واستهلاكه من العمق بحيث يستعصي حلها بمرسوم رسمي يمنع انتاجه او استهلاكه . اذ ينبغي دراسة الآثار الاجتماعية لهذه السلعة بشكل متعمق . والنوادى الثقافية والرياضية لازمة للجيل الناشئ لكي ينشغل بنشاطات اخرى غير مجالس مضغ القات .

والسلعتان الاخريان غير المغذيتين وغير الصحيتين هما التبغ والشراب الكحولي . وبالرغم من شيوع استهلاكهما فان تشجيع عدم استهلاكهما يكتسب في اليمن اهمية خاصة . واحد الاساليب لذلك فرض ضرائب عالية على هذه السلع . وقد يكون الاعلان ضد استهلاكهما استنادا الى آثارهما الصحية والى التعاليم الدينية ذا فعالية في هذا المجال .

٧ - المراقبة الصحية للسلع الغذائية

والمراقبة الصحية للاغذية هي أيضا احدى القضايا الهامة في سياسة الاستهلاك الغذائي . وهي أساسية جدا لنجاح أية سياسة استهلاكية . وتعتمد القيمة الغذائية للاطعمة الى حد كبير على حالتها الصحية . وينبغي انشاء مكتب للصحة الغذائية لتحليل الاغذية المحلية والمستوردة على السواء قبل اخراجها للاستهلاك . اذ أن حوادث التسمم والاضطرابات الهضمية واسعة الانتشار بسبب ضعف المراقبة الصحية .

ثانيا - سياسة الانتـــــاج

في ظل الازمة الغذائية الدولية الراهنة ، ينبغي أن يكون الامن الغذائي هـــــدفا رئيسيا لأية سياسة انتاجية وطنية . فقد تواجه البلدان الفقيرة قريبا وضعا يكون فيـــه الغذاء بالغ الندرة بحيث لا يمكن التملص من المنافسة عليه . والامل الوحيد أمام البلدان الفقيرة هو في تحسين وضعها الغذائي عبر سياسة انتاجية سليمة قادرة على تخفيف اعتمادها على العالم الخارجي الى اقصى حد ممكن .

وتواجه اليمن الديمقراطية وضعا بالغ الحرج في مجال السياسة الانتاجية . فالقطاع الزراعي ، برغم محدوديته وضعفه ، مطالب بمساعدة القطاعات الاقتصادية الاخرى . ويبـــدو أن الحصول على العملات الصعبة من انتاج القطن أمر لا بد منه في ظل الغياب الفعـــلي لموارد اخرى للعملات الصعبة . وهذا التنافس الداخلي بين المحاصيل النقدية والمواد الغذائية هو السمة الرئيسية للسياسة الانتاجية القائمة . ومساحة الاراضي المنتجة ، التي تبلغ ١٠٠ ٠٠٠ هكتار ، صغيرة جدا كما ان امكانية التوسع الأفقي محدودة جدا وترتبط بتوفر الماء . وينبغي لأية سياسة انتاجية يوصى بها أن تأخذ في اعتبارها السياسة القائمة حاليا . اذ أن أى تغيير جذرى في السياسة الانتاجية سيضر باقتصاد البلد بكل جوانبه .

ألف - السياسة الانتاجية الحالية

تهدف السياسة الانتاجية الحالية ، كما تتبدى في الخطة الخماسية (١٩٧٤/١٩٧٥ الى ١٩٧٨/١٩٧٩) ، الى تحقيق غايتين متناقضتين عمليا هما زيادة الانتاج الغذائـــي وفي نفس الوقت زيادة انتاج القطن . اذ يمكن زيادة انتاج القطن والسلع الغذائية معا علـــى المدى القصير فقط ، لكن لا بد من تنافسهما عاجلا على المساحة المنتجة المحـــــدودة . والجوانب المتعلقة بالامن الغذائي في سياسة الانتاج الغذائي الحالية ليست واضحة . فالدورة الزراعية المحددة في الخطة لا تظهر أى ميل نحو تعزيز الامن الغذائي . كما أن توزيع الاراضي المستصلحة الجديدة حسب الخطة يظهر انحيازا نحو انتاج القطن . ومع أن الدافع لهذا الانحياز مفهوم تماما ، ففي ظل الظروف الاقتصادية القائمة في البلد علـى المرء أن ينبه الى أن ذلك لا يخدم هدف الامن الغذائي .

١ - الدورة الزراعية المخططة

يبين الجدول ٢٢ من المرفق الدورة الزراعية المخططة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ والتي هي ترجمة عملية للسياسة الانتاجية . ويبين في الجدول ١٠ أدناه معدل النمـــو في المساحة المخصصة لمختلف المحاصيل في خطة التنمية الخماسية .

الجدول ١٠ - معدل نمو المساحة المخصصة لمختلف المحاصيل
في خطة التنمية الخماسية ١٩٧٥ - ١٩٧٩

المحصول	معدل النمو	المحصول	معدل النمو
الحبوب ، المجموع	٤ر٦٧	البطاطا	٨ر٩
القمح	١٢ر٠٠	الخضراوات ، المجموع	١٠ر١٨
الذرة الرفيعة والبيضاء	٢ر٥٨	القرعيات ، المجموع	٥ر٧٦
الشعير	٥ر٧٣	العلف المأخوذ من الذرة	- ٣ر٣٣
المحاصيل النقدية ، المجموع	١٢ر١٥	الفصة	١٨ر٣٣
القطن	١١ر٨٧	السمسم	٠ر٧٨
التبغ	٣ر٢٠	اشجار الفاكهة	٠ر٩٣

المصدر : مأخوذة من الخطة الخماسية ١٩٧٤/١٩٧٥ - ١٩٧٨/١٩٧٩ ، عدن ١٩٧٥.

ويظهر الجدول أعلاه أن معدل نمو الزيادة المحددة في الخطة في المحاصيل النقدية (القطن والتبغ) أعلى مما في الحبوب ومعظم المحاصيل الغذائية الاخرى. ومن الضروري جدا استشفاف أي تفكير عن الامن الغذائي من الدورة الزراعية المحددة في الخطة . وهذا عائد في الارجح الى أن الحاجة عامة بالنسبة لجميع السلع تقريبا وبالتالي فان زيادة أي نوع من الانتاج هي استجابة لهذه الحاجة .

٢ - الامن الغذائي والاراضي المستصلحة الجديدة

ان التوزيع الوارد في الخطة للاراضي الجديدة التي سيتم استصلاحها ووضعها في طور الانتاج لا يعكس ايضا أي تطلع الى الامن الغذائي . اذ أن ٤٠ في المائة من المساحة الجديدة (٥٠ر٠ فدان) سوف تخصص للقطن والـ ٦٠ في المائة الباقية لمختلف السلع الغذائية والاعلاف .

ووفقا لخطة التنمية الخماسية ، سيكون التوزيع النهائي للاراضي المنتجة القديمة والجديدة في عامي ١٩٧٨/١٩٧٩ كما هو مبين في الجدول ١١ أدناه .

الجدول ١١ - توزيع المساحة القديمة والجديدة بين مختلف المحاصيل في ١٩٧٨/١٩٧٩ في اليمن الديمقراطية

(بآلاف الافدنة)

المحاصيل	المساحة المزروعة القديمة	المساحة المزروعة الجديدة	مجموع المساحة المزروعة	في المائة من المجموع
الحبوب	١٧٥ر٠	٢١ر٦	١٩٦ر٦	٥٥ر٦
القطن	٥٠ر٠	٢٠ر٠	٧٠ر٠	١٩ر٨
الاعلاف	٢٣ر٠	٢ر٣	٢٥ر٣	٦ر٨
البطاطا والخضار والقرعيات	١٩ر٢	٤ر٩	٢٤ر١	٦ر٨
الفواكه (الاشجار الدائمة)	١٤ر٣	-	١٤ر٣	٤ر٠
السمسم	١٠ر٥	-	١٠ر٥	٣ر٠
محاصيل اخرى	١١ر٧	١ر٢	١٢ر٩	٤ر٠
المجموع	٣٠٣ر٧	٥٠ر٠	٣٥٣ر٧	١٠٠ر٠

المصدر : محسوبة من الخطة الخمسية ،عدن ، ١٩٧٥.

باء - سياسات انتاجية موصى بها

يتمثل السؤال الرئيسي الذى يبرز من الجدول ١١ أعلاه في ما اذا كان التوزيع المخطط للمساحة المحدودة من الاراضي يخدم هدف الامن الغذائي . فالانتاج ،حتى بغلال أكبر ، لن يكون كافيا لتلبية الاستهلاك المنشود . ولذلك ينبغي أن يوجه التفكير نحو ايجاد السياسة الانتاجية المثلى التي تعزز الامن الغذائي للبلد .

١ - الانتاج المعتمد في الخطة والاستهلاك المنشود

بمقارنة حجم الانتاج المخطط لعام ١٩٧٩ بحجم الاستهلاك المنشود في عام ١٩٨٠ يمكن ملاحظة عجز كبير في جميع السلع الغذائية باستثناء الحليب والسمك والبيض. ويبدو أن معدل نمو الانتاج المعتمد في الخطة للفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ مرتفع جدا . ولا يمكن افتراض نفس معدل النمو للفترة التالية ١٩٨٠-١٩٨٥ اذ أن معدل التوسع الافقي في الاراضي سوف يهبط بشدة نتيجة لنقص مياه الرى .

ويبين الجدول ١٢ أدناه حجم الانتاج المخطط لعام ١٩٧٩ ومعدل نموه وحجم الاستهلاك المنشود .

الجدول ١٢ - حجم الانتاج المخطط لعام ١٩٧٩ ومعدل نموه للفترة ١٩٧٤- ١٩٧٩ وحجم الاستهلاك المنشود في عام ١٩٨٠

السلع الغذائية	الانتاج المخطط لعام ١٩٧٩ (بآلاف الأطنان)	معدل نمو الانتاج المخطط	الاستهلاك المنشود (بآلاف الاطنان)
الحبوب	١٧٥	٢ر٨	٣٣٢
اللحوم الحمراء	١٩	٥ر٤	٤٧
الحليب	١٥٤	٣ر٤	٨٩
السمك	٢١٧	١٢ر٨	٤١
البيض	٥٠	٣ر٢٠	٧
الخضراوات	١٤	٢٢ر٨	١١١
الفواكه	٧٠	٢ر٧	١٢٤
البقول الحبية	غير متوفر	غير متوفر	٧
الزيوت النباتية	غير متوفر	غير متوفر	٢١
السكر	صفر	صفر	٢٨
الشوندر والدرنيات	غير متوفر	غير متوفر	١

المصدر : محسوبة من الجدولين ٧ و ٨ من الخطة الخمسية والجدول ١٣ من المرفق .

يتضح من الارقام الواردة أعلاه ان توجيه الانتاج لا يتماشى مع الاستهلاك المنشود .

٢ - السياسات الانتاجية والأمن الغذائي

ان أية سياسة انتاجية تسترشد بالحاجة الى الامن الغذائي لا بد لها من اتباع أحد الخطوط التالية :

(أ) موازنة الانتاج بحيث يكون معدل نمو مختلف السلع الغذائية على نفس درجة التناسب مع معدل الاستهلاك المنشود . وهذا النوع من السياسة الانتاجية لا يصلح الا للحفاظ على نوع معين من التكافؤ التناسبي في انتاج السلع الغذائية المختلفة .

(ب) تحديد مستوى معين من الاكتفاء الذاتي لمختلف السلع الغذائية المحلية وشبه المحلية . وعند ذلك سيكون للسياسة الانتاجية هدف محدد تسعى للوصول اليه وسيتحدد توزيع المساحة المنتجة حسب تلك المستويات .

(ج) التركيز على انتاج قلة من السلع الغذائية هي التي تعتبر أشدها حساسية من وجهة نظر الامن الغذائي .

وسوف يجرى مزيد من المناقشة حول هذا الخط من السياسة الانتاجية في الفرع التالي .

٣ - السياسة الانتاجية القائمة على التكافؤ التناسبي للسلع الغذائية

وفقا لهذه السياسة ، ينبغي أن يكون المعدل المخطط لنمو الانتاج للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ متناسبا مع معدل نمو الاستهلاك المنشود . وهكذا ،فوفقا لهذه السياسة ، ستكون الزيادة في انتاج السلع الغذائية في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠ متناسبة مع زيادة الطلب ، ولكن في نفس الوقت سوف تتسع الهوة بين الاستهلاك المنشود والانتاج وستتناقص بالتالي نسبة الاكتفاء الذاتي . والجانب المتعلق بالامن الغذائي في هذه السياسة ليس سليما اذ أنها تعطي مختلف السلع الغذائية نفس الوزن من وجهة النظر الامنية . فمن الواجب اعطاء وزن اكبر للسلع الغذائية الحساسة .

وتتمثل فائدة هذه السياسة في انها تضمن محليا توفر مقدار متناسب من جميع السلع الغذائية المحلية في جميع الظروف .

٤ - السياسة الانتاجية القائمة على مستوى معين من الاكتفاء الذاتي

وهذه السياسة بالغة الصعوبة من ناحية التطبيق العملي اذ انها تنطوى على تنافس بين السلع الغذائية المختلفة . والحفاظ على مستوى اكتفاء ذاتي معين في سلعة معينة سوف يؤدى بالتأكيد الى خفض مستوى الاكتفاء الذاتي في سلع أخرى . ونظرا لمحدودية المساحة المنتجة ، فان أية زيادة في نصيب سلعة من السلع تعني خفضا في نصيب السلع الاخرى . وابقاء مستوى نسبة الاكتفاء الذاتي ثابتا يعني ضرورة رفع معدل نمو الانتاج بنفس معدل زيادة معدل الاستهلاك . ويبين الجدول ١٣ معدل نمو الانتاج المطلوب للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي لعام ١٩٧٥ بالنسبة للسلع الغذائية الرئيسية .

والسؤال الهام هو ما اذا كان من الممكن عمليا الوصول الى ذلك المعدل في نمو الانتاج في اليمن الديمقراطية .

وأى نمو في الانتاج يجب أن يكون ناتجا عن توسعات أفقية ورأسية .

الجدول ١٣ - معدل نمو الانتاج اللازم للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي لعام ١٩٧٥ في السلع الغذائية الرئيسية للفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ في اليمن الديمقراطية

السلعة الغذائية	معدل النمو في الفترة ٧٥-١٩٨٠	معدل النمو في الفترة ٨٠-١٩٨٥	معدل النمو في الفترة ٨٥-١٩٩٠	معدل النمو في الفترة ٩٠-١٩٩٥	معدل النمو في الفترة ٩٥-٢٠٠٠
الحبوب	٣ر٦	٣ر٢	٣ر٢	٣ر١	٣ر١
اللحوم الحمراء	٣ر٥	٣ر٢	٣ر١	٣ر٢	٣ر١
الحليب	٣ر٨	٣ر٢	٣ر٢	٣ر١	٣ر٠
السمك	٤ر٢	٣ر٢	٣ر٠	٣ر٢	٣ر٠
البيض	٣ر١	٢ر٧	٢ر٤	٣ر٨	١ر٦
الخضراوات	٣ر٥	٣ر٢	٣ر١	٣ر٢	٣ر٠
الفواكه	٣ر٨	٣ر١	٣ر٢	٣ر٢	٣ر١
البقول الحبية	٣ر١	٢ر٧	٤ر٦	٣ر٨	١ر٦
الزيوت النباتية والدهون	٣ر٢	٣ر٩	٢ر٥	٣ر٦	٣ر٠

المصدر : محسوبة من الجدول ٢٣ من المرفق .

(أ) التوسع الأفقي في الانتاج

من المتوقع أن يصل مجموع المساحة المنتجة في اليمن الديمقراطية نحو ٢٨٧ ٠٠٠ فدان (١١٥ ٠٠٠ هكتار) عام ١٩٨٠ . وهناك في الوقت الحاضر نحو ١٦ ٠٠٠ هكتار فقط من المساحة الكلية تروى بالمياه الجوفية . أما المساحة المتبقية فتروى بمياه الفيضان في صورة فيضانات مؤقتة . والمساحة التي تروى بمياه الفيضان لا تناسب الا المحاصيل التي يمكنها العيش على ريّة كبيرة واحدة . وهذه المساحة ، اذا ما توفرت مياه كافية من الفيضانات ، يمكن أن تعطي موسمين انتاجيين عقب الفيضان الربيعي وعقب الفيضان الخريفي . وعادة ما تكون الذرة الرفيعة والبيضاء هما المحصولان الرئيسيان في الفيضان الاول ، والقطن هو المحصول الرئيسي للفيضان الثاني .

وتعود ملكية المساحة المروية بالغمر الى مزارعين من القطاع الخاص منظمين في تعاونيات. أما المساحة المروية بالمياه الجوفية فتعود ملكية معظمها الى الحكومة وتدار في صورة مزارع

حكومية . وهناك نسبة صغيرة من هذه المساحة تدار في صورة وحدات انتاجية جماعية صغيرة .

وأية محاولة لزيادة المساحة المنتجة يجب أن تبدأ بزيادة المياه المتاحة للرى . ولا بد أن يأتي هذا الماء الاضافي من الخزانات الجوفية التي يتم تحديدها بفارق اعادة الامتلاء والتصريف . وامكانية حفر آبار جديدة ليست كبيرة جدا اذ أن اعادة امتلاء الطبقات الحاملة للمياه في وديان كثيرة ليست أعلى بكثير من التصريف الحالي . وهكذا فان التركيز على تحسين استغلال مياه الرى المتوفرة أمر بالغ الاهمية وسيترتب عليه توفير المياه لزيادة المساحة المروية .

ويمكن أيضا تحقيق التوسع الأفقي في المساحة المروية بالغمر باجراءات الاقتصاد في استهلاك المياه . فقد اظهرت الابحاث الخاصة باستعمال المياه في اليمن الديمقراطية أن تحسين قنوات توزيع المياه وتحسين تسوية الارض سوف يترتب عليهما توفير مقدار كبير من الماء . وهذا الماء الموفر سيكون كافيا لرى مساحة تعادل نحو ٢٥ في المائة من المساحة المروية حاليا . وهذا يعني ان المساحة المنتجة الممكنة يمكن أن تبلغ نحو ٣٥٩ الف فدان (١٤٤ ٠٠٠ هكتار) . ومن المفترض في هذه الدراسة ان يمثل هذا الرقم المساحة المنتجة في العام ٢٠٠٠ وانه سيتم الوصول اليه تدريجيا بمعدلات نمو متساوية من العام ١٩٨٠ الى العام ٢٠٠٠ .

(ب) التوسع الرأسي في الانتاج

ان التوسع الرأسي ، أى زيادة الانتاج لكل وحدة من المساحة ، هو الامل الرئيسي أمام البلد على المدى الطويل . وهذه الامكانية ذات طبيعة استمرارية . فبالتكنولوجيا والابحاث الجديدة هناك دائما بعض الامل في زيادة غلة المحصول . ومتوسط الغلة الحالية لمختلف المحاصيل في اليمن الديمقراطية يترك مجالا كبيرا للزيادة . ويظهر الفارق بين متوسط الغلال في البلد والغلال في بعض المزارع النموذجية ومحطات الابحاث في البلد أن هناك امكانية كبيرة للتوسع الرأسي . ويبين الجدول ١٧ متوسط الغلال لبعض المحاصيل وغلال نفس المحاصيل باستخدام تكنولوجيا اكثر تطورا في اليمن الديمقراطية . كما يعقد مقارنة بين مستوى هذه الغلال ومتوسط الغلال في البلدان المتقدمة النمو .

وبافتراض ان متوسط غلال مختلف المحاصيل في اليمن الديمقراطية سوف يصل في العام ٢٠٠٠ الى مستوى متوسط الغلال في البلدان المتقدمة النمو المبين في الجدول ١٤ أدناه وأن الدورة الزراعية وكثافة استغلال الاراضي سيظلان كما كانا عام ١٩٧٩ ، فان حجم الانتاج للعام ٢٠٠٠ سيكون كما هو مبين في الجدول ٢٥ من المرفق .

الجدول ١٤ - غلال محاصيل مختارة في اليمن الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا تقليدية ومحسنة قياسا الى الغلال في المنطقة المتقدمة النمو

المحصول	متوسط الغلال عام ١٩٧٧ كغ/هكتار	الغلال باستخدام تكنولوجيا محسنة كغ/هكتار	متوسط الغلال عام ١٩٧٧ في البلدان المتقدمة النمو كغ/هكتار
القمح	١ ٩٠٨	٥ ٠٠٠	٢ ١٤٥
الشعير	١ ٥٣٤	٧٨٦	٢ ٨٠٣
الذرة الرفيعة	٨٨٥	٢ ٤٠٠	٣ ٢٩٤
البطاطا	٥ ٠٣٠	١٢ ٣٥٠	٢٢ ٦١٤
القطن	١ ٢٥٠	٢ ٤٠٠	١ ٥٧١
الينـدورة	٧ ٥٠٠	٤٧ ٠٠٠	٣٥ ٣٥٤
الموز	١٤ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠
البطيخ	١٣ ٠٠٠	٥٥ ٠٠٠	١٧ ٨٢٢
الذرة الصفراء	٢ ٣٣٣	٦ ١٠٠	٥ ٠١٥

المصدر : ١ - الكتاب السنوى للانتاج ١٩٧٧ ، منظمة الاغذيه والزراعة ، روما ، ١٩٧٧.

٢ - دراسة اقتصادية وزراعية واجتماعية عامة عن اليمن الديمقراطية ، المجلد الاول ، دار الهندسة .

٣ - التقرير الختامي للخبير الاقتصادى الزراعي لمشروع منظمة الاغذية والزراعة PDRY/71/508.

٤ - مشروع التدريب والابحاث الزراعية ، نتائج وتوصيات المشروع ، منظمة الاغذية والزراعة ، روما ، ١٩٧٧.

ووفقا لحجم الانتاج المفترض في العام ٢٠٠٠ سيصبح الاكتفاء الذاتي كما سيبين في الجدول ١٥ .

الجدول ١٥ - الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في العام ٢٠٠٠
في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

(بآلاف الاطنان)

المحصـــــول	الاستهلاك المنشود	الانتاج المفترض	الاكتفاء الذاتـــي
الحبـــــوب	٦١٦ر٠	٢٩٦	٤٨ر٠
الخضـــراوات	٢٠٦ر٠	٢٧٩	١٣٥ر١
الفواكـــــه	٢٣١ر٠	١٣٣	٥٨ر٠

المصدر : محسوبة من الجدول ٢٥ (المرفق)

وبمقارنة نسبة الاكتفاء الذاتي في الحبوب في العام ٢٠٠٠ بتلك التي للعام ١٩٧٥ (الجدول المرفق ١٩) يتضح تدهور حالة الامن الغذائي .

هذه الصورة القاتمة للوضع المستقبل ينبغي ألا تفضي الى اليأس . ومن المستحيل على اليمن الديمقراطية أن تحافظ على حالة الامن الغذائي الراهنة باتباع الاســـلوب التقليدى في سياسة الانتاج الغذائي . هذه الحقيقة ينبغي أن تشجع على تفكير وجهـد جديدين لايجاد سياسات انتاجية اخرى .

وقد يكون من السياسات الانتاجية الممكنة سياسة موجهة نحو التركيز على انتـــاج السلعة الغذائية التي تعتبر الاكثر حساسية . وفي هذه الحالة ، ينبغي ايجاد مـــوارد غير زراعية للمساعدة في تغطية الواردات الغذائية اللازمة . ويمكن للتكامل الزراعي الاقليمي أن يحل جزءا من مشكلة الامن الغذائي في اليمن الديمقراطية . ويمكن للعمال الزراعيـــين من اليمن الديمقراطية أن يلعبوا دورا هاما في زيادة الانتاج الزراعي للمنطقة . وقد تكـــون التنمية الزراعية الاقليمية هي الحل الوحيد للازمة الغذائية اليمنية المقبلة .

٥ - سياسة الانتاج الغذائي المبنية على الامن الغذائي في مجال الحبوب

يمكن تسمية هذه السياسة بسياسة الانتاج الانتقائي . فالانتاج موجه نحو تحقيق الامن الغذائي في السلعة الغذائية الرئيسية التي هي الحبوب . فينبغي التركـــيز علـى أعمال البحث والتدريب والارشاد المتعلقة بتحسين انتاج الحبوب .

والحبوب هي الغذاء الاساسي الرئيسي . كما انها اكثر السلع حساسية . والطلب العالمي على الحبوب في ارتفاع مستمر سواء كغذاء أم لأغراض العلف . وقد قدرت منظمة الاغذية والزراعة الواردات العالمية من الحبوب خلال الفترة ١٩٧٧/١٩٧٨ برقم قياسي يصل الى ١٤٢٫٧ مليون طن ، أى مايزيد بنحو ٦ ملايين طن (٤ في المائة) عن رقم ١٩٧٦/١٩٧٧ . ويتركز تصدير القمح في عدد قليل جدا من البلدان هي الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا والارجنتين وبلدان الاتحاد الاقتصادى الاوروبي . وتسيطر الولايات المتحدة الامريكية على مايزيد عن ٥٠ في المائة من السوق العالمية . وأية سلعة يتحكم في سوقها العالمية بلد واحد أو عدد قليل جدا من البلدان هي عرضة لأن تستخدم كسلاح سياسي وبالتالي فهي شديدة الحساسية .

وهناك سبب آخر بالغ الاهمية في صالح التركيز على انتاج الحبوب هو قابلية الحبوب للتلاؤم مع الظروف الزراعية في اليمن الديمقراطية . فمعظم الاراضي الزراعية تروى بمياه الفيضان . وهذا النمط من الرى لا يناسب انتاج المحاصيل التي تحتاج الى رى متكرر . ومياه الفيضان التي يمكن استخدامها في ريّة كبيرة واحدة يمكن أن تعطي محصولا جيدا من الحبوب ، وخصوصا الذرة الرفيعة والدخن . وينحصر التنافس على مياه الفيضان تقريبا فيما بين الحبوب والقطن . وينبغي على المدى الطويل ووفقا لسياسة الانتاج المقترحة أن تعطى الافضلية للحبوب . والظروف الملائمة لانتاج القمح تختلف عنها في انتاج الذرة الرفيعة والدخن . فالقمح ينتج في المناطق المروية بالآبار الجوفية اذ أنه يحتاج الى اكثر من ريّة واحدة . ولذلك ، فان التنافس على المياه الجوفية سيكون أساسا بين القمح والخضراوات وبعض الفواكه .

وهناك حاجة ماسة الى ابحاث مكثفة حول أصناف مقاومة للجفاف من القمح والشعير والذرة الرفيعة والدخن . وينبغي اجراء ابحاث مركزة ومكثفة لامكانية ابتكار صنف من القمح يمكن أن ينمو بنجاح في ظروف الرى بالغمر .

والتركيز على انتاج الحبوب سوف يؤدى ايضا الى تنمية الانتاج الحيواني . وفيما يتعلق بقطاع الانتاج الحيواني ينبغي بذل كل الجهود لتحسين المراعي . وينبغي أن يكون التركيز على قطعان الرعي الطبيعي أكثر من مزارع الالبان والتسمين المكثفة . وسوف تستخدم المنتجات الفرعية للحبوب كتكملة للرعي الطبيعي وخصوصا في فترة نهاية الموسم .

وينبغي للسياسة الانتاجية المقترحة ان تسترشد بالمبادىء التالية :

١ - استبدال الحبوب بالقطن باستثناء مساحة كافية لانتاج كمية النسالة اللازمة للقطاع الصناعي المحلي ، وهي تبلغ في الوقت الحاضر نحو ٥٠٠٠ طن .

والاستعاضة عن القطن ينبغي أن تتم تدريجيا خلال السنوات العشرين القادمة بحيث يتم استيعاب أثرها على حصيلة بيع القطن من العملة الصعبة بصورة تدريجية .

٢ - ينبغي أن يجرى انتاج القمح في مناطق الرى بمياه الفيضان بمساندة المياه الجوفية .

٣ - ينبغي ألا تستخدم المناطق المروية بالمياه الجوفية الا للخضراوات والفواكه والمحاصيل الاخرى التي تحتاج الى استعمال الماء مرات متوالية .

٤ - ينبغي دفع انتاج السمك الى مستوى مرتفع جدا لتغطية أقصى الاحتياجات الممكنة من البروتين من السمك وللتعويض عن خسارة العملة الصعبة المتأتية من بيع القطن .

هذه التوصيات سوف تعزز الامن الغذائي لليمن الديمقراطية ولكنها لن تؤدى الى اكتفاء ذاتي كامل . اذ أن المساحة المنتجة الكلية في اليمن الديمقراطية لن تكون كافية لانتاج كمية الحبوب اللازمة للاستهلاك المنشود في العام ٢٠٠٠ ، مع الافتراض بأن الغلال ستكون مساوية لمتوسط غلال عام ١٩٧٧ في البلدان المتقدمة النمو .

وينبغي أن تعطى الاولوية للاكتفاء الذاتي من الخضار والفواكه لأن استيراد هذه المواد ، نظرا لقابليتها للتلف ، باهظ التكاليف . وهذا يعني أن معظم المياه الجوفية المستخدمة حاليا في الرى ستكون لازمة لانتاج الخضراوات والفاكهة .

وهذا لا يترك أى مجال لانتاج القمح اذ أن المناطق المتبقية ستكون مناطق مروية بالغمر وغير ملائمة لانتاج القمح .

ومؤدى ذلك انه ما لم يتم تحويل نمط استهلاك الحبوب نحو استهلاك الحبوب التي يمكنها العيش على رى الغمر كالذرة الرفيعة والدخن فان موقف الامن الغذائي سيئال بالغ الحرج . ومن المؤكد أن اكتشاف صنف جديد من القمح يمكنه أن يتحمل ظروف الرى بالغمر سوف يغير صورة الامن الغذائي في المستقبل .

وسيكون للنظام المعتمد في ادارة المزارع أثر قوى على الامن الغذائي اذ أنه يؤثر على الانتاج وعلى النظام المطلوب في التخزين والتوزيع .

ويبدو ان النظام التعاوني في الانتاج المطبق حاليا في اليمن الديمقراطية يتلاءم والامن الغذائي اذ انه يشرك اكبر عدد من السكان في عملية الانتاج وبالتالي فهو يوسع قاعدة الكفاف المعيشي من الانتاج الزراعي .

٦ - السياسات الانتاجية ووسائل التنفيذ

يحتاج تنفيذ السياسة الانتاجية الى وسيلة معينة تشكل دافعا للمزارعين للعمل في اتجاه السياسة المعتمدة في الخطة . والتقبل الطوعي للسياسة من جانب المنتجين أشد فاعلية بكثير من التقبل القسرى . فمن الممكن اجبار المزارعين على زراعة مساحة معينة بمحصول معين ، لكنه من المستحيل تقريبا اجبارهم قسرا على زيادة الغلال بالعمل الشاق

وبالتكنولوجيا المحسنة . وما لم يكن للمزارع مصلحة فعلية في نوع المحصول وراغبا في انتاجه فان النتيجة لن تكون مرضية بالتأكيد . وهذا ما يجعل الحوافز ضرورية لحث المزراعين على المساهمة في نجاح السياسة الانتاجية . والحافزان الرئيسيان المعروفان هما أسعار المزارعين والمستلزمات الزراعية .

(أ) السياسة الانتاجية واسعار المزارعين

ان تحديد الحكومة لأسعار جميع السلع هو جزء من النظام السياسي . ومناقشة هذه السياسة يخرج عن نطاق هذه الدراسة . والنقطة الهامة هنا هي أن الاسعار المحددة يجب أن تكون عادلة بحيث يكون مستوى دخل المزارعين منسجما مع تكاليف المعيشة ولا يقل كثيرا عن دخل العمال الحضريين . ومن الأمور الهامة الاخرى التي ينبغي مراعاتها أن تكون اسعار مختلف المحاصيل منسجمة مع حجم الانتاج وتكاليف انتاج المحاصيل المختلفة لكي يعم قدر ما من التكافؤ في الارباح لكل وحدة من المحاصيل المختلفة . وتجاهل هذه النقطة سيترتب عليه تحول نحو انتاج بعض المحاصيل واهمال المحاصيل الاخرى . وينبغي أن تسترشد اسعار الحبوب بالاسعار العالمية . والانحراف الشديد عن هذا المبدأ سيتسبب في تشجيع السوق السوداء وعمليات التهريب . وينبغي أن يكون السعر العادي للحبوب حوالي سعر الاستيراد الى اليمن الديمقراطية . أما أسعار المحاصيل الاخرى فينبغي أن تسترشد نوعا ما بمستوى أسعار الحبوب ومن غير المستحسن في اليمن الديمقراطية اتباع سياسة الاسعار المدعومة لأن هذا يضع عبئا ثقيلا على الحكومة .

(ب) السياسة الانتاجية والمستلزمات الزراعية

ان توفر مستلزمات المحاصيل شرط رئيسي لنجاح أية سياسة انتاجية . فمدخلات الانتاج مثل البذور المحسنة والاسمدة والمبيدات الحشرية يجب أن تكون متوفرة وفي متناول المزارعين في الوقت المناسب وبأسعار معقولة .

ويمكن استخدام هذه المدخلات كحوافز لتنفيذ السياسة الانتاجية وأيضا لتقبل الاساليب التكنولوجية المحسنة الجديدة .

(ج) السياسة الانتاجية والتأمين على المحصول

في بلد كاليمن الديمقراطية ، حيث تخضع مياه الري (مياه الفيضان) لتقلبات شديدة ، قد يكون مشروع التأمين على المحصول ذا أهمية حيوية . فالمزارع عليه أن يهيء أرضه لاستقبال مياه الفيضان مقدما . فالجهد المبذول في تنظيف الارض وتسويتها وحرثها وبناء حواف التربة سيذهب هباء اذا ما تعسر وصول مياه الفيضان . ومياه الفيضان هذه تمثل دالة لتساقط المطر في الشمال . وتعرض المزارعين للخسارة على هذا النحو في حالة انحباس الفيضان لا يشجع على الاعداد الكامل للارض التي يمكن أن يصل اليها الفيضان . ومن شأن مشروع للتأمين يغطي على الاقل تكاليف اعداد الارض أن يضمن القيام باعداد جميع الاراضي التي يمكن أن يصل اليها الفيضان وأن يساعد في تنفيذ السياسة الانتاجية .

وتحتاج تفاصيل مشروع التأمين هذا الى مزيد من التفكير والمناقشة .

ثالثا - سياسة الاستيراد

ان حكومة اليمن الديمقراطية تعي تماما ضرورة تخطيط استيراد الاغذية . وبحكم كونها من البلدان الاقل نموا ، فان حاجتها الى مثل هذا التخطيط حيوية . وكان مجلس التموين الاعلى هو الذى يتولى عادة تخطيط ووضع سياسات الاستيراد الغذائي بالاشتراك مع جميع الهيئات المعنية في البلد على جميع المستويات . أما الآن فتقوم وزارة التجارة والتموين بأداء هذا الدور عبر اجتماعات واستشارات مع الهيئات الوطنية المعنية على مختلف المستويات .

ألف - أجهزة ومؤسسات استيراد الاغذية

تتولى الشركة الوطنية للتجارة الخارجية ، وهي مؤسسة عامة ، جلب الواردات الرئيسية من الخارج وتسليمها الى مؤسسة عامة اخرى ، هي الشركة الوطنية للتجارة الداخلية ، لكي تقوم بتوزيعها . وتتولى الشركة العامة لتسويق الفواكه والخضراوات استيراد جميع الخضراوات والفواكه الطازجة (عند الضرورة) وواردات زراعية اخرى كالبذور والمبيدات الحشرية . أما الاسمدة فيستوردها صندوق التنمية الزراعية .

ويقوم القطاع الخاص باستيراد عدد قليل جدا من المواد غير الغذائية وبشكل رئيسي الى المنطقة الحرة بعد الحصول على رخصة الاستيراد من وزارة التجارة .

ويبين الجدول ١٦ حجم الواردات من السلع الغذائية حسب القطاعات .

الجدول ١٦ - واردات اليمن الديمقراطية (كنسب مئوية) حسب القطاعات المختلفة لعامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦

السلع	١٩٧٥		١٩٧٦	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
الاغذية والحيوانات الحية	٢٣ر٠٥	٧٦ر٩٥	١٤ر١٧	٨٥ر٨٤
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	٢٢ر٤٣	٧٧ر٥٧	٢٥ر٤٢	٧٥ر٥٨

المصدر : النشرة التحليلية لاحصاءات التجارة الخارجية للفترة ١٩٧٥/١٩٧٦ ، عدن ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

يتضح من الجدول السابق ان الاتجاه هو نحو زيادة دور القطاع العام في استيراد الاغـــذية .

بـاء - كفاءة الاســـتيراد

هل تحصل اليمن الديمقراطية على أفضل الشروط في شراء وارداتها الغذائية ؟ يمكن توضيح الاجابة عن هذا السؤال بمقارنة قيمة الوحدة لواردات بعض المواد الغذائية الرئيسية في اليمن الديمقراطية وفي بلدان مجاورة أخرى .

الجدول ١٧ - قيمة الوحدة لواردات القمح والرز والسكر في منطقة الاكـوا ، (متوسط أعوام ١٩٧٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦) بالدولارات الامريكية للطن المترى الواحد

البـــــــلد	القمح	الترتيب	الـرز	الترتيب	السـكر مكافئ الخام	الترتيب
اليمن الديمقراطية	٢٠٠	٦	٣٨٥	١	٤٣٥	٢
اليمـــن	٢٥٤	١١	٦٣٨	١٠	٥٨٣	٨
البحرين	٢٤٧	١٠	٦٧٧	١١	٥٣٦	٤
العـــراق	٢٤٢	٩	٥١١	٥	٦٠٠	١٠
الأردن	١٧١	٣	٥٠٠	٤	٥٥١	٦
الكـــويت	٢٠١	٧	٥٩٠	٨	٤٧٦	٣
لبنـــان	١٤٩	٢	٤٣٧	٣	٥٧١	٧
عمـــان	١٧٣	٤	٤٢٥	٢	٣٨٤	١
قطـــر	١٣٧	١	٥٩٧	٩	٧٥٠	١١
المملكة العربية السعودية	٢١٣	٨	٥١٤	٦	٥٥٠	٥
الجمهورية العربية السورية	١٨٦	٥	٥١٤	٦	٥٩٨	٩

المصدر : محسوبة من كشوفات شبكة الحاسبات الالكترونية التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة ، المصدر نفسه .

فاستنادا الى مستوى قيمة الوحدة ، تحتل اليمن الديمقراطية من حيث كفاءة الاستيراد المرتبة الاولى بالنسبة للرز والثانية بالنسبة لاسكر والسادسة بالنسبة للقمح بين بلدان الاكوا الاحد عشر . وتعزى هذه الكفاءة الجيدة الى غياب الوسطاء والى عدم ازدحام الموانئ .

ويمكن زيادة كفاءة استيراد القمح بتحسين مرافق التفريغ في الموانىء البحرية . ومن الموصى به بشدة استخدام مفرغات هوائية مع صوامع حديثة في ميناء عدن البحرى .

جيم - مصادر الاستيراد

تتوقف مصادر استيراد السلع الغذائية على السلع كل على حدة . وهذه المصادر مبينة في الجدول ١٨ .

الجدول ١٨ - مصادر واردات اليمن الديمقراطية حسب الكتل الاقتصادية كنسب مئوية للاعوام ١٩٦٧ - ١٩٧٦

السنة	البلدان العربية	البلدان الاشتراكية	البلدان الرأسمالية	البلدان النامية
١٩٦٧	٢٧ر٢٦	٣ر٢٤	٣٨ر٨٤	٣٠ر٦٦
١٩٦٨	٢٤ر٠٥	٥ر٠٨	٣٩ر٠٩	٣١ر٧٨
١٩٦٩	٢٧ر٥٢	٤ر٧١	٣٢ر٩٣	٣٤ر٨٤
١٩٧٠	٢٥ر٥٦	٥ر٣٨	٣١ر٥٨	٣٧ر٤٨
١٩٧١	٣٠ر٠١	٦ر٣٩	٣٠ر٦٦	٣٢ر٩٤
١٩٧٢	٣٦ر٧٣	٦ر٨٧	٢٥ر٣٧	٣١ر٠٣
١٩٧٣	٣١ر٥٨	١١ر٧٣	٢٤ر٨٣	٣١ر٨٦
١٩٧٤	١٣ر٤٧	١٨ر٧٠	٤٣ر٧٤	٢٤ر٠٩
١٩٧٥	١٠ر٧١	١٦ر٥٦	٥١ر٦٦	٢١ر٠٧
١٩٧٦	٢٤ر٨٦	١٤ر٢٧	٤٦ر٩٢	١٣ر٩٥
معدل النمو	-٩ر٤٣٥	٢٠ر٦١٠	٢ر٥٥٤	-٧ر٢١٥

المصدر : النشرة التحليلية لاحصاءات التجارة الخارجية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزى للاحصاء ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

والاتجاه الذى يتبين من الجدول السابق هو في صالح الاستيراد من البلدان الاشتراكية والرأسمالية وليس في صالح الواردات من البلدان العربية والبلدان النامية الاخرى . وبعبارة اخرى ، فان الاتجاه في مجال الاستيراد هو في صالح البلدان الاكثر نموا .

والاتجاه المتزايد للاستيراد من البلدان الاشتراكية مفهوم اذ أنه نتيجة للنظام الاشتراكي السائد في البلد . اما الاتجاه المتناقص للاستيراد من البلدان العربية فلا يمكن تفسيره بسهولة . وقد يكون ناشئا عن طبيعة السلع المستوردة التي قد لا تكون متوفرة في البلدان العربية أو قد يكون ناشئا عن اسباب سياسية مؤقتة .

ومن وجهة نظر الامن الغذائي ، ينبغي العودة عن هذا الاتجاه المتناقص للاستيراد من البلدان العربية ، نظرا لأن التجارة فيما بين بلدان المنطقة هي الاكثر استقرارا على المدى الطويل .

د ال- دخول الواردات

تعتمد اليمن الديمقراطية اعتمادا رئيسيا على طريقه البحرية في الاستيراد والتصدير اذ تستقبل عدن والمكلا ما يقارب ٩٩ في المائة من واردات البلد . ويبين الجدول ١٩ النسبة المئوية للواردات حسب القيمة من نقاط الدخول المختلفة في البلد .

الجدول ١٩ - واردات اليمن الديمقراطية حسب الموانئ الجمركية ونسبتها المئوية للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٦

الموانئ الجمركية	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
ميناء عدن	٨٢ر١٩	٨٥ر٩٩	٨٢ر١٩	٨٥ر٩٦
مطار عدن	٠ر٩٥	٢ر٣٧	٠ر٩٥	٠ر٧٨
بريد عدن	٠ر٠٥	٠ر١٤	٠ر٠٥	٠ر٠٤
البر	٠ر٩٠	٠ر٢٦	٠ر٩٠	٠ر٦٤
ميناء المكلا	١٥ر٨٧	١١ر٢٢	١٥ر٨٧	١٢ر٥٤
مطار المكلا	٠ر٠٣	٠ر٠٠	٠ر٠٣	٠ر٠١
بريد المكلا	٠ر٠١	٠ر٠٠	٠ر٠١	٠ر٠٣

المصدر : النشرة التحليلية لاحصاءات التجارة الخارجية ، نفس المصدر السابق .

وعلى أية سياسة استيرادية أن تأخذ في اعتبارها أن الموانئ البحرية هي المدخل الاستيرادى الوحيد تقريبا الى البلد ، وبالتالي فان اقتصاديات مصادر الامداد تتأثر بهذه الحقيقة . وان وجود طرق جيدة تربط اليمن الديمقراطية بجيرانها سوف يشجع التجارة فيما بين بلدان المنطقة وبالتالي الى تعزيزالامن الغذائي .

هاء - توصية لتعزيز نواحي الامن الغذائي في سياسة الاستيراد الغذائي الحالية

ان نقاط الضعف الموجودة في سياسة استيراد الاغذية ناشئة بشكل رئيسي عن ضعف المرافق الاساسية وقدرات العاملين .

والنقص في الموظفين المتمرسين يحول دون انشاء مكتب فعال للتسويق يكون قادرا على تقديم الدراسات اللازمة مثل اسقاط الطلب وتحليل السوق العالمية .

ويترتب على نقص المعلومات حول السوق المحلية والدولية عدم انتظام في الامدادات الغذائية . وليست هناك تقريبا لنفس السبب عقود استيرادية طويلة الاجل .

وعدم توفر ما يكفي من المطاحن ومخازن الحبوب الصحية هو السبب الرئيسي في استيراد دقيق القمح بدلا من حبوب القمح . وفي عام ١٩٧٦ كانت واردات البلد من دقيق القمح ١٦ ١١٧ طن . ومنشآت تخزين القمح لا تكاد تذكر تقريبا . وهناك حاجة ماسة لبناء صومعتين ، واحدة في عدن والاخرى في المكلا . وينبغي تكوين مخزون احتياطي من الحبوب . وينبغي أن يكون حجم هذا المخزون الاحتياطي متناسبا مع حاجة البلاد وتذبذب الانتاج . كما ان نقص الطرق الجيدة داخل البلد ومنه الى البلدان المجاورة يعوق التجارة المحلية والتجارة فيما بين بلدان المنطقة بصفة عامة . وتنطوي التجارة بالاغذية داخل المنطقة على جوانب أمنية أكثر من التجارة مع خارج المنطقة . وينبغي تنويع مصادر الامدادات الغذائية الخارجية منعا لاستخدام الحاجة الى الغذاء كأداة ضغط سياسي .

واو - السياسة الاستيرادية في اطار السياسة الاستهلاكية الموصى بها

سوف يترتب على اعتماد السياسة الاستهلاكية الموصى بها بعض الحقائق الجديدة التي ينبغي مراعاتها في أية سياسة لاستيراد الاغذية .

والتغير في حجم وانواع الواردات اللازمة سوف يتبع التغير في الاحتياجات الاستهلاكية . والحقيقة الهامة هنا ان الحجم اللازم معروف مسبقا . وهذا ما يتيح تخطيط الاستيراد بصورة أسهل كما ييسر امكانيات ابرام عقود استيراد طويلة الاجل .

وسوف يتحقق نتيجة لذلك أيضا تسهيل تنظيم شحن الواردات الغذائية . وهذا ما يؤدى الى زيادة فعالية تخزين الاغذية وتحسين انتظام التوزيع . كما أن تلف الاغذية اثناء عملية الاستيراد سوف يقل نتيجة لتحسين التخزين والتوزيع .

زاى - السياسة الاستيرادية والسياسة الانتاجية الموصى بها والموجهة نحو انتاج الحبوب

ان الاثر الرئيسي للسياسة الانتاجية الموصى بها يتمثل في التغير في حجم الواردات .

وسيكون الاهتمام الرئيسي في استيراد الاغذية منصبا على السكر لأن السلع الغذائية الاخرى سوف تنتج محليا في المقام الاول . وان انشاء هيئة من القطاع العام متخصصة في استيراد السكر يمكن أن يكون اكثر فعالية من هيئة عامة تتعامل في كثير من السلع . وقد يكون استيراد السكر الخام الذى يمكن تكريره في البلد أفضل اقتصاديا من استيراد السكر المكرر .

أما استيراد المواد الغذائية الاقل شأنا والتي تستهلك بكميات صغيرة فيمكن أن يترك للقطاع الخاص مع اشراف حكومي فيما يتعلق بالاسعار وبهوامش الربح . اذ أن تورط الحكومة في جميع المواد الغذائية يغلق صعوبات كثيرة للحكومة وللمستهلكين على السواء .

حاء - سياسة الاستيراد الغذائي والمعونات الغذائية

تتلقى اليمن الديمقراطية معونات غذائية من هيئات دولية كبرنامج الاغذية العالمي وعن طريق ترتيبات ثنائية . وقد كان متوسط المعونة السنوية من الحبوب للفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ يساوى ٢١ الف طن (مكافئ الحبوب) . وفي معظم الترتيبات الثنائية يمثل استيراد الاغذية قضية هامة وحساسة . والجانب الاكبر من هذه العلاقات الثنائية يتم مع البلدان الاشتراكية التي تقدم القروض والمساعدة التقنية . وكثير من القروض والاتفاقات الائتمانية المعقودة مع هذه البلدان يغطي نحو ٣٠ في المائة من التكاليف المقدرة للواردات الغذائية والتي تمول الجزء المحلي من التكاليف . ومن الاهمية بمكان تقييم هذه المعونات الغذائية وفقا للسوق والاعتناء بنوعية هذه المواد على نفس مستوى العناية بالمواد المستوردة مباشرة . كما ينبغي أن تدرج هذه المعونات بدقة في تخطيط الواردات . وينبغي مراعاة أثر هذه المعونات على نظام الاسعار . كما ينبغي أن يؤخذ في الحسبان الطابع المؤقت لهذه المعونات .

رابعا - سياسة تسويق وتوزيع الأغذية

ألف - القضايا الراهنة لسياسة تسويق وتوزيع الاغذية

تتمشى قضايا سياسة التسويق الغذائي في اليمن الديمقراطية مع السياسة العامة للحكومة بشأن تدعيم القطاع العام في المقام الاول ، والقطاع التعاوني في المقام الثاني والقطاع الخاص في المقام الاخير . ويتمثل جهاز التسويق الغذائي في الهيئات العامة التالية :

(أ) وزارة التجارة والتموين ، بأجهزتها المستقلة الممثلة في الشركة الوطنية للتجارة الخارجية والشركة الوطنية للتجارة الداخلية . وقد بدأت الوزارة عملها عام ١٩٧٦ ، أما الشركات فقد كانت موجودة قبل ذلك وكانت تتولى تنفيذ سياسات استيراد وتصدير كثير من المواد الغذائية وليس جميعها .

(ب) الاتحاد التعاوني لتسويق الخضار والفواكه . وقد تم انشاؤه لتسويق جميع الخضراوات والفواكه الى المستهلكين . ويقوم هنا الاتحاد بشراء كامل انتاج الخضراوات والفواكه من المزارع الحكومية والتعاونيات وبيعها الى المستهلكين بأسعار محددة مركزيا . ويغطي الاتحاد تكاليفه النقلية والادارية وكان عادة يجني أرباحا هامشية ، ولكن مع اسعار المنتجين الجديدة تقوم الحكومة بتعويض الاتحاد عن أية خسائر يتكبدها في ظل الاسعار المحددة الجديدة . وقد اتسمت نشاطات هذا الاتحاد منذ عام ١٩٧٣ بطابع أفقي ، أى بفتح مراكز توزيع جديدة في المناطق الحضرية حيث توجد كثافة عالية من السكان . كما قام بفتح الكثير من مراكز التجميع قرب مواقع الانتاج ، وبناء مخازن لبعض المواد المستوردة كالتوابل الحمراء والزنجبيل والبرتقال والتمور .

والاتحاد التعاوني لتسويق الخضار والفواكه مسؤول عن استيراد جميع الاغذية الطازجة . كما يستورد جميع البذور والمبيدات الحشرية . وهو يمتلك نحو ١٠٠ شاحنة و ٦٠ قاطرة للنقل . ومع ذلك ، فنشاطاته لا تغطي الجمهورية بكاملها . اذ أن هذه النشاطات تتركز غالبا في المحافظات الاولى والثانية والثالثة وفي الجزء الساحلي من المحافظة الخامسة . ومن المعتزم في الخطة الخماسية القادمة ١٩٧٩-١٩٨٢ أن يغطي الاتحاد جميع انحاء الجمهورية بانشاء نحو ١٢٠ مركزا جديدا في مختلف المناطق . وسوف يوجه اهتمام نحو بناء مخازن مبردة ونحو انظمة تخزين سليمة للحد قدر الامكان من تلف الاغذية الذى يبلغ حاليا نحو ٢٥ في المائة من الاغذية المخزونة بسبب سوء الصيانة والحفظ .

وتخضع ميزانية الاتحاد التعاوني لتسويق الخضار والفواكه ، كأى مؤسسة ، لأحكام القانون ١١ لعام ١٩٧٣ الذى ينص على أن يذهب ٧٥ في المائة من صافي أرباحه

الى صندوق التنمية والى الميزانية الجارية وأن يتم تمويل جميع نشاطاته الانمائيـة من صندوق التنمية حسب أولويات المشاريع في مختلف القطاعات . ويتولى هذا الاتحاد أيضا تسويق البيض الذى تنتجه المؤسسة العامة للدواجن . وهذه الجمعية هي أكبر المؤسسات التي تقع تحت اشراف وزارة الزراعة والاصلاح الزراعـي .

(ج) المؤسسة العامة لتسويق اللحوم . وهي مؤسسة مستقلة جديدة (١٩٧٦) تحت الاشراف المباشر لوزير الزراعة . وهي تتولى تسويق جميع اللحوم المستوردة والمنتجة محليا . وتمتلك مذابح خاصة بها ولديها مزرعتان للحيوانات الحية المستوردة ولتسمين الماعز والاغنام المحلية . كما تقوم بشراء العجول والماعز والاغنام من مزارع الالبـــان الحكومية والتعاونيات . وأسعار بيع اللحوم للمؤسسة ولتجار التجزئة محددة . وتتولـى المؤسسة أيضا تسويق لحوم الدواجن المستوردة والمنتجة محليا .

(د) التعاونيات الاستهلاكية . فقد قامت الحكومة ، سعيا لتوفير الاغذية بأسعار معقولة في المناطق الريفية ، بانشاء تعاونيات استهلاكية . وتقوم التعاونيات الاستهلاكية بشراء السلع الغذائية وغير الغذائية من الشركة الوطنية للتجارة الداخلية . وتخضع هذه التعاونيات لاشراف وزير التجارة والتموين . وهي تتوسع بسرعة وتغطي معظم أرجاء البلد . ويبلغ عددها في الوقت الحاضر ٣٨ تعاونية استهلاكية في المناطق الريفية أى خارج عدن . ولكل تعاونية استهلاكية عدة محلات للبيع بالتجزئة تبعا لحجمها ونشاطاتها .

(هـ) مراكز البيع بالتجزئة . وتعمل هذه المراكز في المحافظة الاولى فقط . وهناك ٢٦ مركزا للبيع بالتجزئة في عدن .

(و) مراكز البيع بالجملة . هناك خمسة مراكز لبيع الجملة توفر السلع للتعاونيات الاستهلاكية ولمراكز بيع التجزئة وللمتاجر الخاصة . وتحصل مراكز بيع الجملة على ربـــح قدره ١ في المائة فقط اضافة الى تكاليف النقل والادارة . وهي لا تقوم بالبيع مباشـــرة للمستهلكين .

(ز) المتاجر الخاصة . ويبلغ عددها نحو ١٠٠٠٠ ، وهي تتولى الجانب الاكبر من تسويق الاغذية . وهي تحصل على ربح قدره ٦ في المائة من سعر الكلفة الاصلي ، وهـــي ملزمة بالبيع على اساس سعر محدد . وتقوم الشركة الوطنية للتجارة الداخلية ، عن طريـق مراكز بيع الجملة ، بتزويد هذه المتاجر بالسلع الغذائية وغير الغذائية .

(ح) مصائد الاسماك . ويوجد لدى وزارة الثروة السمكية ادارة للتسويق . وهذه الادارة مسؤولة عن تسويق الاسماك في المحافظات الاولى والثانية والثالثة . ولم يكتمـــل حتى الآن التوسع الأفقي في تسويق انتاج المصائد ، ولا يزال كثير من المخازن المبردة في المناطق النائية قيد الانشاء . وهذا هو السبب في أن المحافظات الاخرى لا تخضع حتى الآن لمراقبة التسويق المركزى للاسماك . فجميع مصائد الاسماك التعاونية في المحافظات

الاولى والثانية والثالثة ملزمة ببيع انتاجها الى ادارة التسويق التي تقوم مراكز التوزيع التابعة لها ببيعه بسعر محدد هو ١٥٠ فلسا للكيلوغرام . أما في المحافظة الخامسة فلم يتم بعد تطبيق نظام التسعير المركزي .

وخلاصة القول ، ان آلية التسويق تنفذ أساسا على المستوى المركزي وعبر مختلف أنواع الوسطاء . وهي موجهة نحو المناطق الحضرية والريفية الكثيفة السكان وتخاطل للتوسع الى مناطق نائية اخرى . وهذا التوسع سوف يعتمد الى حد كبير على كثير من الموارد المالية والبشرية .

باء - تقنين الاغذية

تسببت التقلبات الاخيرة في اسعار الغذاء العالمية في أضرار بالغة للبلدان الاقل نموا وأدت الى اتباع سياسات تقنين الاغذية في كثير منها . ولم تواجه اليمن الديمقراطية حالة التقنين الغذائي الا منذ سنتين . فقد وزعت على كل عائلة بطاقات للسكر وللمواد الرئيسية الاخرى التي تدعمها الحكومة عن طريق صندوق موازنة الاسعار لمنع السوق السوداء . وتم تنفيذ ذلك بنجاح حتى الآن كما انه خدم اغراضا أخرى كثيرة .

جيم - ملاحظات حول قضايا السياسة الحالية للتسويق والتوزيع

يقوم النظام الحالي للتسويق والتوزيع في اليمن الديمقراطية بخدمة اهداف السياسة الحكومية للاستهلاك الغذائي . وهو يفرض توزيعا متكافئا نوعا ما للسلع الغذائية الرئيسية وبأسعار محددة ومعقولة .

وقد أثبت النظام السابق نجاحه وانه يتمشى مع السياسة العامة للحكومة بشأن اشراك القطاع العام في جميع النشاطات في البلد .

وتتمثل النتائج الايجابية الرئيسية لهذا النظام في مايلي :

١ - أنه يفرض قدرا من التكافؤ في امكانية الحصول على الاغذية المتوفرة في البلد .

٢ - أنه يقلل ما أمكن من تأثير تضخم الاسعار العالمية على المستهلكين .

٣ - أنه يلغي التأثير الضار لوسطاء السوق .

٤ - أنه يساعد في توحيد وحدات القياس في البلد بغرض تطبيق النظام المتري .

غير أن في النظام بعض نقاط ضعف تحتاج الى معالجة . ومعظم هذه النقاط لا يتعلق بالسياسة وانما بالتطبيق الفعلي . ونقاط الضعف هذه تشكل عائقا أمام انسياب عمل النظام . ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

١ - عدم وجود فرز أو تغليف للسلع وخصوصا للخضار والفواكه. وهذا مايؤدى الى سوء معاملة المنتجات وتدهور نوعيتها والى خسارة هائلة في كثير من المنتجات القابلة للتلف.

٢ - نقص التوافق بين حجم المنتجات الزراعية والطلب عليها في السوق. اذ يرفض سوق الجملة أحيانا أطنانا من الخضراوات لسبب وحيد هو أن الكمية تزيد عن حصة السوق من تلك السلعة.

٣ - يتسبب تركيز البيع في عدد قليل وغير كاف من مراكز بيع التجزئة في الكثير من الازعاج وتضييع الوقت للمستهلكين. ويشعر كثير من المستهلكين بأنهم مجبرون على شراء ما يزيد عن حاجتهم وتخزينه في البيت لكي لا يذهب مرات كثيرة الى المراكز. وهكذا يتأثر حجم الاستهلاك بمجرد صعوبة الشراء.

٤ - عدم وجود مراكز تجميع في مواقع الانتاج يؤدى الى زيادة كبيرة في تكاليف التسويق، نظرا لأن كل مزرعة ملزمة بنقل انتاجها الى سوق الجملة.

٥ - ينبغي أن تكون مواعيد عمل التعاونيات الاستهلاكية مختلفة عن مواعيد عمل القطاع العام. اذ يضيع مستخدمو الحكومة ثلاثة أيام على الاقل كل شهر من أوقات عملهم لشراء موادهم الغذائية.

د ال - توصية حول تحسين نظام التسويق والتوزيع

بالاضافة الى معالجة عناصر الضعف المذكورة اعلاه، ينبغي اعادة النظر في بعض القضايا الهامة المتعلقة بالسياسة.

١ - تسويق الاسماك

القضية الاولى تتعلق بتسويق الاسماك. وانتاج السمك في اليمن الديمقراطية يزيد عن الاستهلاك المحلي، وهو المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني. كما أن السمك سلعة سريعة التلف وتحتاج الى نظام تسويقي فعال جدا للحفاظ على جودة نوعيته. ومعظم المراكز الحضرية والريفية الكثيفة السكان غير بعيدة عن الشاطئ. وهناك تفضيل واضح لدى المستهلكين للاسماك الطازجة ولأنواع معينة من السمك. ولكل هذه الاسباب، يجب أن يترك تسويق السمك حرا من اجل التشجيع على مزيد من استهلاك هذه المادة الغذائية المفيدة جدا. والسياسة العالية القاضية بالزام الصيادين ببيع اسماكهم لتعاونيات الصيادين ومن ثم تجميد السمك واعادة بيعه للمستهلكين عملية مكلفة وتحتاج الى سوق مجهزة جيدا بوحدات تبريد. وينصح بانشاء ثلاثة منافذ لتسويق الاسماك:

(أ) شركة لتصدير الاسماك تكون مسؤوليتها انشاء مراكز لتجميع الاسماك حيث يمكن للصيادين أو للتعاونيات بيع انواع السمك المفضلة للتصدير مثل سمك موس والكركند الخ .

(ب) مصنع وجبات سمكية مع مراكز تجميع للاسماك غير المرغوبة المنخفضة الجودة وللمنتجات غير القابلة للتسويق .

(ج) سوق سمك حرة تقليدية حيث يمكن بيع السمك طازجا للمستهلكين حسب قانون العرض والطلب . ويمكن تحديد الاسعار بالنسبة للمنفذين المقترحين الاول والثاني وتركها حرة للمنفذ الثالث .

وفي المناطق الريفية النائية ، ينبغي تشجيع الاستهلاك الحالي التقليدى للسمك المقدد وعدم ارباك هذا الاستهلاك بادخال السمك المجمد الغالي الثمن المنقول بالشاحنات المبردة . اذ أن شبكة الطرق الحالية تجعل هذه العملية غير عملية وباهظة التكاليف .

٢ - طاقة الطحن

ينبغي تحسين طاقة الطحن ، اذ يتوجب الوصول الى اكتفاء ذاتي كامل في طحن الحبوب اللازمة للاستهلاك المحلي . وينبغي ألا يستورد القمح الا في صورة حبوب. فاستيراد دقيق القمح أو دقيق الحبوب الاخرى عملية مكلفة . اذ أن نقله وتخزينه أعلى كلفة من الحبوب . كما أن نواتج طحن الحبوب كنخالة القمح مثلا مطلوبة جدا في البلد لعلف الدواجن والحيوانات .

وبالاضافة الى المطاحن المركزية الضخمة في عدن والمكلا وسيئون يوصى بتدعيم المطاحن المحلية الصغيرة الواسعة الانتشار في المناطق الريفية .

٣ - تخزين الحبوب

هناك حاجة ماسة الى صوامع كافية للحبوب في ميناءى عدن والمكلا . اذ يمكن بذلك انجاز عملية التفريغ في الموانئ بالمفرغات الهوائية . اما العملية غير الفعالة المستخدمة حاليا في نقل الحبوب من السفن بواسطة الاكياس فينبغي الغاؤها كليا .

٤ - الهيئات المطلوبة

ينبغي انشاء هيئة وطنية للمطاحن وامدادات الحبوب . وينبغي أن تشكل من جهاز صغير من الاختصاصيين تكون مهمتهم رصد اتجاهات السوق العالمية والاتصال الدائم بجميع البلدان المصدرة للحبوب .

٥ - الطرق الزراعية

هناك حاجة شديدة الى الطرق الزراعية التي تربط المزارع المنتجة بالطرق الرئيسية . اذ أن نظام التسويق والتوزيع لأية سياسة سوف يعاني من عدم وجود وسيلة الاتصال هذه . ويمكن أن تبنى هذه الطرق بواسطة المزارعين وبدعم من الحكومة . ويمكن استخدام المعونات الغذائية الخارجية بنجاح في دعم مثل هذه المشاريع .

شؤون سياسة الأمن الغذائي في منطقة اليمن

الجزء الثالث

الجمهورية العربية اليمنية

اولا - سياسة استهلاك الأغذية

تحتاج الجمهورية العربية اليمنية حاجة ماسة الى سياسة محددة المعالم لاستهلاك الأغذية . ومصدر هذه الحاجة هو الوقائع الهامة التالية :

١- ان المستوى الغذائي لليمنيين آخذ في التدهور.

٢- ان حالة الأمن الغذائي ضعيفة للغاية . فقد زادت قيمة مستوردات البلاد من الغذائية والحيوانية في عام ١٩٧٥ حوالي ٥٧ مرة عن قيمة صادراتها وحوالي ١٢ مرة عن قيمة صادرات مجموع البضائع التجارية (٤) .

٣- ان الفرق في استهلاك الاغذية بين افراد الشعب كبير للغاية .

٤- ان التركيبة الغذائية للأغذية المستهلكة ليست متوازنة تماما . فحصة البروتينات ذات المنشأ الحيواني منخفضة جدا .

وعلى السياسة السليمة لاستهلاك الأغذية أن تأخذ هذه الوقائع بعين الاعتبار.

ألف - سياسة استهلاك الأغذية في الماضي والحاضر والمستقبل

ان التخطيط حديث العهد في الجمهورية العربية اليمنية . فبرنامج التنمية لفترة ثلاث سنوات ١٩٧٣ / ٧٤ - ١٩٧٥ / ٧٦ كان أول محاولة في مجال التخطيط الانمائي . وقد تضمن هذا البرنامج بعض الملاحظات العامة حول استهلاك الأغذية ، ولكنه لم يأت على ذكر السياسة الغذائية بالذات. وقد شكل النهوض بالمستوى الغذائي للسكان أحد أهداف البرنامج ولكنه لم يتضمن أية تفاصيل فيما يتعلق بوسائل رفع المستوى الغذائي الى درجة معينة أو في اتجاه معيّن .

وتعالج خطة التنمية الخمسية الاولى للاعوام ١٩٧٦ / ٧٧ - ١٩٨٠ / ٨١ موضوع استهلاك الأغذية بمزيد من التفصيل ، لاسيما لدى تحديدها صلاحيات مختلف المنظمات المعنية بشؤون الأغذية .

---

(٤) احتسبت على اساس كشوفات شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة ، ١٩٧٧ .

ومن بين الاهداف العامة للخطة الوصول الى أعلى مستوى ممكن من الكفاية الذاتية في حقل الأغذية .

ونقدم فيما يلي عرضا موجزا لصلاحيات المنظمات الرئيسية التي تتعاطى بشؤون الأغذية نتبيّن من خلاله سياسة استهلاك الأغذية في الوقت الحاضر وفي المستقبل .

١- وزارة التموين

انشئت هذه الوزارة في عام ١٩٧٤ ولديها المهام التالية :

- تأمين كميات كافية من السلع الغذائية وتنظيم استيرادها وتحديد أسعارها والاشراف على تنفيذها .
- توفير الخبز الصحي للمستهلكين بسعر معقول .
- تنميط كل المقاييس والحاويات وتحديد مواصفات السلع الغذائية الرئيسية .
- ترسيخ الاختصاص في السوق المحلية .
- تشجيع التوسع في عدد العاملين في حقل السلع الغذائية الرئيسية وتنظيم السوق على مختلف المستويات .

٢- المؤسسة العامة للتجارة الخارجية

أنشئت هذه المؤسسة في عام ١٩٧٦ للحلول محل شركة التجارة الخارجية . أهدافها هي التالية :

- تأمين توفر السلع الغذائية الرئيسية بصورة مستمرة وبأسعار معقولة .
- توفير احتياطي كاف من الأغذية لمواجهة التقلبات العالمية في الأسعار والانتاج .

٣- المؤسسة اليمنية العامة للحبوب

أنشئت هذه المؤسسة حديثا لمعالجة مشكلات الحبوب ولاسيما بالنسبة الى :

- تأمين مخزون احتياطي دائم من الحبوب وحفظه في مخازن حديثة .
- تخفيض كلفة استيراد الحبوب .
- الحد من الخسارة الناتجة عن أنظمة التخزين السيئة .

- تحسين الظروف الصحية والقيمة الغذائية للخبز وتوفيره بسعر معقول .
- بناء اهراءات للحبوب ومطاحن ومخابز ذات طاقة مناسبة وبتكاليف معقولة .
- اغناء الخبز بالفيتامينات .
- التعاون مع الوكالات الحكومية والخاصة التي تعمل في مجال انتاج الحبوب وتسويقها .

٤- اللجنة الوطنية الدائمة للغذاء والتغذية .انشئت هذه اللجنة في عام ١٩٧٦ للحلول محل المكتب الوطني للاغذية . واهدافها هي التالية :

- تأمين افادة قصوى من المساعدات الغذائية وتوجيه استعمالها في الاتجاه الصحيح .
- التأكد من شمول المساعدات الغذائية لاكبر عدد ممكن من البرامج الانمائية .
- التأكد من توزيع المساعدات الغذائية توزيعا عادلا في كل انحاء الجمهورية ومن وصولها الى المحتاجين بالاستفادة منها .

وبرغم الاهمية البالغة لمسألة الامن الغذائي فانها لا تحظى بالقدر المناسب من الاهتمام في الجمهورية العربية اليمنية . ومن المؤكد ان مشروع تخزين الحبوب وتجهيزها الذي يتعالج به البنك الدولي للانشاء والتعمير سوف يعالج هذه المشكلة بالتفصيل لدى وضعه خطة غذائية وطنية . وسيخصص مبلغ ١٨٠ الف دولار اميركي لاجراء مسح للحالة الغذائية في شتى انحاء البلاد . وعلى اساس نتائج هذا المسح سيتم رسم الخطة الوطنية . ومع ان الاهتمام سينصب على الاسباب الرئيسية لسوء التغذية من الناحية الطبية ،اي عدم كفاية المواد المغذية المأخوذة وسوء استخدام المواد المغذية وتزايد الحاجات الغذائية نتيجة المرض الناشيء عن التغذية ، فسوف تعطى اهمية قصوى للعوامل الاجتماعية والاقتصادية ذات الاثر المباشر على الغذاء واستعمال الاغذية والتي يمكن تغييرها لتحسين الوضع الغذائي . وستجرى دراسات تحليلية حول مشاكل التوزيع وعلاقات الاسعار وتحديد الاغذية وسلوك المستهلكين .

باء- السياسة الموصى بها لاستهلاك الاغذية

١- الحاجة الى وجود سياسة للاستهلاك

في بلد نام كالجمهورية العربية اليمنية تدعو الحاجة الى بذل الجهود لصياغة سياسة لاستهلاك الاغذية . وغياب مثل هذه السياسة تنتج عنه اهداف غامضة وغير ثابتة في مجالات السياسات الاخرى كافة .

ان ما هو مطلوب وكم هو مطلوب من السلع الغذائية ، هما السؤلان الرئيسيان اللذان ينبغي الاجابة عنهما قبل تحديد اهداف الانتاج وسياسات الاستيراد والتوزيع.

والمستوى الغذائي في الجمهورية العربية اليمنية آخذ في التدني وحالة الامن الغذائي آخذة في السوء.

ويبين الجدول ٣ في المرفق ان المأخوذ من الطاقة والبروتين والشحوم في عام ١٩٧٤ هو اقل منه في فترة ١٩٦١/١٩٦٣ ٠ ويبلغ معدل نمو المأخوذ من الطاقة في فترة ١٩٦١-١٩٧٤ -٠ر٤٠٩ ومن البروتين -٠ر٨١٠ ومن الشحوم -١ر٠٦٨ ٠ وهذا التدهور في المستوى الغذائي ستكون له آثار سيئة عديدة على الظروف الصحية للشعب وعلى فعاليته.

ويبين الجدول ٢٧ في المرفق ضعف حالة الامن الغذائي . ويشكل معدل النمو السلبي للكفاية الذاتية على صعيد الحبوب (-١ر٩٣٦) التي تعتبر أهم الاغذية الاساسية دليلا غير صحي بالنسبة للامن الغذائي .

ويظهر هذا التدهور في حالة الامن الغذائي ايضا من خلال الانخفاض الهائل في حجم نسبة تصدير الى استيراد المنتجات الزراعية ونسبة تصدير الى استيراد الاغذية والمنتجات الحيوانية ونسبة تصدير المنتجات الزراعية الى استيراد الاغذية والمنتجات الحيوانية.

الجدول ٢٠- معدل نمو نسبة قيمة صادرات المنتجات الزراعية الى وارداتها والى استيراد الاغذية والمنتجات الحيوانية ونسبة صادرات الاغذية والمنتجات الحيوانية الى وارداتها في الجمهورية العربية اليمنية اثناء فترة ١٩٧٠-١٩٧٥ ٠

نسبة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	معدل النمو
الصادرات الزراعية / الواردات الزراعية	٠ر١١٢	٠ر١٣٩	٠ر٠٨٦	٠ر١٢٠	٠ر٠٩٥	٠ر٠٧٥	-٧ر٢٢
صادرات الاغذية والمنتجات الحيوانية / واردات الاغذية والمنتجات الحيوانية	٠ر٠٩٨	٠ر٠٥٢	٠ر٠٣٨	٠ر٠٢٩	٠ر٠١٩	٠ر٠١٧	-٢٩ر١٢
الصادرات الزراعية / واردات الاغذية والمنتجات الحيوانية	٠ر١١٣	٠ر١٤٣	٠ر٠٨٨	٠ر١٢٩	٠ر١٠٠	٠ر١١٤	-١ر٨٣

المصدر: الكشوفات التجارية لشبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة.

٢- التغيير في عادات التغذية

يتهدد حالة الامن الغذائي ايضا التغيير السريع في عادات التغذية الناتج بصورة رئيسية عن ارتفاع معدل المهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية . ويضطر ساكنو المدن الجدد الى التخلي عن عاداتهم الغذائية التقليدية المرتبطة بالانتاج الزراعي المعيشي القائم . ويصبحون اكثر تعرّضا للمنتجات الغذائية المستوردة ويزداد بالتالي ميلهم الى الاستهلاك من مجموعة الاغذية الخارجية .

. وينبغي معالجة هذه الجوانب من المشكلة باعتماد سياسة استهلاكية تشجّع استهلاك مجموعات الاغذية المحلية .

ويبين الجدول ٢١ ادناه التطور الحاصل في استهلاك الارز والقمح والذى يمثل عادة حضرية على استهلاك الاغذية .

الجدول ٢١- استهلاك الارز والقمح في الجمهورية العربية اليمنية

اثناء الفترة ١٩٦١/٦٥ - ١٩٧٦

الاستهلاك بالكيلوغرامات للفرد سنويا

	١٩٦١/٦٥ م	٦٦	٦٧	٦٨	٦٩	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	معدل النمو
استهلاك الارز	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٩	١ر٠	١ر١	١ر٠	١ر٨	٠ر٤	٠ر٨	١ر٢	١ر١	٢ر٣
استهلاك القمح	٢ر٤	٢ر٩	٩ر٩	٩ر٢	٠ر١٠	١١ر٢٠	٣ر٢١	٧ر٢	٣و٢	٢و٣٤	٧٦٣٤٥	٨ر٩١	

المصدر: كشوفات شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة ، تحليل امدادات الاغذية ، روما ، ١٩٧٩ .

وتزداد حدة جدية تأثير التحضر على الامن الغذائي من جراء الانخفاض السريع في عدد منتجي الاغذية في بلد يسوده نوع معيشي من الانتاج الزراعي . ففي عام ١٩٧٠ كان المزارعون يشكلون نسبة ٨٠ في المائة من السكان وغير المزارعين نسبة ٢٠ في المائة . وفي عام ١٩٨٠ اصبح المزارعون ٦٠ في المائة وغير المزارعين ٤٠ في المائة . ومن شأن هذا الامر بالتأكيد ان يزيد من الضغط الذى يتعرض له سكان الريف .

٣- عدم المساواة في استهلاك الاغذية

انه سبب آخر يؤكد الحاجة الى وجود سياسة استهلاكية . فالفروق الكبيرة في استهلاك الاغذية بين مختلف فئات المستهلكين نتيجة عوامل متعددة ، سوف تسفر عن حالة من انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادى كما ستخلق مشكلات غذائية .

وتظهر هذه الفروق العميقة بوضوح اكبر في استهلاك اللحم الذى لا تأكله بانتظام الا اقلية محدودة ، ياكله البعض مرة واحدة في الاسبوع ، وتأكله الاكثرية مرة في الشهر او في الاعياد .

ويبين الجدول ٢٢ نتائج مسح اجرى في عام ١٩٧٣ حول استهلاك اللحم في مختلف مناطق الجمهورية العربية اليمنية .

الجدول ٢٢- وتيرة استهلاك اللحم بين الاسر المهاجرة الى صنعاء وبين العائلات الريفية في قرية في المناطق المرتفعة (المسح المديني اجرى في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧١ والمسح القروى اجرى في ايلول/سبتمبر ١٩٧١)

وتيرة الاستهلاك	صنعاء	أرب
يوميا	٤٥	٥
٤ الى ٦ مرات في الاسبوع	٢٠	٧
مرة الى ٣ مرات في الاسبوع	٢٨	٤٧
اقل من مرة واحدة في الاسبوع	٥	٢٦
اقل من مرة واحدة في الشهر	٢	١٣
ابدا	صفر	٢
مجموع عدد الاسر	٤٠	٦٥

المصدر: أ . بورنشتاين ، " الاغذية والمجتمع في الجمهورية العربية اليمنية " . منظمة الاغذية والزراعة ، روما ، ١٩٧٤ .

٤- العادات الاستهلاكية غير المرغوب فيها

يفترض في سياسة الاستهلاك السليمة ان تشجع عادات الاستهلاك الصحية والا تشجع العادات غير الصحية . فاليمني لا يستطيع ان يتحمل خسارة قسم كبير من دخله على استهلاك مواد غير مغذية . وللاسف فان الامر يختلف عن ذلك . ويتبين من مسح اجرى في عام ١٩٧٣ ان استهلاك التبغ والقات يأتي في المقام الثاني بعد استهلاك الحبوب . وهو يمثل نسبة ١٣ في المائة من الميزانية الاجمالية للافراد . وفي الواقع فان القات وحده يمكن ان يستأثر بما يوازي الانفاق اليومي على الاغذية أو ان يتجاوزه . ومن المعروف ايضا ان من بين الآثار الجسدية للقات انه يقضي على الشهية لتناول الطعام .

ويتزايد انتشار عادات استهلاكية اخرى غير مرغوب فيها من جرّاء ازدياد التحضر والانفتاح على العالم الخارجي . وينتج عن استبدال الحبوب التقليدية غير المصنعة بحبوب " حديثة" عالية التصنيع خسارة غذائية ، خاصة في الفيتامينات والمواد المعدنية .

فاستبدال عصيرة الذرة الرفيعة بالارز والانتقال من رضاعة الثدى الى التغذية بواسطة القناني ، هما من الامثلة على التطور غير الصحي للعادات الغذائية . وينبغي عدم تشجيع هذا الاتجاه من التطور .

٥- مستوى الاستهلاك الموصى به

ان سياسة الاستهلاك الموصى بها هي تلك التي تؤدى الى مستوى محدد من الاستهلاك بالنسبة الى الغالبية ان لم يكن بالنسبة الى كل الشعب في الجمهورية العربية اليمنية . وينبغي الا يكون هذا الهدف الاستهلاكي على المدى البعيد اقل من المعيار الغذائي المطلوب للنشاطات السكانية الطبيعية .

وقد احتسبت الحاجات الغذائية الطبيعية للفرد من السكان في الجمهورية العربية اليمنية في الجزء الاول من هذه الدراسة وعرضت في الجدول ٥ .

٦- نمط الاستهلاك الموصى به والامن الغذائي

الى جانب تحسين المستوى الغذائي ، يعزز مستوى الاستهلاك الموصى به ناحية الامن الغذائي بزيادة حصة الاغذية الداخلية في مجموع استهلاك الاغذية .

ويقارن الجدول ٢٣ ادناه بين حصص فئات الاغذية المحلية ونصف المحلية والخارجية في قيمة المتوسط السنوى لفترة ١٩٧٥-٧٧ والماخوذ الغذائي الموصى به .

الجدول ٢٣- قيم الماخوذ السنوى من الاغذية للفرد من السكان من فئات الاغذية المحلية ونصف المحلية والخارجية في الجمهورية العربية اليمنية .

(المتوسط السنوى لفترة ١٩٧٥-١٩٧٧)

فئة الاغذيـــة	ريالات يمنية فعلية	النسبة المئوية
المحلية	٣٧	٦٣
نصف المحلية	٥٩	٣٢
الخارجية	٤	٥

المصدر: استخلصت من الجدول ٣١ في المرفق .

٧- نمط الاستهلاك الموصى به والمستوى الغذائي

ان الضعف في الاستهلاك الفعلي للاغذية في الجمهورية العربية اليمنية هو نوعي وكمّي بطبيعته . فالطاقة ومجموع البروتين هما اقل من الحاجة الفردية . ويشكل البروتين من مصدر نباتي نسبة ٨٣ في المائة من مجموع البروتين . والقسم الاكبر من البروتين مصدره الحبوب . وتشكل الاسهامات الحيوانية نسبة مئوية صغيرة من مجموع المأخوذ من البروتين (١٧ في المائة) . ويرفع نمط الاستهلاك الموصى به حصة البروتين الحيواني من ١٧ الى ٣١ في المائة من المجموع .

وبالتعبير النقدى ، وتبعا لاسعار المفرق في عام ١٩٧٦ ، تبلغ القيمة الموصى بها للاستهلاك الفردى السنوى للاغذية ٨٧٢ ريالا يمنيا (١٩١ دولارا اميركيا) ، اى بزيادة مقدارها ٧ ريالات يمنية (٥ر١ دولارا اميركيا) عن المتوسط السنوى لفترة ١٩٧٥-١٩٧٧ . وهذا يعني ان المشكلة يمكن ان تحل بتغيير النمط الاستهلاكي .

٨- وسائل بلوغ مستوى الاستهلاك الموصى به

ان مستوى الاستهلاك الموصى به هو هدف صعب التحقيق لانه ينطوى على اكثر من زيادة كمية الاغذية المستهلكة . وما لم توجه الزيادة في الانفاق على الاغذية في الاتجاه الصحيح فانها لن تقود الى النتائج المرجوة .

والتحول الرئيسي في نمط الاستهلاك نحو المزيد من البروتين الحيواني هو لب مشكلة استهلاك الاغذية . وتنطوى التدابير اللازمة لتوجيه الاستهلاك في الاتجاه الصحيح قضايا عديدة على صعيد السياسة العامة ، في مجالات الانتاج والتسويق والتوزيع. وتناقش هذه التدابير في الفصول التالية .

وتعتبر برامج التغذية الجماعية لفئات خاصة معرضه كتلاميذ المدارس والنساء الحوامل الخ . تدابير يمكن ان تنفذ من قبل الحكومة او الوكالات الخاصة .

ويشكل اغناء الخبز والبسكوت بالفيتامينات والمعادن احد التدابير الاخرى التي ينبغي النظر فيها .

ومن الضرورى الحد من استهلاك القات باستعمال خطة سليمة تعالج جذور هذه المشكلة . وهنالك حوالى ٤٠ ألف هكتار من الاراضي الجيدة المروية (٥) ، اى نسبة ٤٥ في المائة من مجموع المساحة المروية بالينابيع والآبار المستديمة ، تستخدم في زراعة القات. وتكفي هذه المساحة لتربية ١٥٠ ألف رأس من الابقار الحلوب .

وتعتبر المراقبة الصحية للسلع الغذائية تدبيرا مهما لرفع القيمة الغذائية لهذه السلع الى حدّها الاقصى . وتدعو الحاجة الى انشاء وكالة صحية للاغذية لتحليل كل السلع الغذائية المستوردة أو المنتجة محليا على حد سواء للتاكد من قيمتها الغذائية ومن ملاءمتها للاستهلاك . وينبغي ان تكون هذه الوكالة مسؤولة ايضا عن نشر التربية الصحية الغذائية .

---

(٥) الحالة الاقتصادية الراهنة وآفاقها في الجمهورية العربية اليمنية ، دراسة للبنك الدولي ، ٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، التقرير رقم ٨٤٠ أ- الجمهورية العربية اليمنية .
Current Economic Position and Prospects of the Yemen Arab Republic, Document of the World Bank, January 9, 1976, Report No. 840 a - YAR.

ثانيا- سياسة انتاج الاغذيـــة

ان الامن الغذائي هو احد الاهداف الرئيسية لأية سياسة انتاجية. وهو يتاثر مباشرة بالتقلبات في نمط المحاصيل على صعيدى الانظمة الانتاجية والزراعية.

ما هو المطلوب في ميدان الانتاج لتعزيز حالة الامن الغذائي ؟ ان اعطاء جواب واضح على هذا السؤال يمكن ان يساعد في صياغة سياسة انتاجية سليمة قائمة على احتياجات الامـــن الغذائي.

والجوانب الرئيسية لسياسة الانتاج التي تؤثر مباشرة على حالة الامن الغذائي هي التالية :

١- نمط المحاصيل

ينبغي ان ينصّب التركيز على انتاج الاغذية الاساسية للسكان. كما ينبغي التقليل من المحاصيل غير الغذائية التي تسدد نقدا الى الحد الادنى الذى تحتاج اليه الصناعات المحلية.

٢- التقلبات في المحاصيل

ينبغي التقليل من التقلبات في الانتاج نتيجة العوامل الطبيعية الى حدها الادنى. كما ينبغي تقصّي امكانية تطوير نظام للتنبؤ المسبق يساعد في التقليل من الآثار الضارة لتقلبات الانتاج ، وكذلك النظر في وضع انظمة لضمان المحاصيل.

٣- النظام الزراعي

ينبغي تنظيم العلاقات المتبادلة بين المزارعين والملّاكين بطريقة توفر مناخا صحيـــا للانتاج.

ألف- سياسة الانتاج الراهنة والمقررة والامن الغذائي

لم تكن توجد في الماضي سياسة انتاجية حكومية صريحة في الجمهورية العربية اليمنية. وقد ظهر اول جهد في هذا الاتجاه في برنامج التنمية لمدة ٣ سنوات (١٩٧٣ / ٧٤ - ١٩٧٥ / ٧٦). وظهرت بعض الاهداف الانتاجية العامة في ذلك البرنامج ، ولكن لم تكن هناك محاولة لربط هذه الاهداف بالامن الغذائي.

وكان الهدف العام زيادة الانتاج. وقد تحقق ذلك الهدف كما يتبين من الجدول ٢٤ ادناه.

الجدول ٢٤- معدلات نمو السكان وانتاج الاغذية والانتاج الزراعي وانتاج الحبوب في فترة ١٩٦١-٦٥/ ٧٠ و١٩٧٠/ ٧٦ في الجمهورية العربية اليمنية.

الفترة	السكان	الانتاج الغذائي	الانتاج الزراعي	الانتاج من الحبوب	الانتاج للفرد من السكان الغذائي	الانتاج للفرد من السكان الزراعي	الانتاج للفرد من السكان من الحبوب
١٩٦١-٦٥/ ٧٠	٢ر٨	-٢ر٥	-٢ر٥	-١ر١	-٣ر٥	-٣ر٥	-٧ر٤
١٩٧٠/ ٧٦	٢ر٩	٩ر٢	٩ر٥	١٣ر٠	٦ر٣	٦ر٦	١٠ر١

المصدر: "المسح الرابع للاغذية في العالم"، منظمة الاغذية والزراعة، روما، ١٩٧٧.

وقد شهد معدل نمو الانتاج الزراعي تغيرا جذريا منذ السبعينات. وقفز معدل النمو من -٢ر٥ في فترة ١٩٦١-٦٥/ ٧٠ الى ٩ر٢ في فترة ١٩٧٠-٧٦.

ولم تتحقق الاهداف الخاصة المذكورة في برنامج التنمية لثلاث سنوات، مثل مضاعفة انتاج الحبوب والبقول والاستعمال المحلي لكل بذور القطن في استخراج الزيت وزيادة الانتاج من الخضراوات لمواجهة الطلب المتزايد في السوق المحلية واعادة انتاج البن الى مستواه السابق (١٢ ألف طن) وزيادة الانتاج الحيواني لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي باسعار معقولة.

ان اهداف السياسة الانتاجية لخطة التنمية الخمسية محدّدة للغاية. وقد حدّدت المنطقة المزروعة والغلّة من كل محصول لكل من السنوات الخمس. ويبيّن الجدول ٢٥ أدناه الانتاج المقرّر بالنسبة الى السنة الاخيرة من الخطة ١٩٨٠-٨١ ومعدل نمو الانتاج المقرر.

الجدول ٢٥- معدل نمو الانتاج المقرر في خطة التنمية الخمسية (١٩٧٥/٧٦-١٩٨٠/٨١) في الجمهورية العربية اليمنية.

المحاصيل	الانتاج بآلاف الاطنان ١٩٧٥/٧٦	الانتاج بآلاف الاطنان ١٩٨٠/٨١	معدل النمو
الذرة الرفيعة والدخن	٨٥٩ر٠	١٠٤٢ر٠	٣ر٩
الذرة الصفراء	٧٢ر٠	١١٠ر٢	٨ر٩
الشعير	٧٥ر٠	٨٣ر٢	١ر٢
القمح	٥٢ر٠	١٢٨ر٠	١٩ر٨
القطن	١٣ر٠	٣٢ر٠	١٩ر٨
المحاصيل الزيتية	٥ر٥	١٠ر٨	١٣ر٨
البقول اليابسة	٧٦ر٠	١٠٥ر٠	٢ر٦
الخضراوات	١٨٣ر٠	٧٠٥ر٠	٣١ر٠
الفواكه	١١٢ر٤	١٤٢ر٠	٤ر٨
الحليب	٣٣١ر٠	٣٦٧ر٠	٢ر١
البيض (بالملايين)	٢١٠ر٠	٢٣٥ر٠	٢ر٣
اللحم	٣٩ر٧	٤٦ر٨	٣ر٣
السمك	١١ر٥	١٧ر٣	٨ر٣

المصدر: احتسبت من " خطة التنمية الخمسية ١٩٧٥/٧٦ - ١٩٨٠/٨١".

ان الزيادة في الانتاج ، اذا تحققت، ستعزز الوضع الغذائي الا انه من الصعب تقييم اثر زيادة الاغذية على الامن الغذائي ما لم تكن هناك في البلاد سياسة استهلاكية محدّدة منسجمة مع سياسة الانتاج . وينبغي تحديد الاحتياجات من الاغذية للتمكن من تخطيط انتاج الاغذية .

باء- الانتاج المقرر والاستهلاك المعيارى للاغذية

ان مقارنة الانتاج المقرر في ١٩٨٠/٨١ مع الاستهلاك المعيارى للاغذية كما هو مقترح في الجدول ١٢ من المرفق ، سوف تساعد في تقييم الوضع الغذائي في نهاية خطة التنمية الخمسية . ويبيّن الجدول ٢٦ هذه المقارنة ونسبة الاكتفاء الذاتي على اساس مستوى الانتاج المقرر ومستوى الاستهلاك المعيارى المرغوب فيه .

الجدول ٣٦- الانتاج المقرر في ١٩٨٠/٨١، والاستهلاك المعياري المرغوب فيه في ١٩٨٠ ونسبة الكفاية الذاتية في الجمهورية العربية اليمنية

المحاصيل	الانتاج المقرر في ١٩٨٠/٨١ بالآف الاطنان	الاستهلاك المعياري في ١٩٨٠ بالآف الاطنان	نسبة الكفاية الذاتية
الحبوب	١٣٦٣ر٠	٩٦٥ر٠	١٤١ر١
اللحم	٤٦ر٨	١٣٧ر٠	٣٤ر٠
الحليب	٣٦٧ر٠	٢٥٨ر٠	١٤٢ر١
السمك	١٧ر٣	١٢٤ر٠	١٤ر٠
البيض	٨ر٢	٢٣ر٠	٣٦ر٠
الخضراوات	٧٠٥ر٠	٣٢٤ر٠	١٨ر٢
الفواكه	١٤٢ر٠	٣٦١ر٠	٣٩ر٠
البقول	١٠٥ر٠	٢٠ر٠	٢٥ر٥
الزيت والسمن النباتي	٨ر٨*	٥٦ر٠	١٦ر٠
السكر	-	٨٢ر٠	صفر

* على افتراض ان كل بذور القطن والسمسم تعالج محليا (تبلغ نسبة استخراج الزيت من السمسم ٤٨ في المائة ومن القطن ١٨ في المائة) .

المصدر: - " خطة التنمية الخمسية" الجمهورية العربية اليمنية .
- الجدول ١٢ من المرفق .

ويتضح من الجدول اعلاه ان نقطة ضعف القطاع الزراعي تكمن في انتاج اللحم والسمك والبيض والزيوت النباتية والفواكه .

ويفوق مجموع انتاج الحبوب المقرر في ١٩٨٠/٨١ ما هو مطلوب للاستهلاك . وعلى صعيد الانتاج الافرادى للحبوب، سيكون انتاج القمح اقل من المطلوب، في حين ان الانتاج المحلي لحبوب اخرى سيكون اكثر من المطلوب. ويبين الجدول ٢٧ ادناه اوضاع مختلف المحاصيل من الحبوب .

الجدول ٢٧- - انتاج الحبوب في ١٩٨٠-٨١ كما هو مقرر في خطة التنمية الخمسية والاستهلاك المعياري في ١٩٨٠

المحاصيل	الانتاج المقرر في ١٩٨٠/٨١ بالآف الاطنان	الاستهلاك المعياري في ١٩٨٠ بالآف الاطنان *	نسبة الاعتماد الذاتي
القمح	١٢٨	١٤٦	٠ر٨٨
الحبوب الصلدة	١٢٣٥	٨١٤	١ر٥٢
الارز	صفر	٥	صفر

* حدد نمط استهلاك الحبوب في ١٩٨٠ على اساس ما كان عليه في ١٩٧٥-٧٦.

المصدر: - خطة التنمية الخمسية، الجمهورية العربية اليمنية، المرجع السابق نفسه.
- الجدول ١٢ من المرفق.

ان نسبة الاكتفاء الذاتي هي اعلى من واحد بالنسبة الى كل الحبوب فيما عدا القمح والارز. وسيزداد الطلب على استهلاك هذين المحصولين الناقصين ما لم تبذل الجهود للحد من هذا التغير السريع في نمط الاستهلاك.

ان الفائض من الحبوب الصلدة يوفر فرصة جيدة لتحسين حالة الانتاج الحيواني. وكما بحثنا آنفا، فان النقص في البروتين من مصدر حيواني هو المشكلة الغذائية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية.

واذا افترضنا ان المعدل السنوى لنمو الانتاج الزراعي يعادل المعدل المقرّر في خطة التنمية الخمسية، يتوقع ان تكون الحالة الغذائية في العام ٢٠٠٠ مشرقة (الجدول ٢٨ من المرفق).

ويبدو ان معدل النمو السنوى المقرر مرتفع. وسيتم التوصل في نهاية خطة التنمية الخمسية الى معدل اكثر واقعية لنمو الانتاج.

ويظهر من خلال الجدول ٢٨ (من المرفق) ان حالة اللحم هي الاضعف. وهذا ما يؤكد الحاجة الى بذل المزيد من الجهود لتنمية قطاع تربية المواشي.

وينبغي الا تحجب الصورة المتفائلة بالنسبة الى العام الفين الخطر الذى يتهدد حالة الامن الغذائي نتيجة للعوامل الثلاثة التالية :

١- التغير السريع في نمط استهلاك القمح والارز.
٢- التقلّب في انتاج الحبوب نتيجة للكوارث الطبيعية كسقوط الامطار وزحف الجراد الخ .
٣- النقص في وسائط النقل الجيدة الذى يعيق التوزيع السريع للاغذية في انحاء البلاد .

جيم - تقلّب الانتاج والامن الغذائي

تروى مساحة ١٤٠٥ من اصل ١٥١٥ ألف هكتار بمياه الامطار. وهذا يعني ان الانتاج الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية، لاسيما انتاج الحبوب التي تروى بنسبة مائة في المائة تقريبا بمياه الامطار، خاضع لدرجة كبيرة من التقلّب. ويبيّن الرسم البياني ٦ هذه التقلبات. ومن جرّاء هذه التقلبات يمكن ان يحدث نقص حاد في الاغذية بالنظر لعدم وجود نظام تخزين مدروس جيدا . ويمكن التقليل من الآثار السيئة لهذه التقلبات في توفر الاغذية بوجود نظام انذار مبكر يمكنه المساعدة في التنبوء بحجم الانتاج في وقت مبكّر واتاحة الوقت الكافي للقيام بترتيبات الاستيراد . وقد اصدرت الاكوا دراسات مفصّلة حول هذا الموضوع في كل من الاردن وسوريا (٦) . ومن المفيد للغاية بهذا الصدد اجراء دراسة مماثلة عن الجمهورية العربية اليمنية .

---

(٦) - " دراسة رائدة حول تخطيط الامن الغذائي"، الاكوا ، آذار/مارس ١٩٧٧ .
- " دراسة حول التخطيط الوطني والاقليمي الفرعي للامن الغذائي"، الاكوا ابريل/نيسان ١٩٧٨ .

الرسم البياني ٦

مجموع الحبوب، الجمهورية العربية اليمنية

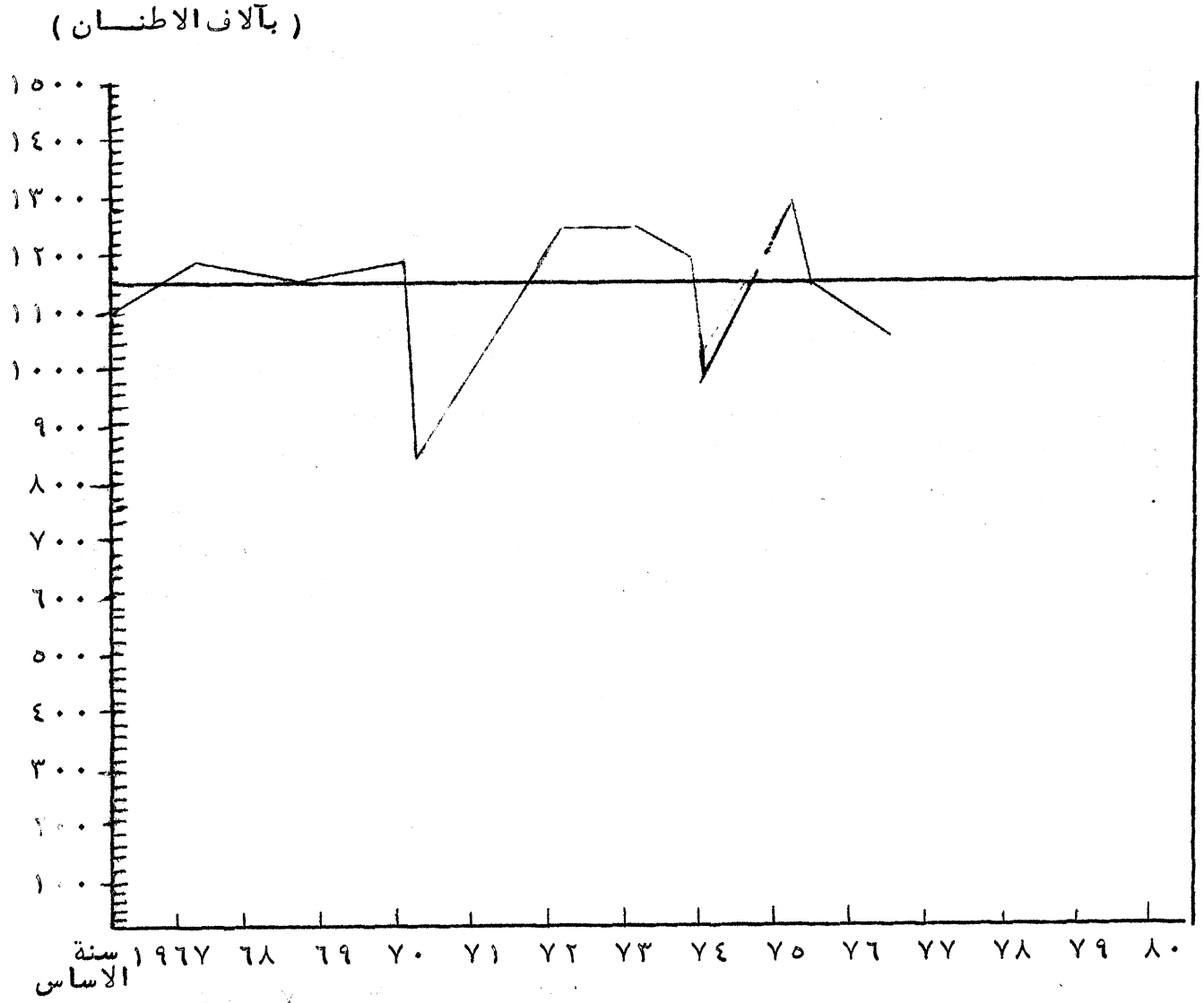

المصدر: كشوفات شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة، ١٩٧٧.

دال- الاداء الانتاجي والامن الغذائي

١- التوسع الافقي

تحتاج امكانات التطور الافقي في الجمهورية العربية اليمنية الى المزيد من الاستقصاء. فقد بلغت المساحة المزروعة في ١٩٧٤/٧٥ مليونا و ٥١٥ الف هكتار(٧). وتروى نسبة ٨٤ في المائة من هذه المساحة بمياه الامطار ونسبة ٨ في المائة بمياه الفيضانات ونسبة ٥ في المائة بمياه الينابيع المستديمة ونسبة ٣ في المائة بمياه الآبار. وهناك ايضا حوالي مليوني هكتار من الاراضي الهامشية التي تحتاج الى المياه لكي تصبح منتجة. ويشكل توفّر المياه عاملا رئيسيا يعيق التوسع الافقي في الانتاج. وتجرى الدراسات حاليا لتحديد الامكانات المائية للبلاد.

ويعتبر الاستعمال الفعّال للمياه المتوفرة وامكانية زيادة كمية المياه عاملين رئيسيين لزيادة الانتاج.

٢-التوسع العمودي

ان العامل الرئيسي الذى يعيق مستقبل الاوضاع الغذائية في أى بلد هو الاداء الانتاجي من مختلف المحاصيل المزروعة والحيوانات التي يجرى تربيتها. وافضل مقياس لهذا الاداء هو مقارنة معدل نمو الغلال ومستواه مع مناطق اخرى أو مع المتوسط العالمي. ويقارن الجدول ٢٨ الغلال بين المحاصيل الزراعية الرئيسية المزروعة في الجمهورية العربية اليمنية مع الغلال من تلك المحاصيل في بلدان اخرى.

الجدول ٢٨- متسوط الغلال من المحاصيل الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية بالمقارنة مع متوسط الغلال من المحاصيل في العالم، ومع متوسطي البلدان النامية والبلدان المتقدمة للفترة ١٩٧١-٧٥.

الغلال (متوسط ١٩٧١-٧٥)، كلغ/هكتار

المحاصيل	الجمهورية العربية اليمنية	العالم	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
الذرة الرفيعة	٨٣٠	١٢٠٤	٨٠٠	٣١٤٧
الذرة الصفراء	١٦٨٠	٢٧٥٧	١٣٢١	٤٦٧١
الشعير	١٢٠٢	١٨٥١	١٠٧٩	٢٦٨٣
القمح	١٠٧٥	١٦٢٤	١٢١٨	٢٢٠٩
البقول	١٠٥٩	٦٦٩	٥٠٩	٩٥١
البطاطا	١١٠٣٨	١٣٣٩٦	٩٠٢٧	٢١٨٤٧
العنب	٥٦٢٥	٥٧٨٧	٥١٨٠	٦٥٧١
البن	٦٩٦	٤٩٤	٤٩٤	٩٩٥
بزر القطن	٩٥٩	١١٤٦	٨٢٠	١٤٣٨
السمسم	٥١٨	٣١٤	٣٤٦	٦٣٠

المصدر: - "الحوليات الاحصائية"، الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٤-١٩٧٥.
- "حوليات الانتاج" الاجزاء ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١، منظمة الاغذية والزراعة، روما.

(٧) "الحولية الاحصائية"، الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٥.

وتبين الارقام الواردة اعلاه ان هناك مجالا واسعا للتطوير العمودي لمعظم المحاصيل، لاسيما الحبوب. ويخرج تحليل طرق الوصول الى تحسين الغلال عن نطاق هذه الدراسة.

هاء- الدورة الزراعية والامن الغذائي

ينبغي توجيه الدورة الزراعية بطريقة تطرح فيها مسألة الكفاية الذاتية بانواع الاغذية الناقصة. ومن بين الحبوب، ينبغي اعطاء المزيد من العناية لانتاج القمح.

وتشكل حوافز الانتاج والبحث والارشاد بعض التدابير الفعلية الضرورية. وينبغي ان يبنى القرار التفصيلي بشأن سياسة التحفيز والتدابير العائدة الى تطبيقها على اساس الاستقصاء الميداني.

وبسبب الظروف البيئية وندرة المياه، لن يكون انتاج الارز مجديا اقتصاديا في البلاد. والشيء العملي الوحيد الممكن القيام به هو تشجيع عدم استهلاكه. والضريبة المفروضة على الارز يمكن ان تشكل تدبيرا فعّالا لعدم التشجيع على استهلاكه. وتقضي السياسة الذكية في مجال الاستيراد بالتقليل من استيراد هذه السلعة الى الحد الادنى.

والسكر هو ايضا احد السلع الهامة غير المنتجة محليا والتي يصعب التشجيع على عدم استهلاكها. وليست امكانية ادخال زراعة الشمندر السكري مؤكدة من الناحية الاقتصادية.

اما السلع الغذائية الاخرى التي تحتاج الى تشجيع فهي الفواكه والزيوت النباتية.

ويمكن زيادة انتاج الفواكه بواسطة برنامج مدروس ومتكامل بصورة جيدة لاستبدال القات بالبساتين تدريجيا. ويتطلب تحقيق هذا الهدف موقفا ثوريا من العادات الاجتماعية والاستهلاكية المتأصلة. وينبغي اجراء ابحاث اقتصادية وزراعية للعثور على بديل سليم للقات يترك حدا ادنى من الآثار على الظروف الاقتصادية لمزارعي القات ويرتّب حدا ادنى من التكاليف على عاتق الحكومة. وينبغي الا تكون سياسة دعم المحاصيل البديلة ذات طبيعة مستديمة. ويشكل استبدال "الحشيش" بدوّار الشمس في لبنان مثالا جيدا في هذا الصدد (٨).

ان الزيوت النباتية التي يوجد فيها نقص في الوقت الحاضر، يمكن ان تنتج محليا بكميات كافية. والسمسم هو من الحبوب الزيتية الرئيسية التي تنتج حاليا. وينبغي ان تتناول الابحاث الحبوب الزيتية الاخرى التي تعطي محصولا اكبر من السمسم. فزيت السمسم غالي الثمن كثيرا. ويمكن لزيت بزر القطن من الانتاج المحلي والمستورد من الجنوب ان يوفر زيتا ارخص ثمنا.

---

(٨) انتاج "الحشيش" واستبداله في لبنان، ت. ستكلي و إ. غندور، الجامعة الاميركية في بيروت، ١٩٧٢.

واو- الانتاج الحيواني والامن الغذائي

ان العجز في انتاج اللحم هو المشكلة الرئيسية التي ينبغي معالجتها . وكما بيّنا آنفا ، فان موطن الضعف الرئيسي في التغذية هو انخفاض استهلاك البروتين الحيواني . وبرغم هذا الواقع، فان الثروة الحيوانية للبلاد آخذة في الانخفاض ولم تحصل زيادة تعويضية في المستوردات من المنتجات الحيوانية . فعدد الحيوانات آخذ في الانخفاض كما هو مبيّن في الجدول ٢٩ من المرفق . فقد بلغ معدل النمو في الفترة ١٩٦١-٧٧ ناقص ٢ر٤٤٧ في المائة في المواشي وناقص ٠ر٨٧٠ في المائة في الغنم والماعز و ٠ر٦٨٩ في الجمال . وينبغي بذل الجهود لتحسين وتوسيع نطاق انتاج تربية المواشي . ومع ان الدخول في التفاصيل في هذا المجال يخرج عن نطاق هذه الدراسة يمكن الاشارة هنا الى ان اشارات ايجابية على امكانية تنمية تربية المواشي قد ظهر من خلال الفائض في انتاج الحبوب الصلدة واتساع مساحة الاراضي الهامشية (مليونا هكتار) التي يمكن أن توفّر كمية كبيرة من المزروعات الطبيعية . ومن المرجّح ان تكون المراعي الطبيعية هي المصدر الرئيسي للعلف الذى يساند في المراحل الاخيرة خاصة ، بعلف اكثر تغذية . وهناك حاجة ملحة لاجراء دراسة مفصلة عن قطاع تربية المواشي .

وتوجد ايضا امكانات كبيرة لتطوير انتاج الدواجن . فالعلف الرئيسي الذى تحتاج اليه هذه الصناعة ، وهو الحبوب الصلدة والوجبات السمكية ، يمكن تأمينه من مصادر محلية . والمناخ الصحي وقلة الرطوبة والحرارة المعتدلة هي ايضا متوفرة في اجزاء من البلاد . وينبغي على الحكومة ان تشجع الاستثمار في هذا الميدان ، خصوصا في مجال التدريب التكنولوجي والتسييرى .

اما انتاج السمك فهو امكانية اخرى كبيرة لمواجهة مشكلة تدني توفر البروتين الحيواني . ولا يزال هذا القطاع الانتاجي متخلفا . وهناك امكانيات انتاج كثيرة واعدة ، وينبغي استقصاء الحاجات وطرق التحسين في هذا المجال .

وهناك امكانية كبيرة لتحسين الوضع الغذائي من البروتين الحيواني من الانتاج المحلي ويوجد ما يعد بامكانية توفر الموارد اللازمة .

زاى - تنظيم المزارع والامن الغذائي

يسود نمط الانتاج المعيشي في الجمهورية العربية اليمنية . وهذا النوع من الانتاج يؤمن نوعا من الامن الغذائي للسكان العاملين في الزراعة . ومع ذلك ، فان نقطة ضعفه الرئيسية تنبع من عجزه عن توفير فائض كاف قابل للتسويق الى سكان المدن الذين يتزايدون باستمرار . فقد زاد التحضر عدد غير المنتجين للاغذية الذين يعتمدون على الانتاج المحلي أو على الواردات في استهلاكهم . ولم يصبح القطاع الزراعي بعد مستعدا لمثل هذا التغيير السريع في الهيكلية السكانية وتميزت ردة فعله ازاء الاوضاع الجديدة بالبطء .

لقد استطاع القطاع الزراعي دائما تامين الغذاء للسكان العاملين فيه حتى في اصعب اوقات انخفاض المحاصيل . وبمقتضى التقليد القديم كان المزارعون يحتفظون باحتياطي من الحبوب لاستهلاكهم السنوى آخذين بعين الاعتبار امكانية حدوث نقص في المحاصيل في الموسم القادم . وكانت هذه الحبوب تحفظ في مخازن محكمة الاقفال تحت الارض تدعى " المدفن" . ويمكن الاحتفاظ بالحبوب في " المدفن" في حالة جيدة لمدة تزيد عن السنة . ويجرى تجفيف هذه الحبوب من وقت لآخر لازالة اية رطوبة اضافية فيها .

ويتقاضى الكثيرون من العمال اجورهم من الحبوب. ولا يزال نظام المحاصّة في الحيازة على اساس الانتاج مزدهرا . ومن النادر ان يدفع ايجار الارض نقدا . وفي كل انواع علاقات الحيازة تقريبا ، يؤمن المنتجون معظم غذائهم مما ينتجون يوميا بالفعل .

اما " الزكاة" التي تشكل ضريبة دينية فهي تدفع حبوبا الى الحكومة . وتقوم الحكومة ببيع الحبوب المجموعة أو باعادة توزيعها . ولكن نظام التخزين لدى الحكومة ضعيف جدا . وتهدر كميات كبيرة من الحبوب بسبب الحشرات والقوارض. ويمكن لهذه " الزكاة" ان تشكل احدى المدخلات لمخزون احتياطي في البلاد يمكن ان يستعمل كمخزون واق عند الضرورة . وينبغي ان يكون التخزين لامركزيا من اجل ادخار كلفة الجمع والتوزيع، خصوصا مع الضعف الحالي في مرافق النقل . وهناك حاجة الى مخازن سليمة من الناحية الصحية .

ويشكل نظام حيازة الاراضي والمسائل الاخرى المتصلة به في الوقت الحاضر موضوع دراسة خاصة تضطلع بها الاكوا . وينبغي ان يؤخذ في الاعتبار تأثير اى تغيير مقترح على الامن الغذائي .

حاء- <u>الامن الغذائي والتخصص في الانتاج</u>

يتألف مستهلكو الاغذية من فئتين رئيسيتين . الفئة الاولى هم منتجو الاغذية الذين يعيشون بصورة رئيسية من انتاجهم ، وهم بالتالي قادرون باى شكل من الاشكال على تلبية احتياجاتهم الغذائية . والفئة الثانية هم المستهلكون الذين يعيشون في غالبيتهم في المناطق الحضرية ويعتمدون على السوق لتلبية احتياجاتهم الغذائية . وهذه الفئة الاخيرة هي الاكثر تعرضا لمشاكل الامن الغذائي وهي تتأثر بصورة مباشرة وفورية باى نقص في الاغذية . وقد اخذت العادات الغذائية لهذه الفئة ايضا تتغير تدريجيا عن عادات الفئة الاولى .

وينبغي تلبية احتياجات الفئة الثانية اما عن طريق الاستيراد واما بتشجيع الفئة الاولى على الانتقال من الانتاج المعيشي الى نوع الانتاج السوقي . وكذلك ، ينبغي ان يحصل تغيير في الدورة الزراعية التي يتبعونها في اتجاه انتاج المحاصيل المطلوبة . وبالاضافة الى الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذا التغيير ، يصعب توجيهه وترجمته الى اعمال منظمة بالنسبة الى مجموع فئة المنتجين .

وينبغي ان تدرس امكانية انشاء قطاعات انتاجية صغيرة حديثة فعّالة بالقرب من المراكز الحضرية . وينبغي ان يكون هذا النوع من الانتاج متخصصا في تغذية المراكز الحضرية ، من اجل التقليل من حالات الاضطراب والضغط على امدادات الاغذية التي مصدرها القطاع المعيشي الذى يشكل المصدر الرئيسي للاغذية بالنسبة الى غالبية سكان الريف .

وينبغي تشجيع المزارع الحديثة التي تدار على اساس تجارى بالقرب من المراكز الحضرية . وتدعو الحاجة لانشاء وكالة للارشاد تقوم بتنظيم هذا القطاع وتشجيع الانتاج على اساس التكنولوجيا الحديثة .

والفكرة الرئيسية من وراء ذلك هي ان تنقذ اكبر عدد ممكن من المزارعين التقليديين من اضطراب حالة امنهم الغذائي من جرّاء الطلب اليهم بأن يرسلوا الى السوق ما كانوا ينتجون في العادة لغذائهم الخاص. وهذا لا يعني انه لا ينبغي الاتصال بالمزارعين التقليديين وادخالهم في التكنولوجيا الزراعية الجديدة التي تزيد من مستوى انتاجهم .

وتتراوح الظروف المناخية في الجمهورية العربية اليمنية بين مناطق حارة ورطبة يقل فيها هطول الامطار على ساحل البحر وبين مناطق باردة وجافة المناخ في التلال والجبال . وتتراوح مصادر مياه الرى بين هطول امطار خفيف ومتوسط وفيضانات وينابيع مستديمة وآبار . وكل هذا التنوع يجعل من الظروف البيئية في بعض المناطق اكثر ملاءمة من الناحية الزراعية لبعض المحاصيل من غيرها . وينبغي توجيه السياسة الانتاجية نحو تشجيع تخصص المناطق بالانتاج . على ان لا يتم هذا التصنيف للمحاصيل على اساس المناطق الا بعد ابحاث ميدانية متانية .

وينبغي ايلاء اهتمام خاص لاثنين من المحاصيل بالنظر لتأثيرهما المباشر على الامن الغذائي . وهما القمح والمحاصيل الزيتية . وينبغي تشجيع المزارعين بكل الوسائل في المناطق الاكثر ملاءمة لزراعة القمح على التركيز على انتاج القمح . كما ينبغي اجراء الابحاث على المحاصيل الزيتية ، علاوة على السمسم ، في المناطق المروية بالفيضانات والامطار ، بهدف اكتشاف محصول مناسب قابل للزراعة في مناطق زراعة الحبوب الصلدة .

ومن الافضل ان تترك المناطق ذات المياه المستديمة (الآبار والينابيع المستديمة) لانتاج الخضار والفواكه وبعض انواع علف الحيوانات الجيد النوعية كالفصة .

طاء- السياسة الانتاجية ووسائل تطبيقها

لا يمكن تطبيق السياسة الانتاجية ما لم يكن المنتجون مقتنعين بنتيجة هذه السياسة . فالمزارعون ، حتى وان كانوا موجودين في المناطق النائية من البلاد ، هم بشكل أو بآخر عقلانيون ويتجاوبون مع اى تغيير يهدف الى تحسين ظروفهم الاقتصادية . وكل ما يحتاجون اليه هو المنهج السليم لاقناعهم . وليس من السهل اكتساب ثقتهم ، ولكن متى امكن تحقيق ذلك فان تجاوبهم يمكن ان يكون مرتفعا للغاية .

فالمحفّزات المقدّمة الى المزارعين كدعم اسعار انتاجهم وتقديم الاعانات المالية لهم على صعيد اسعار المدخلات والسياسة الضريبية ، الخ ، كلها امور معروفة جيدا . ولكنه ليس من السهل تقرير أى منها يجب ان يتّبع. ويتوقف الامر على الاوضاع الاقتصادية للحكومة ومستواها الادارى . كما ان حجم هذه الحوافز هو مسألة دقيقة للغاية . فتقديم مساعدة كبيرة ، يمكن ان يشكل عبئا على عاتق الحكومة كما يمكن ايضا ان يحلق شعورا بالاهمال والكسل بين المزارعين .

واكثر الحوافز فعالية على المدى البعيد هي تلك التي تتصل اتصالا مباشرا بالممارسات الزراعية ، كالمساعدة في تقديم البذور المحسنة وبعض الاسمدة ، اى المساعدة التي تؤثر على المحصول . ويمكن للتدابير الاخرى التي تساعد في تنظيم تسويق الانتاج ان تكون فعالة في نجاح السياسة الانتاجية .

ان القرار بشأن نوع الحوافز وحجمها ينبغي ان يكون نتيجة ابحاث زراعية - اقتصادية ميدانية . فاعتماد الطرق المتبعة في البلدان الاخرى دون التأكد من ملاءمتها للظروف اليمنية يمكن ان يسفر عن نتائج سلبية .

ان تامين المحاصيل يشكل تدبيرا فعّالا للغاية ينبغي النظر فيه خاصة بالنسبة الى المحاصيل التي تتعرض لتقلبات مرتفعة في الانتاج كالقمح ، او اعتماد محاصيل جديدة او انواع جديدة .

ثالثا- سياسة الاستيراد

ان الهدف الرئيسي لسياسة استيراد الاغذية هو جعل السلع الغذائية متوفرة للمستهلكين بصورة مستمرة وبسعر معقول. وعلى سياسة الاستيراد ان تجد جذورها في سياسة الاستهلاك وسياسة الانتاج. ولا حاجة بنا الى تأكيد تاثيرها على نجاح أو فشل تنفيذ السياسات الاخرى. وتتصل سياسة الاستيراد اتصالا شبه مباشر بتشجيع الانتاج وتوجيهه ومستوى الاستهلاك ونمطه.

ألف- الاتجاهات الحالية للاستيراد والتصدير

١- حجم الاستيراد

ان معرفة الاتجاهات الحالية للاستيراد والتصدير هي شرط اساسي لوضع سياسة وطيدة للاستيراد والتصدير.

ويتعاظم حجم استيراد الاغذية بسرعة كبيرة. ويعود السبب في ذلك بصورة رئيسية الى التحضر السريع والتبدل الحاصل في عادات استهلاك الاغذية.

فمعدل نمو قيمة واردات الاغذية (٤٤ر١٥) هو اعلى بكثير من معدل نمو قيمة صادراتها (٤ر٠٣-). وتقل قيمة صادرات الاغذية كثيرا عن قيمة وارداتها. ويوضح الجدول ٢٩ ادناه هذه العلاقات.

الجدول ٢٩- قيمة معدل نمو واردات الاغذية وصادراتها في فترة ١٩٧١/٧٢ - ١٩٧٦/٧٧

آلاف الريالات

السنة	قيمة الواردات		قيمة الصادرات	
	الاغذية والحيوانات الحية	مجموع الواردات	الاغذية والحيوانات الحية	مجموع الصادرات
١٩٧٢/٧٣	١٧٦ ٣٣٧	٤١٠ ٦٦٦	٨ ١١٩	٢٥ ٢٦٩
١٩٧٣/٧٤	٣٦٤ ٣٧٧	٧٤٤ ٩٨٠	٩ ٤٠٢	٥٥ ٣٨٢
١٩٧٤/٧٥	٤١٨ ٦٣١	٩٨١ ٠٠٤	٧ ٥١٢	٥٢ ٩٦٦
١٩٧٥/٧٦	٧٤١ ٥٥٩	١ ٧٠٦ ٨٩٤	١٠ ٧٠٦	٥٠ ٠٦٣
١٩٧٦/٧٧	٧٦٨ ٣٥٢	٣ ٠٣٥ ٣٢٩	٦ ١٩٥	٥٠ ٥٣٤
معدل النمو	٤٤ر١٥	٦٢ر٠٨٧	-٤ر٠٢٧	١٣ر٧١٤

المصدر: احتسبت هذه الارقام من "النشرة الاحصائية المالية"، بنك اليمن المركزي، نيسان/ابريل - حزيران/يونيو، ١٩٧٧.

٢- مصدر الواردات

ان التجارة داخل المنطقة ضعيفة . والبلدان المتقدمة هي المصدر الرئيسي لواردات الجمهورية العربية اليمنية . ويظهر الجدول ٣٠ هذه الحقيقة .

الجدول ٣٠- قيمة واردات الجمهورية العربية اليمنية حسب مصادرها

المصدر / السنة	البلدان العربية	النسبة المئوية	المجموعة الاقتصادية الاوروبية	النسبة المئوية	مجلس التعاضد الاقتصادي	النسبة المئوية	البلدان الاخرى	النسبة المئوية	المجموع
٧٥/٧٤	١٤٩٩٨٦	١٥ر٣	٢٢٢١٩١	٢٢ر٧	٦٣١٤٢	٦ر٤	٥٤٥٦٨٥	٥٥ر٦	٩٨١٠٠٤
٧٦/٧٥	٢٣٨٥٤٨	١٤ر٠	٤٠٦٤٣٨	٢٤ر٠	٤٧٩١٧	٢ر٨	١٠١٤٢٩١	٥٩ر٤	١٧٠٦٨٩٤
٧٧/٧٦	٥٧٦٢٠٩	١٩ر٠	٧٣٧٥٩٣	٢٤ر٣	٨٨٣٥٦	٢ر٩	١٦٣٣١٧١	٥٣ر٨	٣٠٣٥٣٢٩

المصدر: "النشرة الاحصائية المالية"، المرجع السابق نفسه .

ولا تتغير الصورة كثيرا عندما ننظر الى الواردات من الاغذية والحيوانات الحية . وتبلغ حصة واردات الجمهورية العربية اليمنية من داخل المنطقة مقدارا صغيرا ايضا . ويبين الجدول ٣١ هذه العلاقة .

الجدول ٣١- قيمة ومصادر واردات الاغذية والحيوانات الى الجمهورية العربية اليمنية حسب المناطق

	١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٥		١٩٧٦	
	بآلاف الريالات	النسبة المئوية	بآلاف الريالات	النسبة المئوية	بآلاف الريالات	النسبة المئوية	بآلاف الريالات	النسبة المئوية
البلدان العربية	١٩ر٨	٢١ر٨	٣٣ر٠	١٨ر٧	٤٤ر٨	٧ر٨	٧٢ر٥	١٠ر٣
المجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٨ر٠	١٩ر٨	٤٧ر٥	٢٦ر٨	١٠٢ر١	١٧ر٧	١٤٣ر١	٢٠ر٣
مجلس التعاضد الاقتصادي	٧ر١	٧ر٨	١١ر٦	٦ر٥	١٧ر٠	٢ر٩	١٢ر٣	١ر٧
البلدان الاخرى	٤٦ر٠	٥٠ر٦	٨٥ر٠	٤٨ر٠	٤١٢ر٨	٧١ر٦	٤٧٧ر٢	٦٧ر٧
المجموع	٩٠ر٩	١٠٠ر٠	١٧٧ر١	١٠٠ر٠	٥٧٦ر٧	١٠٠ر٠	٧٠٥ر١	١٠٠ر٠

المصدر: احتسبت هذه الارقام من "النشرة الاحصائية المالية"، ١٩٧٢، ١٩٧٥، ١٩٧٦.

باء- آليـــة الواردات

١- المنظمات المستوردة

ان القطاع الخاص هو المستورد الرئيسي للسلع الغذائية. وقد دخلت الحكومة مؤخرا هذا القطاع من خلال مؤسسة التجارة العامة. وقد اتخذت هذه الخطوة من قبل الحكومة كتدبير للحد من الضغط التضخمي ولتصحيح الاختلال في السوق. ويشكل السكر والارز والزيوت الصالحة للاكل السلع الرئيسية التي تستوردها المؤسسة العامة.

ويعاني قطاع استيراد الاغذية كثيرا ، لاسيما قطاع الحبوب، من انخفاض عدد المستوردين . وهكذا فان المنافسة ضئيلة ويسود جوّ من الاحتكار.

٢- الضرائب الجمركية على الواردات

تدرّ الضرائب المفروضة على الواردات نسبة عالية من العائدات الحكومية . وتشمل هذه الضرائب ضريبة الدفاع بنسبة ٥ في المائة من قيمة البضائع سيف (بما في ذلك الثمن والتأمين والشحن) ، وضريبة احصائية بنسبة ٣ في المائة .

وقد اتخذت تدابير عديدة للتخفيف من الضغط التضخمي المرتفع. وخفّضت الضرائب المفروضة على السلع الاساسية ومدّد الاعفاء الضريبي المطبق بالنسبة الى الحبوب والطحين .

وحصة العائدات الجمركية هي الاكبر بين مجموع العائدات الحكومية . وقد اخذت هذه الحصة تتزايد مع مرور الوقت . ويبين الجدول ٣٢ تطور العائدات الجمركية والعائدات الاخرى للحكومة .

الجدول ٣٢- خلاصة العائدات الحكومية في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة ١٩٧٣/٧٤ - ١٩٧٦/٧٧

المصدر / السنة	ادارة الجمارك	النسبة المئوية	ادارة الضرائب	النسبة المئوية	المكتب المالي	النسبة المئوية	الزكاة	النسبة المئوية	غير ذلك	النسبة المئوية	المجموع
١٩٧٣ / ٧٤	١٥١٣٧٣	٥ر٢٠	٤٣١٠٢	١٤ر٨	٢٩٧٩١	١٠ر٢	-	-	٦٦٥٩٤	٢٣ر٩	٢٩٠٨٦٠
١٩٧٤ / ٧٥	٢٢٠٥٥١	٤٦ر٤	٥٢٠٣٥	١٠ر٩	٣٥٥٢٠	٧ر٥	-	-	١٦٧٦٥٣	٣٥ر٢	٤٧٥٧٥٩
١٩٧٥ / ٧٦	٣٨٦٠١٣	٤٦ر٦	٦٥٦٣٢	٧ر٩	٤٥٩٤٦	٥ر٥	٦٠٥٢	٠ر٧	٢٣٢٤٨٠٣	٣٩ر٩	٨١٨٤٤٦
١٩٧٦ / ٧٧	٩١٢٩٤٢	٦٣ر٧	١٣٣٢١٢	٩ر٣	٥٩٦٨٩	٤ر٢	٢٠٤٣٢	١ر٤	٣٠٧٨٤٧	٢١ر٥	١٤٣٤١٢٢

المصدر: "النشرة الاحصائية المالية" المرجع السابق نفسه .

٣ـ مداخل الاستيراد

ان المدخل الرئيسي للاستيراد هو مرفأ الحديدة الذى يتصل بواسطة طرق معبدة بمدينتي صنعاء وتعز وغيرهما من المدن الرئيسية . وقدرة هذا المرفأ هي اقل من الحاجة . ويتسبب الازدحام في هذا المرفأ بارتفاع كلفة الواردات . وعمليات التفريغ الحالية غير فعالة وتستغرق وقتا طويلا .

اما المرفآن الآخران في مخا والصليف ، في وضعهما الحالي ، ليست لهما اهمية تذكر .

اما حجم الواردات بالطرق البرية أو بالجو فهو ضغير جدا . ويعود السبب الرئيسي في ذلك الى سوء حالة الطرق التي تربط الجمهورية العربية اليمنية بالبلدان المجاورة . ولا يزال الاسطول الجوى اليمني ضعيفا للغاية وهو غير مستعد لأن يؤدى دورا هاما في قطاع الواردات .

جيم- مواطن ضعف السياسة الحالية لاستيراد الاغذية

يمكن تلخيص مواطن الضعف الرئيسية في سياسة استيراد الاغذية في الجمهورية العربية اليمنية من زاوية الامن الغذائي على النحو التالي :

١ـ ضعف اداء الاستيراد
٢ـ الاعتماد شبه التام على القطاع الخاص
٣ـ عدم وجود عقود طويلة الاجل
٤ـ ضعف التجارة داخل المنطقة
٥ـ عدم وجود تدابير جماعية على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي
٦ـ استيراد السلع من بلدان ليست المنتج الاصلي لها .

١ـ ضعف اداء الاستيراد

ان اداء الجمهورية العربية اليمنية في مجال استيراد الاغذية يحتاج الى تحسين . ومن بين المؤشرات على ضعف اداء استيراد الاغذية المرتبة التي تحتلها بالمقارنة مع بلدان منطقة الاكوا الاثني عشر . ويبين الجدول ١٧ من هذه الدراسة ان مرتبة الجمهورية العربية اليمنية ، لدى اخذ قيمة وحدة الاستيراد كمؤشر ، هي الحادية عشرة بالنسبة الى القمح والعاشرة بالنسبة الى الارز والثامنة بالنسبة الى السكر .

٢ـ الاعتماد على القطاع الخاص

انه لأمر خطير للغاية من وجهة الامن الغذائي ان يجرى الاعتماد كليا على القطاع الخاص في استيراد الاغذية . فاهداف المستوردين في القطاع الخاص لا تمت بصلة الى الامن الغذائي . وغرضهم الرئيسي هو تحقيق الربح . فهم يستمرون في استيراد الاغذية طالما ان هذا المجال من النشاط يدر عليهم ربحا اكبر من النشاطات الاخرى . كما ان اختيارهم للسلع يخضع ايضا لدوافع الربح ما لم تصححه الحكومة .

٣ـ عقود الاستيراد الطويلة الاجل

يفضل مستورد و القطاع الخاص عموما عقود استيراد الاغذية القصيرة الاجل بالنظر الى الافتقار الى رأس المال والنقص في اماكن التخزين . وتأخذ هذه العقود في الاعتبار حاجة السوق الآنية . ويكون استيراد الاغذية اكثر أمنا اذا كانت هناك عقود لاكثر من سنة . وتشكل هذه العقود تدابير مضمونة في حال حدوث أى اضطراب عالمي في السوق. وهي توفر للاستيراد بغرض تحقيق الامن الغذائي عنصر استقرار غير موجود في العقود القصيرة الاجل .

٤ـ ضعف التجارة داخل المنطقة

لقد ظهر ضعف التجارة داخل المنطقة من خلال الجدولين ٣٠ و ٣١ . ويعكس هذا الضعف ضعفا في الامن الغذائي . فالتجارة داخل المنطقة هي عموما اكثر استقرارا وفعالية . ويمكن تشجيعها بسرعة اذا وجدت مواصلات طبيعية جيدة وكذلك وسائل اتصال اخرى .

وترتدى التجارة داخل المنطقة اهمية خاصة في حال وجود سلع قابلة للتلف، كالفواكه والخضار والسمك واللحم . وتتميز هذه التجارة ايضا بانها تلبي الاحتياجات الغذائية في الحالات الطارئة بطريقة اسرع واكثر فعالية .

٥ـ التدابير الجماعية الاقليمية

ان الاستيراد الجماعي الاقليمي يساعد في تحسين اوضاع الامن الغذائي اذ انه يعطي المستورد قوة تفاوضية اكبر ويفرض قيودا اكبر على المصدّر .

وتتعزز اهمية الاستيراد الجماعي في حالة السلع الستراتيجية لاسيما القمح الذى توجد سوق احتكارية عالمية له .

٦ـ استيراد السلع الغذائية من البلدان الاصلية المنتجة لها

اننا اذا نظرنا الى منشأ واردات السلع الغذائية الى الجمهورية العربية اليمنية نشعر بالدهشة اذ نتبيّن ان الجمهورية العربية اليمنية استوردت في عام ١٩٧٦ كميات من لحم البقر من الاتحاد السوفياتي اكثر من أى بلد آخر وكان استيرادها من لحم الغنم والماعز من المملكة المتحدة مساويا تقريبا لاستيرادها لهذه المادة من السودان . وشكلت المملكة المتحدة المصدر الرئيسي للبندورة . واستورد طحين القمح من جمهورية المانيا الاتحادية . ويوجد تفاوت كبير في اسعار واردات الاغذية من مختلف البلدان . ومع ان السعر يفترض ان يكون ارخص حينما تستورد السلع من بلد المنشأ ، فان ارقام قيمة واردات عام ١٩٧٦ ، الواردة في الجدول ٣٠ من المرفق ، لا تؤكد هذا الافتراض. ويمكن ان تكون هناك اسباب عديدة وراء هذه الحقيقة . ومن اهم هذه الاسباب الفرق في النوعية . والسؤال الذى يطرح هنا هو ما اذا كان السلوك العادى للناس الفقراء ،

الذين يشترون نوعيات رخيصة من الاغذية بغرض الادخار ينبغي ان تطبّق على البلدان الفقيرة أم لا . أي ما اذا كان استيراد البلدان الفقيرة التي تمر في مرحلة تنميتها الاولية ينبغي ان يكون من الاغذية الرخيصة شرط ان يكون موازيا في محتواه الغذائي للسلع الغالية الثمن . وهل ينبغي على الجمهورية العربية اليمنية في الوقت الحاضر ان تستهلك الارز العادى أم الارز الغالي الثمن ، واللحم الاحمر العادى أو اللحم المصنف الغالي الثمن ، واصناف الفواكه العادية ام اصناف الفئة الاولى من الفواكه؟ ويعتقد الكثيرون انه على السياسة الحكومية في بلدان كالجمهورية العربية اليمنية ان لا تشجع استيراد الاغذية الباهظة الثمن التي يمكن الاستعاضة عنها بالاغذية الارخص ثمنا والمتضمنة قيمة غذائية معادلة .

د ال- سياسة الاستيراد الموصى بها

ليست المشكلة في نقص التوصيات ، بل بصفة رئيسية في صعوبة تنفيذ هذه التوصيات . فبرامج ومشاريع العمل التي تتضمن تدابير تنفيذية مفصلة هي ضرورية اكثر من الدراسات العامة .

وينبغي ان تترجم التوصيات التالية الى قوانين ومشاريع . ومن الضرورى توفر راس المال والنية الحسنة .

١ -المستوردون

من المهم جدا كسر طوق الاحتكار المحيط بقطاع الاستيراد . وينبغي تأمين الاغذية للشعب بتشجيع المنافسة وزيادة عدد مستوردى الاغذية والتقليل من عدد الوسطاء .

ومن افضل الوسائل لمعالجة هذه المشكلة تنمية الحركة التعاونية في البلاد وموازرتها . فباستطاعة التعاونيات ، منفردة أو مجتمعة ، استيراد اصناف الاغذية وبيعها مباشرة الى المستهلكين باسعار معقولة . ينبغي ان يقوم الاتحاد التعاوني بانشاء مكتب كفوء للتسويق يعنى بتتبع التطورات في السوق الدولية وابداء المشورة حول افضل الظروف والشروط لاستيراد الاغذية .

وفي المرحلة الانتقالية التي يكون فيها القطاع التعاوني يانع العود ، ينبغي على وزارة التموين ان تساعد التعاونيات الفتية بالاستيراد المباشر للاغذية بالنيابة عنها ، لكي تتمكن من منافسة التجّار المستقلين . وينبغي على وزارة التموين ان توكل هذا الدور الى التعاونيات عندما يكتمل نضوجها .

وينبغي ان يحصر استيراد القمح بوزارة التموين ، وان يتم انشاء مكتب حكومي للحبوب في نطاق هذه الوزارة . على ان تكون المهمة الوحيدة لهذا المكتب هي استيراد الحبوب وتسويقها الى المطاحن وان يكون مسؤولا عن انشاء مخزون احتياطي من الحبوب والمحافظة عليه .

٢ - السلع الغذائية

ينبغي ان تكون سياسة الاستيراد منسجمة مع سياستي الاستهلاك والانتاج ، وان يجرى تشجيع استهلاك السلع المحلية التي يمكن الاستعاضة بها عن السلع الغذائية الاجنبية . كما ينبغي وقف الاعلان عن السلع الغذائية الذى يودى الى احداث تغيير في العادات الغذائية في مصلحة السلع الغذائية الاجنبية .

وتشكل الضرائب الجمركية المرتفعة اكثر التدابير فعالية في خفض استهلاك هذه السلع الغذائية المستوردة .

وينبغي تامين الحماية لقطاعات الانتاج الحديثة ، كتربية الدواجن ، من استيراد الدجاج المجلّد والبيض الارخص ثمنا .

وينبغي زيادة الضرائب الجمركية على استيراد الارز من اجل وقف النمو المستمر في استهلاكه . كما ينبغي الاستعاضة عن استيراد القمح والذرة مطحونين باستيرادهما حبوبا ، وان تعطى الاولوية لبناء ما يكفي من المطاحن .

٣ - مصدر الاستيراد

ينبغي ان تستورد كل الاصناف الغذائية مباشرة ان امكن من مصدر انتاجها الاصلي . وهذا من شأنه ان يطور الاتصال المباشر بين المستوردين والبلدان المنتجة دون الحاجة الى وسطاء . ويساعد هذا الاتصال المباشر المستوردين على فهم ظروف السوق من مصدره الاصلي فهما افضل . وهذا الفهم المتبادل يجعل العقود الطويلة الاجل اكثر سهولة والعلاقات التجارية قائمة على اساس امتن .

وينبغي تشجيع تنويع مصادر واردات الاغذية بغية التقليل من امكانية استعمال واردات الاغذية للضغط السياسي أو الاقتصادى ضد مصلحة البلد وبغية تحاشي مشاكل تأمين امدادات الاغذية في حال هبوط المحاصيل أو وضع قيود خارجية على التجارة في بلدان التموين .

ومن المفروض تشجيع الاستيراد داخل المنطقة ، باعتبار ان العلاقات التجارية داخل المنطقة هي الاكثر ثباتا على المدى الطويل .

٤ - المواصلات والنقل

ان الازدحام الذى يشهده مرفأ الحديدة يسبب زيادة في كلفة الاستيراد كما يشكل خسارة في كمية الاغذية المستوردة ونوعيتها .

وبانشاء ما يكفي من الاهراءات المجهّزة بالآلات التفريغ التي تعمل بالضغط في هذا المرفأ ، يمكن ادخار الكثير من الوقت ومن كلفة التفريغ. وينبغي الاستعاضة تدريجيا بالنقل السائب في العربات الى المطاحن ونقاط التوزيع عن طريقة تعبئة الحبوب المستوردة في اكياس وتفريغها .

وهناك حاجة ماسّة الى وجود طرقات جيدة التعبيد او الى سكك حديدية للربط بين الجمهورية العربية اليمنية والبلدان المجاورة .

هاء- المعونات الغذائية والامن الغذائي

تتلقى الجمهورية العربية اليمنية معونات غذائية من عدة مصادر. ومن المفروض الّا يغيب عن بالنا ان هذه المعونات هي ذات طبيعة موقتة . وباستثناء الاعفاء من الضرائب الجمركية ، ينبغي ان تعامل هذه المعونات كأية سلع غذائية اخرى مستوردة . وينبغي الّا تقل اسعارها ، اذا بيعت، عن اسعار ما يوازيها من السلع المستوردة ، وان تخضع للاشراف نفسه من الناحية الصحية . وقد بلغ متوسط المعونات الغذائية السنوية من الحبوب في فترة ١٩٧٥-١٩٧٨ ٦ر٢١ الآف طن (أو ما يوازيها من الحبوب) .

ان المعونات الغذائية التي مصدرها الوكالات الدولية ، ينبغي ان تعطى الافضلية ، لانها لا تنطوي على اية اهداف مباشرة او غير مباشرة يمكن ان تتعارض مع مصلحة البلاد . وينبغي الحرص على واقع ان المعونات الغذائية يمكن ان تستخدم من قبل بعض المستوردين كوسيلة لادخال منتجات جديدة يمكن ان تؤثر على العادات الغذائية للمستهلكين ، وان تقود بالتالي الى زيادة فاتورة المستوردات والاعتماد على المنتجات الغذائية الخارجية في المستقبل .

وافضل الطرق لاستعمال المعونات الغذائية هي ان تغطي جزءا من الكلفة المحلية لمشاريع انتاج الاغذية ، أي بدفع جزء من اجور العمال مواد غذائية .

رابعا : سياسات تسويق وتوزيع الاغذية

ان توفّر ما يكفي من الاغذية في البلاد يشكل خطوة أولى نحو تحقيق اوضاع غذائية جيدة . اما الخطوة الهامة الثانية فهي القدرة على توزيع هذه الاغذية بحيث تصل الى غالبية الشعب . وفي العادة ، فان المهمة الرئيسية الاصعب في اية خطة غذائية طارئة لا تكمن في توفر الاغذية بل في ايصالها الى الناس الذين هم بحاجة اليها .

ألف- سياسات تسويق وتوزيع الاغذية في الماضي والحاضر

في العادة يكون سوق المنتجين المعيشيين محدودا للغاية . هذا ما كانت عليه الحال في المناطق الريفية في الجمهورية العربية اليمنية ، اذ كان الناس يتداولون عددا قليلا جدا من السلع الغذائية . ومع ذلك كان معظم الناس في المراكز الحضرية يحصلون على جزء كبير من غذائهم من بيوتهم الاصلية في المناطق الريفية .

ومن المقدر ان نسبة ٨٠ في المائة من المحاصيل المحلية تبقى في المزارع للاغراض المعيشية وتغذية الحيوانات وكبذار ، ويتعذر عليها بالتالي ان تدخل السوق التجارية . وهناك على وجه التقريب نسبة ١٠ في المائة من متوسط المحاصيل تتنقل بين المناطق . ويشترى التجّار الحبوب بأرخص الاسعار التي يستطيعون الوصول اليها في موسم الحصاد ، ويقومون بالتالي بتخزينها واعادة توزيعها باسعار متزايدة باستمرار في موسم ما بعد الحصاد .

وقبل الثورة ، كانت سياسات التسويق والتوزيع الحكومية شبه معدومة كليا . وكانت السوق حرّة وتعاني الكثير من النواقص نتيجة ضعف الاتصالات . وكان دور الحكومة مقصورا على الجانب القانوني للسوق ، اى على حل وتسوية اية مشكلات قانونية شخصية تنشأ بين التجار .

ان التضخم في الاسعار في عام ١٩٧٤ وتأثيره القوى على الفئات ذات الدخل المحدود ، لاسيما على الموظفين الحكوميين ، فرض تدخل الحكومة في السوق . وكان الهدف من هذا التطور الجديد التقليل من الاثر السيء لارتفاع الاسعار بالنسبة الى الموظفين الحكوميين .

واتخذ هذا التدخل في نظام التسويق شكل التعاطي المباشر في السوق بتشكيل تعاونية المستهلكين للموظفين الحكوميين . وعنيت هذه التعاونية بالاستيراد المباشر للسلع الغذائية ، لاسيما السكر والارز والزيوت النباتية . وكان سعر مبيع هذه السلع معادلا لسعر كلفتها تقريبا .

ويمكننا تبين السياسات الحكومية الحالية لتسويق وتوزيع الاغذية من خلال اهداف الوكالات والمعاهد الحكومية الحديثة للاغذية . ويمكن تلخيص هذه السياسات في النقاط التالية :

١- تامين توفر السلع الغذائية .
٢- التاكد من ان السلع تصل الى المستهلكين باسعار معقولة وبنوعية جيدة .
٣- انشاء احتياطي مناسب من الحبوب وحفظه في مخازن حديثة .
٤- التاكد من المساواة في توزيع المعونات الغذائية ومن انها تصل الى المستفيدين المستهدفين بها .

ان اوجه الامن الغذائي واضحة كل الوضوح في السياسات الحكومية الآنفة الذكر . ولكن ادوات تنفيذ هذه السياسات هي الاكثر صعوبة بالفعل .

وقد اقترحت خطة التنمية الخمسية بعض التدابير التنفيذية مثل :

١- تنميط التدابير .
٢- اعطاء الاولوية لمعالجة السلع الغذائية في المرفأ .
٣- تشجيع التخصص في السوق المحلية .
٤- زيادة عدد تجار الاغذية ووضع الاطار التشريعي الضروري لتجارة الاغذية على مختلف مستوياتها موضع التنفيذ .
٥- انشاء الاهراءات والمطاحن والمخابز التي تلبي احتياجات الوقت الحاضر ومقتضيات التطور في المستقبل .
٦- اغناء الخبز بالفيتامينات .
٧- تعزيز الموظفين التقنيين والفنيين الحكوميين اللازمين لبناء مختلف المعاهد والمنظمات الغذائية وادارتها .

باء- <u>مواطن الضعف في النظام الحالي للتسويق والتوزيع</u>

ان مواطن الضعف الرئيسية في نظام التسويق التي تشكل تهديدا لحالة الامن الغذائي في الجمهورية العربية اليمنية هي التالية :

١ -ما تشهده السوق من شوائب نتيجة النقص في المعلومات عن السوق وقلة عدد تجّار الاغذية . وهذه الشوائب هي احدى الاسباب الرئيسية وراء ارتفاع اسعار السلع الغذائية . ويحدّ السعر المرتفع من القدرة الشرائية للمستهلكين ويمكن ان يودي الى ازمة غذاء خصوصا في المناطق الريفية في حال حدوث هبوط في المحاصيل . ويعاني اصحاب الانتاج المعيشي الذين يتمتعون بقدرة انتاجية منخفضة من ارتفاع الاسعار الى جانب العمال الحضريين اصحاب الاجور الثابتة .

والجدير بالملاحظة ايضا هو ان الزيادة في اسعار المواد الغذائية هي اكثر ارتفاعا بالنسبة الى السلع الغذائية التي يكثر الطلب عليها من اجل رفع نوعية المستوى الغذائي اى السلع التي تتضمن البروتين الحيواني كاللحم والسمك والبيض.

ويبين الجدول ٣٣ ادناه ان الزيادة في اسعار المواد الغذائية بلغت نسبة ٣ر١١ في المائة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، في حين بلغت الزيادة في اسعار الحبوب والمنتجات المشتقة منها - ٠ر٧ في المائة وفي اسعار السمك والبيض نسبة ٢ر٣٢ في المائة .

الجدول ٣٣- الرقم القياسي لاسعار المفرّق في مدينة صنعاء ،

١٩٧٢ = ١٠٠

	١٩٧٥	١٩٧٦	النسبة المئوية لزيادة السعر
المواد الغذائية	٢٠٣	٢٢٦	٣ر١١
الحبوب والمنتجات المشتقة منها	١٧٢	١٦٠	-٠ر٧
اللحم والسمك والبيض	٢٤٥	٣٢٤	٢ر٣٢

المصدر: " نشرة الاحصاءات المالية" المصرف المركزي اليمني ، ١٩٧٧ .

ان تطور الاسعار على هذا النحو يؤدي الى تعميق الفروق في المستويات الغذائية بين المواطنين . فحصة الناس الفقراء من اغذية البروتين الحيواني الباهظة الثمن سوف تنخفض في مصلحة حصة الاغنياء الذين يستطيعون تحمل ارتفاع اسعاره .

٢- ان عدم وجود مخزون احتياطي من الحبوب يشكل نقطة ضعف خطيرة . وانشاء مثل هذا المخزون هو امر ضروري في بلد كالجمهورية العربية اليمنية يشهد تقلبات كبيرة في المحاصيل نتيجة ظواهر طبيعية لا يمكن التحكم بها كالمطر . ويكون اثر هبوط المحاصيل كبيرا بالنسبة الى اصحاب الانتاج المعيشي الذين يتمتعون بقدرة شرائية محدودة .

٣- ان جهاز التوزيع الضعيف والقليل التنظيم ، الذي يعتمد على الوسطاء من القطاع الخاص والمحلات الصغيرة الخاصة للبيع بالمفرّق ليس مظهرا صحيا للامن الغذائي . فالمحلات المنظمة والجيدة الترابط للبيع بالمفرق هي اكثر قدرة على توفير السلع الغذائية بكلفة اقل ووفرة اكبر .

٤- ان عدم وجود مواصلات برية جيدة بين القرى الساحلية ذات الانتاج العالي من السمك وبين الاجزاء الاخرى من البلاد يحدّ من استهلاك السمك .

٥- ان التسويق الحر للقات يشجع على استهلاكه . وسوق القات هو اكثر الاسواق ازدهارا . وينبغي على الحكومة ان تتخذ بعض التدابير للحد من نمو هذا السوق .

جيم- توصيات من اجل تعزيز جوانب الامن الغذائي في سياسات التسويق والتوزيع

ان اصلاح مواطن الضعف المذكورة اعلاه من شأنه ان يساعد في تعزيز جوانب الامن الغذائي . والتغيير الجذري في التسويق والتوزيع ينبغي ان يكون منسجما مع سياستي الاستهلاك والانتاج .

١- التعاونيات

لا يمكن في ظروف النظام الاقتصادي الحالي تطبيق سياسة توزيع عادلة للسلع الرئيسية أو القبول بها . فسياسة تشجيع حركة التعاونيات هي على ما يبدو السياسة الاكثر قابلية للتنفيذ والاكثر قبولا .

وينبغي توفير التدريب المكثف في حقل النظريات التعاونية وتطبيقاتها لمديري التعاونيات المحتملين . وتدعو الحاجة الى القيام بحملة اعلامية جيدة التنظيم لشرح اهداف الحركة التعاونية وحسناتها الى جماهير الشعب .

ان البدء بانشاء التعاونيات الاستهلاكية في المدن الرئيسية ينبغي ان يكون الخطوة الاولى لانتشار الحركة التعاونية .

وينبغي تقديم تسهيلات في القروض الى التعاونيات المنشأة حديثا بغية تسهيل اعمالها .

وتصلح هذه التعاونيات ايضا كادوات تنفيذية في الحالات الطارئة للقيام بخطط المساعدة الغذائية عند الحاجة .

وينبغي الا يحول انشاء التعاونيات دون تعطيل دور الاشكال الاخرى من وسائل التسويق ، كمحلات البيع بالجملة أو بالمفرّق . والدور الرئيسي للتعاونيات هو تشجيع المنافسة وخلق نوع من الكمال في السوق .

٢- مخزون احتياطي من الحبوب

من المستحسن انشاء مخزون احتياطي وطني من الحبوب يبلغ ٣٢٥ الف طن في العام الفين ، اى حوالي ٢١ في المائة من استهلاك الحبوب المرتقب في تلك السنة ، اذا سمحت الامكانيات الاقتصادية للدولة .

وينبغي ان تشكل الزكاة ، التي تجمع في شكل حبوب، المصدر الرئيسي لامدادات هذا المخزون الاحتياطي المقترح .

وينبغي ايضا حفظ المخزون الاحتياطي في اهراءات حديثة موزّعة في مناطق مختلفة . وبذلك يمكن الادخار في كلفة النقل والتوزيع.

ويصبح بالامكان ايضا استخدام هذا المخزون لمواجهة الزيادات غير الطبيعية في اسعار الحبوب نتيجة المواقف الاحتكارية للتجّار.

٣ - تحديد الاسعار

ان حظ سياسة تحديد اسعار السلع الغذائية في النجاح امر مشكوك فيه للغاية . كما ان اسهامها في الامن الغذائي يمكن الاّ يكون ايجابيا .

ويمكن لهذه السياسة ان تشكل ضغطا قويا على الملاك الادارى الحالي . اما تأثيرها على الانتاج المحلي للاغذية في المديين القصير والطويل فينبغي ان يكون موضع دراسة دقيقة ومتأنيّة .

وتتضمن خطة التنمية الخمسية عدة توصيات جيدة اخرى من اجل تحسين السوق . أما التوصيات المتعلقة بمرافق النقل ، كتحسين المرفأ والطرقات ، فينبغي ان تعطى الاولوية . وأول ما تقوم عليه حالة الامن الغذائي هو سياسة سليمة لانتاج الاغذية وثانيا نظام جيد الفعالية للتسويق والتوزيع.

مرفـــــــــق

الجدول ١- استهلاك الغذاء في جمهورية اليمن الديمقراطية في ١٩٧٢/١٩٧٣

كيلوغرامات/فرد/سنة

السلع	عدن	المناطق الريفية
القمح (مكافئ القمح)	١٠٥ر٢٧	٨٠ر٨٤
الحبوب (حمراء)	٧ر٥٤	٣ر٦٠
حليب (مكافئ الحليب)	٥٦ر٦٤	٢٤ر٣٣
اسماك	١٠ر٨٣	٨ر٣٨
بيض (بالعدد)	١٧ر٠٠	٧ر٠٠
رز	٢٤ر٩٠	٣٦ر٠٠
الذرة الرفيعة والدخن	٢ر٧٠	١٠ر٣٣
السكر	-	-
زيوت نباتية	-	-
بطاطا	٨ر٧٦	٣ر٤٢
بندورة	١٧ر٤٠	٩ر٠٠
بصل	٦ر١٣	٧ر٨٥
ملفوف وقرنبيط	١ر١٤	٥٨ر
فلفل	٣ر٥٦	١ر٨١
باذنجان	٣ر٩٧	٣ر٨٣
موز	١٩ر٣	٦ر٤١
بطيخ بأنواعه	٤ر٧٠	صفر
سمسم	٦ر٢١	٩ر٨٥
بابايا	٢ر٧٨	صفر
تمور	٢ر٩٠	٩ر٧٠
ليمون	١ر٩٠	٨٣ر
تبغ	١ر٥٦	٩٥ر

المصدر: Country-wide Agro- and Socio-economic Study,

المجلد ٨ المرفق ١٤، مسح الاسر، دار الهندسة، مهندسون ومحاربون، بيروت، لبنان، تموز/يوليو ١٩٧٤.

الجدول ٢ - الاستهلاك الفردى من الاغذية في الجمهورية العربية اليمنية في ١٩٧٢/١٩٧٣

كيلوغرامات/سنة

السلع	المتوسط ١٩٧٢/١٩٧٣
حبوب مختلفة	١٤٧ر٠٠
قمح	٢٤ر٠٠
رز	١ر١٠
بطاطا	٨ر٣٣
فواكه وخضراوات	٨ر٣٣
زيوت نباتية	٨ر٣٣
سكر	٣ر٠٠
بقول جافة	٠ر٧٥
حليب	٥٥ر٠٠
اسماك	٦ر٦٦
لحوم	١ر٠٠
بيض (بالعدد)	١٨ر٣٣

المصدر: تقدير هيئة التنمية المركزية Central Development Agency ، البرنامج الثلاثي ، ١٩٧٢/١٩٧٣ - ١٩٧٥/١٩٧٦ ، صنعاء.

تين والدهن في العالم وفي جمهورية اليمن الديمقراطية
سنية عن الفترة ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٤

١٩	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	معدل النمو
					السعرات لكل فرد يوميا ـ بالعدد					
٢	٢٤٣٨	٢٤٤٢	٢٤٨٧	٢٤٩٥	٢٥٤٥	٢٥٥٩	٢٥٣٣	٢٥٣٧	٢٥٦٣	٥٠٧ر٠
٢	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٠٨	١٨٤٢	١٧٣٠	١٩٤٨	١٩٩٢	٢٠١٥	١٩٧٤	٤٠٩ر٠-
٢	٢٢٣٦	٢٢٠٧	٢٢٨٣	٢٢٢٧	٢٢٤٥	٢١١٨	٢٠٢٨	٢٠٤٥	٢٠٢٨	١٧١ر٠-
					البروتين لكل فرد يوميا ـ بالغرامات					
٦	٦٥ر٩	٦٦ر١	٦٧ر٤	٦٧ر٢	٦٨ر٦	٦٨ر٧	٦٨ر٢	٦٧ر٠	٦٨ر٧	٣٨٧ر٠
٦	٦١ر١	٦٠ر٧	٥٨ر٠	٥٥ر٤	٥٢ر٠	٥٩ر٧	٦٠ر٤	٦٠ر٧	٥٩ر٤	٨١٠ر٠-
٥	٥٦ر٥	٥٤ر٣	٥٦ر٠	٥٥ر٤	٥٤ر٣	٥٤ر٥	٥٠ر٧	٥٢ر٧	٥١ر٩	٠٤٣ر٠
					الدهون لكل فرد يوميا ـ بالغرامات					
٥	٥٧ر٩	٥٨ر٥	٥٩ر٤	٥٩ر٥	٦٠ر٦	٦١ر١	٦٠ر٩	٦٠ر٨	٦١ر٣	٧٣١ر٠
٣	٣٠ر١	٣٠ر٤	٢٩ر٠	٢٦ر٥	٢٥ر٥	٢٨ر٦	٢٩ر١	٣٠ر٦	٣٠ر٠	٠٦٨ر٠-
٤	٤٧ر٧	٤٦ر٦	٤٧ر٥	٤٦ر٢	٤٥ر٩	٤٣ر٩	٤٢ر٧	٤١ر١	٤٢ر٣	٢٣٦ر٠-

ة الاغذية والزراعة ، روما ، ١٩٧٧ .

الجدول ٤- معدل نمو في الاستهلاك الفردي من السلع الغذائية الرئيسية للفترة ١٩٦١/١٩٦٥-١٩٧٦ في الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية

السلع	معدل النمو	
	الجمهورية العربية اليمنية	جمهورية اليمن الديمقراطية
منتجات نباتية	١ر٢٣٩	-٠ر٨٤
منتجات حيوانية	-١ر٧٨١	-١ر٧٠
حبوب	-٠ر٤٣٩	٠ر٨٨
درنيات ونباتات الجذور	٤ر٥١	-١٩ر٦٢
بقول	٣ر٢٤	-١١ر٩٩
خضروات وانواع البطاطين	٧ر٠٣	١ر٤٠
فاكهة (بما في ذلك البطاطين بأنواعه)	٥ر٥١	-٠ر٦٧
منبهات	١٢ر٦٣٩	٢ر٩٣
توابل		٥ر٨٦
لحوم واحشاء	-٢ر٠٥٢	-٢ر٧١
بيض	٠ر٠	-٤ر٧٩
زيوت وشحوم	٧ر٠٢٥	-١ر١٦٩
حلل المصارات السكرية	٢ر١٣٣	-٧ر٧١٩
حليب ومنتجات الالبان (بما في ذلك الزبد)	-٢ر١٥٢	-٣ر٩٤١
أغذية سمكية	٨ر٧١٦	٢ر٩٩

المصدر: محسوب من واقع وبيانات كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية، تحليل الامداد الغذائي (07/06/79).

الجدول ٥- القيمة التقريبية لاستهلاك الفرد من الاغذية* في جمهورية اليمن الديمقراطية (المتوسط عن سنتي ١٩٧٥-١٩٧٦) حسب اسعار التجزئة لسنة ١٩٧٧**

السلعة	الكمية كيلوغرامات/سنة	سعر التجزئة فلس/كيلوغرام	القيمة دينار يمني
قمح	٦٠ر٢	١٠٤	٦ر٣
رز	١٩ر٧	١٩٨	٣ر٩
حبوب مطحونة	٦٠ر٥	٨٠	٤ر٥
سكر	١٣ر٩	٢٢٠	٢ر٩
بقول ورودنيات	٥ر٠	١٥٠	٠ر١
بطاطس	١ر٠	١٠٠	٠ر١
خضروات	٣٢ر٨	٨٦	٢ر٨
فواكه	٧١ر٧	٣٩	٢ر٨
لحوم	١٠ر٣	١٣٢٥	١٣ر٦
اسماك	٢٢ر١	١٥٠	٣ر٣
حليب (مكافئ الحليب)	٤٩ر٥	١٠٠	٥ر٠
بيض	٠ر٨	٥٧٨	٠ر٥
زيوت نباتية	٣ر٠	٣٧٤	١ر١
شحوم حيوانية	٤ر٥	٤٥٠	٢ر٠
المجموع			٤٢ر٩ (١٤٢ دولارا امريكيا)

* ما عدا المنبهات والتوابل والمشروبات .

** اسعار التجزئة لسنة ١٩٧٦ للذرة الرفيعة والاسماك والخضروات الدارجة .

*** الدولار الامريكي = ٣٤٤ فلسا .

المصدر: - كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية ، منظمة الاغذية والزراعة ، غير منشورة ، روما ، ١٩٧٩ .
- مصادر وطنية ، غير منشورة .

الجدول ٦- القيمة التقريبية لاستهلاك الفرد من الاغذية* في الجمهورية العربية اليمنية (المتوسط عن سنتي ١٩٧٥-١٩٧٦) حسب اسعار التجزئة لسنة ١٩٧٦

السلعة	الكمية كيلوغرامات/سنة	سعر التجزئة فلس/كيلو غرام	القيمة بالريالات
قمح	٠ر٥٤	١٦٥	٨٩ر١
رز	١ر١	٣٤٢	٣ر٨
حبوب مختلفة	٩ر١٣٧	١١٣	١٥٥ر٨
سكر	٢ر١١	٢٧٥	٣٠ر٨
جذور ودرنيات	٢ر١١	١٩٦	٢٢ر٠
بقول	١ر١٢	٤٠١	٤٨ر٥
خضراوات	١ر٣٠	٣٠٤	٩١ر٥
فواكه	٣ر٢٦	٢٥٠	٦٥ر٨
لحوم واعشاء	٨ر١٤	١٦٤٤	٢٤٣ر٣
اسماك	٣ر٠	٢٠٠	٦ر٠
حليب (مافي ء الحليب)	٥ر٦٢	١٤١	٨٨ر١
بيض	٥ر٠	١٦٢٠	٨ر١
زيوت نباتية	١ر٢	٤٦٧	٩ر٨
شحوم حيوانية	٥ر٠	٤٠٠	٢ر٠
المجموع			١٩٠٨٦٥ دولار امريكيا

* ما عدا المنبهات والتوابل والمشروبات

** مع افتراض ان اسعار التجزئة للرز والتوابل والفواكه الطازجة والزيوت النباتية والشحم الحيواني مساوية لسعر الاستيراد زائدا خمسون في المائة.

*** الدولار الامريكي = ٤ر٥٦٣ ريالا

المصدر: كتوفشبكة الحاسبات الالكترونية، منظمة الاغذية والزراعة، غيرمنشورة، روما، ١٩٧٩.
- الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٧٥/١٩٧٦، الجمهورية العربية اليمنية.
- الكتاب السنوي للتجارة، منظمة الاغذية الزراعة، ١٩٧٦.

الجدول ٧- تركيب سكان الجمهورية العربية اليمنية* (تعداد شباط/فبراير ١٩٧٥)

مجموع العمر	النسبة المؤية للذكور	النسبة المئوية للاناث
صفر - ٤	١٧ر٩٦	١٦ر٢٤
٥ - ٩	١٩ر٣٨	١٦ر٤٠
١٠ - ١٤	١٣ر٢٧	١٠ر٦١
١٥ - ١٩	٧ر٣٤	٨ر٤١
٢٠ - ٨٠+	٤٢ر٠٥	٤٨ر٣٤

* مجموع السكان : ٢٥٦٦ ذكور
٢٤٧١ اناث

المصدر: النمو السكاني ، المرفق الاول ، شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الاغذية والزراعة ، بيروت ، ١٩٧٨ .

الجدول ٨- المقادير الموصى بتناولها من المواد الغذائية

العمر	وزن الجسم بالكيلوغرامات	الطاقة (١) كيلوكالوري	الطاقة (١) ميجاجول	بروتين (١) (٢) بالغرامات
الاطفال	٧ر٣	٨٢٠	٣ر٤	١٤
١ - ٣	١٣ر٤	١ ٣٦٠	٥ر٧	١٦
٤ - ٦	٢٠ر٢	١ ٨٣٠	٧ر٦	٢٠
٧ - ٩	٢٨ر١	٢ ١٩٠	٩ر٢	٢٥
المراهقون				
١٠ - ١٢	٣٦ر٩	٢ ٦٠٠	١٠ر٩	٣٠
١٣ - ١٥	٥١ر٣	٢ ٩٠٠	١٢ر١	٣٧
١٦ - ١٩	٦٢ر٩	٣ ٠٧٠	١٢ر٨	٣٨
المراهقات				
١٠ - ١٢	٣٨ر٠	٢ ٣٥٠	٩ر٨	٢٩
١٣ - ١٥	٤٩ر٩	٢ ٤٩٠	١٠ر٤	٣١
١٦ - ١٩	٥٤ر٤	٢ ٣١٠	٩ر٧	٣٠
البالغون				
(معتدلو النشاط) البالغات	٦٥ر٠	٣ ٠٠٠	١٢ر٦	٣٧
(معتدلات النشاط)	٥٥ر٠	٢ ٢٠٠	٩ر٢	٢٩
الحوامل				
(في النصف الاخير من الحمل		٣٥٠+	١ر٥+	٣٨
المرضعات				
(في الاشهر الستة الاولى)		٥٥٠+	٢ر٣+	٤٦

المصدر: Nutrient Newsletter, Vol. 12, No. 3-4, July-December 1974.

(١) الاحتياجات من الطاقة والبروتين Energy and Protein Requirements
تقرير لفريق الخبراء المشترك بين منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، منظمة الاغذية والزراعة، روما، ١٩٧٢

(٢) على شكل بروتين البيض او الحليب.

الجدول ٩ - المتوسط الموصى بتناوله من الطاقة والبروتين (١) للفرد في الجمهورية العربية اليمنية

طاقة السعرات/ يوم	بروتين * غرامات/ يوم
٢٢٢٢	٢٨

* الاجمالي الموصى به من البروتين هو ٧٢ر٢ غراما حسب السيد م. جليلاتي في مؤلفه "الغذاء والسكان في الجمهورية العربية السورية" من منشورات مؤتمر مشاكل الغذاء في الوطن العربي ، الكويت ١٩٧٨.

المصدر: محسوب باستخدام " المقادير الموصى بها من المواد الغذائية" ، المصدر السابق.

(١) على شكل بروتين من البيض او الحليب.

ملاحظة: في حساب متوسط المقادير اللازمة للفرد ، جرى على نحو منفصل حساب مقادير الطاقة والبروتين الموصى بها لكل فئة حسب العمر والجنس، ثم جرى جمع المقدارين وقسمة الناتج على مجموع السكان.

الجدول ١٠- تركيب السكان في جمهورية اليمن الديمقراطية في ١٩٧٥

فئات العمر والجنس	العدد بالآلاف	النسبة الى المجموع
مجموع السكان	١٦٦٠	١٠٠ر٠
ذكور	٨٤٠	٥٠ر٦
اناث	٨٢١	٤٩ر٤
صفر - ٤ سنوات		١٨ر٤
٥ - ١٤		٢٦ر٢
١٥ - ١٩		١٠ر٢
٢٠ - ٦٥+		٤٥ر١

المصدر: "دراسة القطاع الزراعي" (Agriculture Sector Study) ، جمهورية اليمن الديمقراطية، المرفق ١، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١٩٧٨.

الجدول (١١)- المتوسط الموصى بتناوله من الطاقة والبروتين (١) للفرد في جمهورية اليمن الديمقراطية

الطاقة سعرات/ يوم	البروتين * غرامات/ يوم
٢٢٥٢	٢٩

* مجموع البروتين الموصى به هو ٢ر٧٢ غراما حسب السيد م. جليلاتي، المصدر السابق.

المصدر: محسوب باستخدام "المقادير الموصى بها من المواد الغذائية Recommended Intakes of Nutrients"، المصدر السابق ذكره.

ملاحظة: الاجراء المتبع هو نفسه الذي سبق اتباعه في الجدول ٩.

الجدول ١٢- استخدامات المتطلبات الغذائية في الجمهورية العربية اليمنية
بآلاف الأطنان سنويا

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
السكان	٥٠٣٧	٥٦١٤	٦٢٥٨	٧٠٣٢	٧٩٥٥	٩١٠٠
حبوب	٨٦٦	٩٦٥	١٠٧٦	١٢٠٩	١٤٦٨	١٥٦٤
لحوم حمراء	١٢٣	١٣٧	١٥٣	١٧٢	١٩٥	٢٢٣
حليب	٢٣٢	٢٥٨	٢٨٨	٣٢٣	٣٦٦	٤١٩
اسماك	١١١	١٢٤	١٣٨	١٥٥	١٧٥	٢٠٠
بيض	٢٠	٢٣	٢٥	٢٨	٣٢	٣٧
خضراوات	٢٩٠	٣٢٤	٣٦١	٤٠٦	٤٥٩	٥٢٥
فواكه	٣٢٤	٣٦١	٤٠٢	٤٥٢	٥١١	٥٨٥
بقول	١٨	٢٠	٢٣	٢٦	٢٩	٣٣
زيوت نباتية	٥٠	٥٦	٦٣	٧٠	٨٠	٩١
سكر	٧٤	٨٢	٩١	١٠٣	١١٦	١٣٣
جذور ودرنيات	١٨	٢٠	٢٣	٢٦	٢٩	٣٣

المصدر: محسوب من الجدول ٧ الوارد في النص.

الجدول (١٠٣-) استاطات المتطلبات الغذائية في جمهورية اليمن الديمقراطية
بآلاف الاطنان سنويا

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
السكان	١٦٠٠	١٩٣٣	٢٢٥٨	٢٦٤٢	٣٠٨٧	٣٥٨٥
حبوب	٢٧٥	٣٣٢	٣٨٨	٤٥٤	٥٣٠	٦١٦
لحوم حمراء	٣٩	٤٧	٥٥	٦٤	٧٥	٨٧
حليب (طازج ومكافيء الحليب)	٧٤	٨٩	١٠٤	١٢٢	١٤٢	١٦٥
اسماك	٣٥	٤٣	٥٠	٥٨	٦٨	٧٩
بيض	٦	٧	٨	١٠	١٢	١٣
خضراوات	٩٢	١١١	١٣٠	١٥٢	١٧٨	١٠٦
فواكه	١٠٣	١٢٤	١٤٥	١٧٠	١٩٩	٢٣١
بقول	٦	٧	٨	١٠	١٢	١٣
زيوت نباتية	١٦	١٩	٢٣	٢٦	٣١	٣٦
سكر	٢٣	٢٨	٣٢	٣٨	٤٤	٥٢
جذور ودرنيات	٦	٧	٨	١٠	١٢	١٣

المصدر: محسوب من الجدول ٧ الوارد في النص .

٤ ومعدل نمو السنوى للسلع الغذائية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٦

(بالآلاف الأطنان المترية)

السلع	١٩٦١	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	معدل النمو السنوى
ذرة صفراء	١٢١	١٢٤	١٣٤	١٢٥	١٢٦	١٢٣	١٣٤	١٣٨	١٣٣	١٣٥	٠٦٣٠
قمح	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	٠٢٠
ذرة رفيعة وبيضاء	٦١	٦٥	٦٨	٧١	٧٣	٧٤	٧٦	٧٨	٨٠	٨٢	٠٢٠
شعير	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	٠٠٠
بقول	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٠٠٠
بذرة السمسم	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٠٠٠
بذرة القطن	٠٦	١٧	٧٥	٠٧	٠٥	٠٥	٠٦	٠٦	٠٦	٠٦	٠٠٠
بن أخضر	٥١	٠١	١١	١١	٥١	٨١	٠٢	٢١	٢١	٢١	٠٥٠
خضراوات طازجة	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٠٠٠
تمور	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٠٠٠
لحوم دجاج	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	٠٠٠
لحوم حمراء	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	٠٠٠
حليب	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٠٠٠
أسماك	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٠٠٠

المصدر : كشوف الإلكترونية ، منظمة الاغذية والزراعة ، ١٩٧٧ .

الجدول ١٥ - مستوى الانتاج ومعدل نموه السنوى للسلع الغذائية الرئيسية
في الجمهورية العربية اليمنية للفترة ١٩٦١ - ١٩٧٦

(بآلاف الاطنان المترية)

١٩٦١-١٩	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	معدل النمو السنوى
	١٠	١٠	١١	١٠	٩	٣٢	٨٠	٨٠	٨٤	١٠٧	١٠٤	٢٥ر٠٨٧
	٢٣	٢٥	٢٧	٣٠	٣٥	٣٠	٥٠	٥٠	٧١	٧٨	٩٠	٠ر٠٤٤
٢	٩٣٥	١٠٠٠	٩٥٠	٩٧٠	٦٨٠	٩٨٤	١٠٢٠	٩٠٠	٧٢٠	١٥٧٠	١٦٠٨	٣ر١٩٥
١	١٤٢	١٤٥	١٤٧	١٤٥	١٦٠	١٥٤	١٧٨	١٦٤	٢٣٠	٢٢٠	٢٣٥	٤ر٩٨٤
	٤٢	٤٢	٤٠	٤٠	٥٠	٦٠	٦٠	٥٦	٦٤	٨٤	٩١	٧ر٩٤٨
	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٦	٢ر٢٨٧
	١	٠	٣	٢	١	٧	١٠	١٢	١٣	١٧	١٧	٢٦ر٧٨٤
	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٧	٧	٧	٦	٥ر١٧٣
٧	٨٠	٧٠	٦٥	٦٠	٥٠	١٠٠	١٣٧	١٥٠	١٥٠	١٦٨	١٩٣	١١ر٠٨٢
٦	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٥	٦٠	٦٥	٧٠	٠ر٩٨٩
	١ر٣	١ر٣	١ر٣	١ر٣	١ر٤	١ر٤	١ر٤	١ر٥	١ر٥	١ر٥	١ر٥	٢ر٠٠٦
	٥٨	٦٠	٥٨	٤٩	٥١	٥٨	٥٦	٦٠	٦٣	٦٤	٦٤	٠ر٧٩٨
٢	٢٢٥	٢٤١	٢٢٠	١٨٤	١٨٥	٢١٦	٢٢٧	١٧٩	٢٣٥	٢٣٩	٢٤١	٠ر٠٩٠
	٧	٧	٧	٧	٧ر٦	٨ر٤	٩ر٣	١٠ر٠	١١ر٥	١١ر٥	١١ر٥	٥ر٨٠٥

شبكة الحاسبات الالكترونية ، منظمة الاغذية والزراعة ، ١٩٧٧ ، المصدر السابق .

الجدول ١٦ - معدل نمو كمية صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية
في جمهورية اليمن الديمقراطية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	معدل النمو
حبوب (اجمالي)	٢٠٢٦٨٠	٨٧٨٢٠	٩٥٤٩٠	١٢٦٠٢٠	١٤٨٤٦٠	٨٥٥٧٠	١١٦٣٦٠	-٤ر٤٥٢
قمح ودقيق ومكافئ القمح	١٣٤٨٦٦	٥٩٦٨٣	٦٥٦٩٠	٩٠٧٦٢	٩٩٨٧١	٥٢٥٨١	٧٦٧٧١	-٥ر٣٠٠
رز	٣٧١٦٣	١٩٤٢٦	١٧٧١٤	٢٦٩٣٤	٣٣٧٧٢	٣٢٩٩٥	٣٣٩٨٦	٥ر٢٦٤
سكر (اجمالي) ، مكافئ السكر الخام	٣٧٥٤٤	٢٨٥٤٥	٢٩٣٧٣	٢٨٨٥٧	٢٨١٦٥	٢٥٧٣٤	١٩٤٩٤	-٧ر٦٠٧
بقـــول	٣٠٩٩	٢٨٨٣	٢٨٥٦	٢٨١٢	٢٥٢٥	٢٧٠٠	١٢٦٥	-٩ر٩٧٥
لحوم حمراء (آلاف الاطنان)	٦	٦	٥	٤	٣	٣	٤	-١٠ر٥٢٣
حليب (مكافئ) ، الحليب الطازج (آلاف الاطنان المترية)	٢٣٤	١٢٤	١٢٠	١٢٧	٢٦	٢٦	٤٥	-٢٩ر٠٢٥
لحـوم دجـاج	٢١٢	١٨٩	١٥٦	١١٩	١١٨	٦٩	١٠٠	-١٤ر٩٩٤
بيض دجـاج	٢٩	٧٣	١٧١	١٧٠	١٥١	٥٨	١٥٠	١٦ر٧٨٩
زيوت نباتيـة	٤٦٥	٢٠٠	٦١٢	٧٣٦	٢٩٠٢	٧٥٨	٨٧٠	٢٤ر٣٤٣
اســـماك	-٤٢٠٠	-٦٦٠٠	-١٥٥٠٠	-١٢٧٠٠	-١٦٠٠٠	-٦١٠٠	-٧٨٠٠	-١٣ر٢٧٦

المصدر : محسوب من كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة ، غير منشورة ، روما ، ١٩٧٧.

الجدول ١٧ - معدل نمو كمية صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦

(بالاطنان المترية)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	معدل النمو
حبوب (اجمالي)	١٠٨٨٧٠	١١٠٢٦٠	١٦٥٧٢٠	١٩٨٣٥٠	١٥٧٧٦٠	٢٠٩٧٠٠	٣٤٤٣٤٠	١٨ر٢٣٨
قمح ودقيق (مكافئ القمح)	١٠٣٨٦٨	١٠٥٢٥٩	١٥٥٤٢٦	١٧٦٥٨٤	١٢٤١٢٣	١٩٧١٦٤	٣٣٨٣٤٠	١٧ر٧٤٢
رز	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٨٨٢٨	٢١٤٥	٤٤٢٤	٦٢٧٨	٦٠٠٠	١ر١١٨
سكر	٥٤٥٦٧	٥٢٩٧٢	٤١٤٥٨	٦٥٦٧٣	٥٧٩٤٦	٥٥٣٨٧	١١٤١٣٥	١٢ر٠٢١
لحوم حمراء (بالاف الاطنان المترية)	٢	١	٢	١	٢	١	٢	٠
حليب (المكافئ الطازج) (بالاف الاطنان المترية)	٢٨	١٠	١٢	١٩	١٩	٤٤	٥٤	٢١ر٢٤٠
لحوم دجاج	-	-	-٤	٤٢	٢٧	٧٤	١٢٠٠	٢٣١ر١٤٨
بيض دجاج	-	-	-	١٣	١٣٢	٨٥	-	١٥٥ر٧٠٤
زيوت نباتية	١٣٢	٣٣٥	-	-	-	-	-	-
اسماك	-	-٤٠٠	-١٠٠	-٣٠٠	-٣٠٠	-٣٠٠	-٣٠٠	٠ر٠٤٨

المصدر : محسوب من كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة ،غير منشورة ، روما ، ١٩٧٧.

الجدول ١٨ - معدل النمو في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية للفترة ١٩٧٠-١٩٧٦

السلع	نسبة الاكتفاء الذاتي							معدل النمو
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	٧٠-١٩٧٦
حبوب (اجمالي)	٠ر٨٩	٠ر٩٢	٠ر٨٨	٠ر٨٥	٠ر٨٦	٠ر٨٥	٠ر٧٦	- ٢ر٣١٩
مكافئ القمح	٠ر٢٠	٠ر٢٤	٠ر١٤	٠ر٢٢	٠ر٣٦	٠ر٢٢	٠ر١٣	- ١ر٨٤٦
رز	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠٠
سكر	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠٠
بقول	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	٠ر٩٩	٠ر٩٩	١ر٠٠	- ٠ر١٠٧
لحوم حمراء	٠ر٩٦	٠ر٩٨	٠ر٩٦	٠ر٩٨	٠ر٩٧	٠ر٩٨	٠ر٩٧	+ ٠ر١٤٨
حليب (مكافئ طازج)	٠ر٩١	٠ر٩٧	٠ر٩٧	٠ر٩٥	٠ر٩٥	٠ر٨٥	٠ر٨٢	- ٢ر١١٠
لحوم دجاج	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	٠ر٦٧	- ٤ر٢٠٠
بيض دجاج	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	٠
زيوت نباتية	٠ر٩٠	٠ر٨٥	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	١ر٠٠	٠
اسماك	١ر٠٠	١ر٠٥	١ر٠١	١ر٠٣	١ر٠٣	١ر٠٣	١ر٠٣	٠ر٢٤٩

المصدر : محسوب من كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة ، غير منشورة ، روما ، ١٩٧٧ .

الجدول ١٩ - معدل النمو في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في جمهورية اليمن الديمقراطية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٦

السلع	نسبة الاكتفاء الذاتي							معدل النمو
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	٧٠-١٩٧٦
حبوب (اجمالي) (١)	ر٠	٠ر٥٢	٠ر٥٢	٠ر٤٥	٠ر٤٢	٠ر٥٧	٠ر٤٧	- ٠ر٨٥٠
مكافئ القمح (١)	٠ر٠	٠ر١٨	٠ر١٠	٠ر١٦	٠ر١٥	٠ر٢٨	٠ر٢٤	١٣ر٥٩٩
رز	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠٠
سكر	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠٠
بقول	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠	٠ر٠٠٠
لحوم حمراء	٠ر٥٤	٠ر٥٤	٠ر٦٢	٠ر٧٥	٠ر٧٧	٠ر٧٧	٠ر٧١	٦ر٤٣٩
حليب (مكافئ طازج) (١)	ر٠	٠ر٣١	٠ر٣١	٠ر٣٠	٠ر٦٨	٠ر٦٣	٠ر٤٩	١٦ر١٢٣
لحوم دجاج	٠ر٨٥	٠ر٨٧	٠ر٨٩	٠ر٩٢	٠ر٩٢	٠ر٩٥	٠ر٩٣	١ر٧٢٥
بيض دجاج	٠ر٩٨	٠ر٩٩	٠ر٩٣	٠ر٨٩	٠ر٩٠	٠ر٩٦	٠ر٩١	- ٠ر٤٥٢
زيوت نباتية	٠ر٦٣	٠ر٨١	٠ر٨١	٠ر٦٩	٠ر٢٦	٠ر٥٨	٠ر٥٥	- ٧ر٥٩٥
اسماك	١ر٠٤	١ر٠٦	١ر١٥	١ر١١	١ر١٣	١ر٠٥	١ر٠٦	- ٠ر٠٧٣

المصدر : محسوب من كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة ، غير منشورة ، روما ، ١٩٧٧ .

(١) معدل النمو للفترة ١٩٧١- ١٩٧٦ .

الجدول ٢٠ - الامداد الفردى اليومى فى جمهورية اليمن الديمقراطية من السعرات الحرارية والبروتين والشحم (المتوسط السنوى ١٩٧٥ - ١٩٧٧)

السلعة	سعرات (عدد)	بروتينات (غرامات)	شحوم (غرامات)
قمح (مكافىء القمح)	٥٠٥	١٤ر٨	٢ر٠
رز (ابيض)	١٩٧	٣ر٤	٠ر٤
حبوب خشنة	٤٥٧	١٢ر٢	٤ر٩
سكر	١٤٣	-	-
جذور	١	-	-
بقول	١٠	٠ر٦	١ر٠
خضر	٢٠	١ر٣	٠ر٢
فاكهة	١٧٨	١ر٨	٠ر٥
لحوم واحشاء	٥٦	٣ر٧	٤ر٥
اسماك	٥٨	٩ر١	٢ر١
بيض	٣	٠ر٣	٠ر٢
حليب (مكافىء الحليب)	٧٠	٤ر٢	٣ر٩
زيوت نباتية	٧٣	-	٨ر٢
شحوم حيوانية	٩٠	١ر٠	١ر٠
سلع اخرى	٣٦	١ر٥	١ر٦
المجموع	١٨٩٧	٥٤ر٠	٣٨ر٧

المصدر : كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية ، غير منشورة ، منظمة الاغذية والزراعة ، روما ، ١٩٧٩ .

الجدول ٢١ - كمية وقيمة المأخوذ الفردى الموصي به من الاغذية في جمهورية اليمن الديمقراطية

السلعة	الاستهلاك الفردى كيلوغرامات/ سنة	السعر (١) فلس/كيلوغرام	القيمة بالدينار اليمني
حبوب			
قمح	٨١	١٠٤	٨ر٤
ذرة رفيعة ودخن	٦٥	٨٠	٥ر٢
رز	٢٦	١٩٨	٥ر١
لحوم	٢٤	١٣٢٥	٣١ر٨
حليب	٤٦	١٠٠	٤ر٦
اسماك	٢٢	١٥٠	٣ر٣
بيض	٤	٥٧٨	٢ر٣
خضر	٥٨	٨٦	٥ر٠
فاكهة	٦٤	٣٩	٢ر٥
بقول	٤	١٠٠	٠ر٤
زيوت نباتية	١٠	٣٧٤	٣ر٧
سكر	١٥	٢٢٠	٣ر٣
جذور ودرنيات	٤	١٥٠	٠ر٦
المجموع			٧٦ر٢ (٢٢٢ دولارا) *

المصدر: محسوب من واقع الجدولين ٢ و ٩ بالجزء الاول من هذه الدراسة ومن قائمة اسعار السلع الغذائية ، ١٩٧٧ (غير منشورة).

(١) حسب أسعار التجزئة لسنة ١٩٧٧.

* الدولار الامريكي = ٣٤٤ فلسا .

الجدول ٢٢ - المساحة المخطط لزراعتها بالمحاصيل فى جمهورية اليمن الديمقراطية حسب الخطة الخمسية (١٩٧٥-١٩٧٩)

بالآلاف الفدادين

المحاصيل	١ ١٩٧٥/٧٤	٢ ١٩٧٦/٧٥	٣ ١٩٧٧/٧٦	٤ ١٩٧٨/٧٧	٥ ١٩٧٩/٧٨	معدل النمو
حبوب ، اجمالي	١٤٦	١٥٢	١٥٩	١٦٧	١٧٥	G = ٤ر٦٧٠
قمح	٢٨ر٨	٣١ر٦	٣٥ر٤	٤٠ر٢	٤٥ر٠	G = ١١ر٩٩٩
ذرة رفيعة ودخن	١١٢ر٠	١١٥ر٠	١١٨ر٠	١٢١ر٠	١٢٤ر٠	G = ٢ر٥٧٦
شعير	٣ر٢	٣ر٤	٣ر٦	٣ر٨	١ر٠	G = ٥ر٧٣٣
حبوب اخرى	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	
اجمالي المحاصيل النقدية	٣٣ر٥	٣٤ر٥	٤٠ر٥	٤٥ر٦	٥١ر٧	G = ١٢ر١٥١
قطن	٣٢ر٠	٣٥ر٠	٣٩ر٠	٤٤ر٠	٥٠ر٠	G = ١١ر٨٦٧
تبغ	١ر٥	١ر٥	١ر٥	١ر٦	١ر٧	G = ٣ر١٩٨
بطاطا	ر٥	ر٥	ر٥	ر٦	ر٧	G = ٨ر٩٢٩
خضر ، اجمالي	٩ر٥	١٠ر٣	١١ر٣	١٢ر٥	١٤ر٠	G = ١٠ر١٧٦
قرعيات ، اجمالي	٢ر٢	٢ر٥	٣ر٠	٣ر٧	٤ر٥	G = ٢٠ر٠٠٠
علف ، اجمالي	١٨ر٣	١٩ر٤	٢٠ر١	٢١ر٥	٢٣ر٠	G = ٥ر٧٥٩
ذرة رفيعة	١٤ر٢	١٣ر٧	١٣ر١	١٢ر٦	١٢ر٥	G = ٣ر٣٣٠
برسيم حجازى	٤ر٠	٥ر٥	٦ر٥	٧ر٤	٨ر٠	G = ١٨ر٣٢٩
اعلاف اخرى	١ر٠	٠ر٢	٠ر٥	١ر٥	٢ر٥	G = ١٣٢ر٨٥٩
سمسم	١٠ر٢	١٠ر٢	١٠ر٣	١٠ر٤	١٠ر٥	G = ٠ر٧٧٦
اجمالي اشجار الفاكهة	١٣ر٨	١٣ر٨	١٣ر٩	١٤ر١	١٤ر٣	G = ٠ر٩٣١
بن	١ر٥	١ر٥	١ر٥	١ر٥	١ر٥	
موز	١ر٦	١ر٦	١ر٦	١ر٧	١ر٨	G = ٣ر٠٠٦
بابايا	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٩	١ر٦	G = ١٠ر١٢٧
تمور	١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٠	
محاصيل اخرى	١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٠	

الجدول	١٩٧٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ٢٠٠٠
	١ر١ ١ر٢ ١ر٣ ١ر٤ ١ر٥ ١ر٦ ١ر٧ ١ر٨ ١ر٩ ٢ر٠	٢ر١ ٢ر٢ ٢ر٣ ٢ر٤ ٢ر٥ ٢ر٦ ٢ر٧ ٢ر٨ ٢ر٩ ٣ر٠

الجدول ٢٣ - معدل نمو الانتاج المطلوب للحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي المتحققة في سنة ١٩٧٥ في السلع الغذائية الرئيسية للفترة ١٩٧٥- ٢٠٠٠ في جمهورية اليمن الديمقراطية

السلعة الغذائية	١٩٧٥ الانتاج	١٩٧٥ استهلاك الاغذية المطلوب (بالالف الاطنان)	١٩٧٥ نسبة الاكتفاء الذاتي	الانتاج المقدر حسب مستوى الاكتفاء الذاتي لسنة ١٩٧٥ ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	معدل النمو ١٩٧٥- ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥	١٩٨٥ - ١٩٩٠
حبوب	١٠٠	٢٧٥	٠ر٣٦	١١٩ر٥٢	١٣٩ر٦٨	١٦٣ر٤٤	١٩٠ر٨	٢٢١ر٧٦	٣ر٦	٣ر٢	٣ر٢
لحوم حمراء	١٧	٣٩	٠ر٤٣	٢٠ر٢١	٢٣ر٦٥	٢٧ر٥٢	٣٢ر٢٥	٣٧ر٤١	٣ر٥	٣ر٢	٣ر١
حليب	١٣٩	٧٤	١ر٨٨	١٦٧ر٣	١٩٥ر٥٢	٢٢٩ر٣٦	٢٦٦ر٩٦	٣١٠ر٧٠	٣ر٨	٣ر٢	٣ر٢
اسماك	١٤٦	٣٥	٣ر١٧	١٧٩ر٣١	٢٠٨ر٧٠	٢٤١ر٨٦	٢٨٣ر٥٦	٣٢٥ر٤٣	٤ر٢	٣ر١	٣ر٠
بيض	١ر٤	٦	٠ر٢٣	١ر٦١	١ر٨٤	٢ر٣٣	٢ر٧٥	٢ر٩٩	٢ر٩	٢ر٧	٤ر٦
خضر	٥٧	٩٢	٠ر٦١	٦٧ر٧	٧٩ر٣٠	٩٢ر٧٢	١٠٨ر٥٨	١٢٥ر٦٦	٣ر٥	٣ر٢	٣ر١
فاكهة	٦٣	١٠٣	٠ر٦١	٧٥ر٦٤	٨٨ر٤٥	١٠٣ر٧٠	١٢١ر٣٩	١٤٠ر٩٢	٣ر٨	٣ر١	٣ر٢
بقول	٣	٦	٠ر٦	٣ر٥	٤ر٠٠	٥ر٠	٦ر٠	٦ر٥	٣ر١	٢ر٧	٤ر٦
زيوت نباتية	٦	١٦	٠ر٣٧	٧ر٠٣	٨ر٥١	٩ر٦٢	١١ر٤٧	١٣ر٣	٣ر٢	٢ر٩	٣ر٥

المصدر: محسوب من الجدول (٥) من "خطة التنمية الخمسية" والجدول (١٣) من المرفق.

الجدول ٢٤ - الامداد الفردى اليومى من السعرات الحرارية والبروتين والشحم فى الجمهورية العربية اليمنية
(المتوسط السنوى لفترة ١٩٧٥- ١٩٧٧)

السلعة	السعرات (عدد)	بروتينات (غرامات)	شحوم (غرامات)
قمح (مكافئ القمح)	٤٥٣	١٣ر٣	١ر٨
رز (ابيض)	١١	٠ر٢	-
حبوب خشنة	١ ١٢١	٣٢ر١	١١ر٦
سكر	١١٠	-	-
جذور	٢٢	٠ر٥	-
بقول	١١٢	٧ر٣	٠ر٧
خضر	١٨	١ر٢	٠ر٢
فاكهة	٩٠	٠ر٨	٠ر٣
لحوم واحشاء	٨٢	٥ر٦	٤ر٦
اسماك	٩	١ر٣	٠ر٤
بيض	٢	٠ر١	٠ر١
حليب (مكافئ الحليب)	٨٦	٤ر٧	٥ر٦
زيوت نباتية	٤٣	-	٤ر٨
شحوم حيوانية	١١	-	١ر٢
سلع اخرى	٩	٠ر٦	٠ر٦
المجموع	٢ ١٧٩	٦٧ر٧	٣٣ر٧

المصدر : كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية ، غير منشورة ، منظمة الاغذية والزراعة ، روما ، ١٩٧٩ .

الجدول ٢٥ - انتاج بعض المحاصيل في جمهورية اليمن الديمقراطية في سنة ٢٠٠٠*

(١٢٥ ٠٠٠ هكتار ، غلة البلدان المتقدمة في ١٩٧٧)

المحاصيل	النمط المحصولي ٪	١٩٧٨/١٩٧٩ المساحة المحصولية بالآلاف الهكتارات	الغلة كيلوغرام/ هكتار	الانتاج بالآلاف الاطنان	سنة ٢٠٠٠ المساحة المحصولية بالآلاف الهكتارات	الغلة كيلوغرام/ هكتار	الانتاج بالآلاف الاطنان	الاستهلاك المستصوب بالآلاف الاطنان	الاكتفاء الذاتي	معدل نمو الانتاج
حبوب	٥٧ر٦	٧٠ر٠	١٨٥٧	١٣٠ر٠	٩٩ر٤	-	٢٩٦ر٣	٦١٦ر٠	٠٤٨ر٠	٤ر٢
قمح	١٤ر٨	١٨ر٠	٢٠٠٠	٣٦ر٠	٢٥ر٦	٢١٤٥	٥٤ر٩	٣٧٥ر١	٠١٥ر٠	٢ر١
ذرة رفيعة وصفراء	٤٠ر٨	٤٩ر٦	١٨٠٤	٨٩ر٥	٧٠ر٤	٣٢٩٤	٢٣١ر٩	١٠٤ر٧	٢ر٢٢	٤ر٨
شعير	١ر٣	١ر٦	١٧٥٠	٢ر٨	٢ر٢	٢٨٠٣	٦ر٢			٤ر٠
حبوب اخرى	٠ر٧	٠ر٨	١٢٠٠	١ر٥	١ر٢	٢٧٤٧	٣ر٣			٤ر٠
قطن	١٦ر٥	٢٠ر٠	١٢٥٠	٢٥ر٠	٢٨ر٥	١٥٧١	٤٤ر٨			٢ر٩
بطاطا	٢ر٠	٣ر٠	٥٠٠٠	١ر٤	٠ر٣	٢٢٦١٤	٦ر٨			٢ر٨
خضر	٤ر٦	٥ر٦	١٧٨٥٧	١٠٠ر٠	٧ر٩	٣٥٣٥٤	٢٧٩ر٣			٢ر٨
قرعيات	١ر٥	١ر٨	٥٠٠٠٠	٩٠ر٠	٢ر٦	١٧٨٢٢	٤٦ر٣			٢ر٥
علف الدخن	٤ر١	٥ر٠)			٧ر١					
برسيم حجازي	٦ر٢	٣ر٢)	٥٠٠٠٠	٤٦ر٠	٥ر٤	٢٨٦٥٨	٣٧٢ر٦	-	-	-١ر١
اعلاف اخرى	٨ر٠	١ر٠)			١ر٤					
سمسم	٥ر٣	٢ر٤	٩٥٢	٤ر٠	٦ر٠	٩٥٢	٥ر٧			١ر٨
بن	٥ر٠	٦ر٠	١٣٣٣	٨ر٠	٩ر٠	١٣٣٣	١ر٢			٢ر١
موز	٦ر٠	٧ر٠	٣٠٠٠٠	٢١ر٦	١ر٠	٦٦٠٠٠	٦٦ر٠)			
بلبايا	٣ر٠	٤ر٠	٢٠٠٠٠	٨ر٠	٥ر٠	٢٠٠٠٠	١٠ر٠)			
تمور	٣ر٣	٤ر٠	١٠٠٠٠	٤ر٠	٥ر٧	١٠٠٠٠	٥٧ر٠)			
محاصيل اخرى	٣ر٩	٤ر٧	-	-	٦ر٧	-	-			
اجمالي المساحة المحصولية		١٢١ر٥			١٧٢ر٥					

(يتبع)

الجدول ٢٥ - (تابـــع)

المصدر : محسوب من الجدولين (٤) و (٥) من خطة التنمية الخماسية ، عدن ، ١٩٧٥ ، والجدول (١٣) من المرفق والجدول (١٦) عن كلفة انتاج المحاصيل الرئيسية في وادى تبان ، بالتقرير المحنون (Technical Report No. 1, Project PDY 71/508).

* مع افتراض : النمط المحصولي والكثافة المحصولية لسنة ١٩٧٩ ، فان اجمالي المســـاحة المنتجة في سنة ٢٠٠٠ = ١٧٢٫٥ لكل الف هكتار .

الجدول ٢٦- المقدار المأخوذ من الطاقة والبروتين والشحم في الجمهورية العربية اليمنية للفترة ١٩٦١-١٩٦٥ الى ١٩٧٦

السنة	الطاقة (سعرات العدد يوميا	بروتين (غرامات يوميا)	الشحوم (غرامات يوميا)
١٩٦١-١٩٦٥	٢ ١١٩	٦٩ر٠	٣٦ر٣
١٩٦٦	٢ ١٠٤	٦٥ر٢	٣٣ر١
١٩٦٧	٢ ١١٠	٦٥ر٤	٣٣ر٧
١٩٦٨	٢ ٠٦٣	٦٣ر٣	٣٢ر٣
١٩٦٩	١ ٩٧٩	٥٩ر٦	٢٩ر٢
١٩٧٠	١ ٨٨٧	٥٦ر٩	٢٨ر٥
١٩٧١	٢ ٠٣٢	٦٢ر٩	٣١ر١
١٩٧٢	٢ ٠٣٤	٦٢ر٧	٣١ر٤
١٩٧٣	٢ ١٣١	٦٤ر٦	٣٤ر٢
١٩٧٤	٢ ١٣٩	٦٤ر٨	٣٤ر٦
١٩٧٥	٢ ١٤٣	٦٦ر١	٣٣ر٩
١٩٧٦	٢ ٢٠٢	٦٨ر٤	٣٣ر٦
معدل النمو	٠ر٣٥٠	٠ر١١٠	٠ر٠٤٩

المصدر: كشوف شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة ،غير منشورة ، ١٩٧٩ .

الجدول ٢٧- الاكتفاء الذاتي من الحبوب في الجمهورية العربية اليمنية من سنة ١٩٦١/١٩٦٥ الى سنة ١٩٧٥

(بالاف الاطنان المترية)

السنة	الانتاج				الوارد				الصادر				الاكتفاء الذاتي من الحبوب
	قمح	ذرة رفيعة	شعير	ذرة صفراء	اجمالي	قمح	ذرة رفيعة	شعير	ذرة صفراء	اجمالي	قمح	ذرة رفيعة	شعير	ذرة صفراء	اجمالي	%
١٩٦١/٦٥	٢١	٩٣٣	١٤١	٩	١١٠٤	٢	-	-	-	٢	-	-	-	-	-	١٠٠
١٩٦٦	٢٣	٩٣٥	١٤٢	١٠	١١١٠	٣١	-	-	-	٣١	-	-	-	-	-	٩٧
١٩٦٧	٢٥	١٠٠٠	١٤٥	١٠	١١٨٠	٣٤	-	-	-	٣٤	-	-	-	-	-	٩٧
١٩٦٨	٢٧	٩٥٠	١٤٧	١١	١١٣٥	٣٠	-	-	-	٣٠						٩٧
١٩٦٩	٢٥	٩٧٠	١٤٥	١٠	١١٠٠	٧٥	٢	-	-	٧٧						٩٤
١٩٧٠	٢٦	٦٨٠	١٦٠	٩	٨٧٥	١٠٤	-	-	-	١٠٤						٨٩
١٩٧١	٣٣	٩٨٤	١٥٤	٣٠	١٢٠١	١٠٥	-	-	-	١٠٥						٩٢
١٩٧٢	٥٤	١٠٢٠	١٤٠	١٦	١٢٣٠	١٥٥	١	-	-	١٥٦			-			٨٩
١٩٧٣	٥٠	٩٠٠	١٢٠	٧٠	١١٤٠	١٧٧	٢	-	١٨	١٩٧						٨٥
١٩٧٤	٧١	٧٢٠	٨٥	٨٠	٩٥٦	١٢٤	-	-	٢٩	١٥٣						٨٦
١٩٧٥	٧٨	١٠٠٨	٨٠	٧٩	١٢٤٥	١٩٧	-	-	٦	٢٠٣						٨٦

المصدر: الوارد والصادر: كشف شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة.

الانتاج: كشوف الانتاج الصادرة عن شبكة الحاسبات الالكترونية لمنظمة الاغذية والزراعة.

الجدول ٢٨- الانتاج المسقط والاستهلاك المعياري والاكتفاء الذاتي في سنة ٢٠٠٠ بالجمهورية العربية اليمنية

المحصول	معدل نمو الانتاج ١٩٧٥-١٩٨١	الانتاج المسقط ١٩٨٠/١٩٨١	الانتاج المسقط ٢٠٠٠	الاستهلاك المعياري سنة ٢٠٠٠	نسبة الاكتفاء الذاتي سنة ٢٠٠٠
قمح	١٩ر٨	١٢٨	٦٤٠	٢٩١	٢ر٧١
ذرة	٩ر٨	٢ر١١٠	٥٥١		
ذرة رفيعة ودخن	٩ر٣	١٠٤٢	٥٢١٠	١٣١٩	٤ر٦٨
شعير	١ر٢	٨٣ر٢	٤١٦		
رز	صفر	-	-	٩	صفر
لحوم	٣ر٣	٤٧	٢٣٤	٢٢٣	١ر٠٤
حليب	١ر٢	٣٦٧	١٨٣٥	٤١٩	٤ر٣٨
اسماك	٨ر٥	١٧	٨٦ر٥	٢٠٠	٠ر٤٤
بيض	٢ر٣	٨	١١٧٥	٣٧	٣١ر٧٥
خضر	٣١	٧٠٥	٣٥٢٥	٥٢٥	٦ر٧١
فاكهة	٤ر٨	١٤٢	٧١٠	٥٨٥	١ر٢١
بقول	٢ر٦	١٠٥	٥٢٥	٣٣	١٥ر٩٠
زيوت وشحوم نباتية	١٣ر٨	٩	١١٩	١٠٠	١ر١٩
سكر	صفر	-	صفر	١٣٣	صفر

المصدر: محسوب من "خطة التنمية الخمسية"، الجمهورية العربية اليمنية.

الجدول ٢٩- معدل النمو في عدد الماشية ١٩٦١-١٩٧٧ *

(بآلاف الـــرؤوس)

السنـــة	ابقـــار	اغنام وماعـــز	ابـــل
١٩٦١	١ ٢٨٠	١١ ١٦٠	٥٣
٦٢	١ ٢٧٠	١١ ٢٧٠	٥٣
٦٣	١ ٢٤٠	١١ ٣٨٠	٥٤
٦٤	١ ٢٥٠	١١ ٥٠٠	٥٥
٦٥	١ ٢٦٠	١١ ٦٠٠	٧٥
٦٦	١ ٢٠٠	١٠ ٥٧٢	٦١
٦٧	١ ١٧٩	١١ ٠٢٣	٥٣
٦٨	٩٦٢	١٠ ٥١٠	٥١
٦٩	٨٥٦	٨ ٥٩٢	٥٢
٧٠	٨١٣	٨ ٧٦٩	٦٩
٧١	٨٥٧	١٠ ٦٢٧	١١٧
٧٢	٩٠٠	٩ ٥٦١	١٠٠
٧٣	٨١٠	٩ ٥٠٠	٨٣
٧٤	٩٠٠	١٠ ٠٠٠	١٢٠
٧٥	٩٢٣	٩ ٨٠٠	٨٣
٧٦	١ ٠٠٠	١٠ ٦٠٠	١٢٠
٧٧	١ ٠٥٠	١٠ ٩٠٠	١٢١
معدل النمـــو	٢ر٤٤٧-	٠ر٨٧٠-	٥ر٦٧٩

المصدر*: ارقام ١٩٦١- ١٩٧٥ ،الكتاب الاحصائي السنوى ،الجمهورية العربية اليمنية ، ١٩٧٥ .
ارقام ١٩٧٥- ١٩٧٧ ،الكتاب السنوى للانتاج ، ١٩٧٧ ،منظمة الاغذية والزراعة .

الجدول ٣٠- قيم الواردات حسب السلع وبلدان المنشأ، ١٩٧٦

الوحدة	السلعة	متوسط قيمة الوارد	مدى قيم الوارد	منشأ ادنى القيم
ريال /كيلوغرام	لحوم ابقار، طازجة ومجمدة	٧ر٢	ع ٩ر٦	
			د ٥ر٥	الصومال
ر/كغم	لحوم ضأن وماعز، طازجة ومجمدة	٩ر٥	ع ١١ر١	
			د ٧ر٧	المملكة المتحدة
ر/كغم	لحوم دواجن، طازجة ومجمدة	٨ر٩	ع ٢٧ر٢	
			د ٧ر٧	فرنسا
ر/كغم	لحوم محفوظة	٢ر٢	ع ٤ر٥	
			د ١ر٥	المملكة المتحدة
ر/كغم	حليب طازج وزبد	٦ر٤	ع ٩ر٩	
			د ١ر٦	اليابان
ر/كغم	حليب وزبد، طازج ومركز	٢٤ر٢	ع ١٦ر٦	
			د ٠ر٤	الصين
ر/كغم	زبد	٩ر٩	ع ١٤ر٩	
			د ٨ر١	المانيا الاتحادية
ر/كغم	أجبان	٩ر٥	ع ١٩ر٢	المملكة العربية
			د ٧ر٩	السعودية
ر/د زينة	طيور وبيض	٦ر٥	ع ٥ر٩	
			د ٢ر٩	جيبوتي
ر/كغم	اسماك مجهزة او محفوظة (غير المذكوره في مكان آخر)	٦ر٥	ع ٧ر٠	
			د ٣ر٧	المملكة العربية السعودية
ر/طن	قمح وماسلين	١ر٩٧٠ ١	ع ٤٠٠ر٠ ١	
			د ٧٩٠ر٤	السودان
ر/طن	رز	٥ر١٢٣١ ٢	ع ٣٠٣٦ر٠	الامارات العربية
			د ٢ر٢	المتحدة

الجدول ٣٠- قيم الواردات حسب السلع وبلدان المنشأ، ١٩٧٦ (تابع)

الوحدة	السلعة	متوسط قيمة الوارد	مدى قيم الوارد	منشأ ادنى القيم
ر/طن	قمح وماسلين مجروش ودقيق	١٠٦٩ر٠	ع ٢١٦٧ر٧	
			د ٤٣٦ر٨	جيبوتي
ر/كغم	خضر محفوظة (غير المذكوره في مكان آخر).	٦ر٠	ع ٧ر٥	
			د ١ر٥	اليابان
ر/كغم	ليمونيات حامضة	٢ر٨	ع ٣ر٠	
			د ١ر١	الصومال
ر/كغم	موز	١ر٢	ع ١ر٩	
			د ١ر٠	جمهورية اليمن الديمقراطية
ر/كغم	تفاح طازج	١ر٦	ع ١ر٠	
			د	فرنسا واليمنان
ر/كغم	تمور	٣ر٠	ع ٣ر٢	
			د ٢ر٠	المملكة العربية السعودية
ر/كغم	فاكهة وجوزيات مجهزة او محفوظة (غير المذكورة في مكان آخر).	٤ر٥	ع ٥ر٦	
			د ٢ر٤	ايطاليا
ر/طن	سكر مكرر	٢٢٦٩ر٨	ع ٣٧٥٠ر٠	
			د ٢٠٦٥ر٣	اثيوبيا
ر/كغم	شاى	١٩٠ر٣	ع ١٤ر٠	
			د ١ر٥	سنغافوره
ر/طن	سمن صناعي	١١٨٧٠ر٧	ع ٤٠٤٧ر٦	
			د ١٠٨٦ر١	هونغ كونغ
ر/كغم	بذور السمسم	٢ر١	ع ١ر٠	
			د ٠ر٥	الصومال

المصدر: الكتاب السنوى لاحصاءات التجارة الخارجية، الجمهورية العربية اليمنية، ١٩٧٦.

الجدول ٣١- قيم المقادير الغذائية الموصي بها للفرد
في الجمهورية العربية اليمنية

السلعة	الاستهلاك الفردي كغم/سنة	السعر فلس/كغم	القيمة بالريالات اليمنية*
قمح	٢٦	١٦٥	٤٢ر٩
رز	١	٣٤٢	٣ر٤
حبوب خشنة	١٤٥	١١٣	١٦٣ر٩٠
لحوم حمراء	٢٤	١ ٦٤٤	٣٩ر٥١
حليب	٤٦	١٤١	٦٤ر٩
اسماك	٢٢	٢٠٠	٤٤ر٠٠
بيض	٤	١ ٦٢٠	٦٤ر٨
خضر	٥٨	٣٠٤	١٧٦ر٣
فاكهة	٦٤	٢٥٠	١٦٠ر٠٠
بقول	٤	٤٠١	١٦ر٠١
زيوت نباتية	١٠	٤٦٧	٤٦ر٧١
سكر	١٥	٢٧٥	٤١ر٣
جذور ودرنيات	٤	١٩٦	٧ر٨
المجموع	٨٧٢		١٩١ (دولارا امريكيا)

المصدر: محسوبة من الجداول ٣ و ٦ و ٧ الواردة في مرفق هذه الدراسة ومن الكتاب السنوي الاحصائي ١٩٧٥-١٩٧٦، الجمهورية العربية اليمنية.

* بأسعار التجزئة لسنة ١٩٧٦.

الجدول ٣٢- متوسط الامداد الفردي للاكوا ولجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٢ - ١٩٧٤)

(كيلوغرامات/سنة)

السلعة	الجمهورية العربية اليمنية	جمهورية اليمن الديمقراطية	الاكوا* (متوسط مرجح)
قمح (مكافيء القمح)	٢٨ر٨	٦٥ر٤	١٠٨ر١
رز ابيض	٠ر٨	٢١ر٢	١٤ر٤
حبوب خشنة	١٦٠ر٥	٥٢ر٨	٣٨ر٢
سكر	٩ر٠	٢١ر٧	٢٤ر١
جذور	٧ر٥	٠ر٦	٧ر٧
بقول	٨ر٥	١ر٨	٦ر٥
خضر	٢١ر٠	٢٦ر٨	٧٧ر٠
فاكهة	١٩ر٣	٦٠ر٥	٨٣ر٢
لحوم واحشاء	١١ر٥	٦ر٤	١٥ر٧
اسماك	٠ر٩	١٢ر٥	٢ر٨
بيض	٠ر٤	٠ر٩	٢ر٢
حليب (مكافيء الحليب السائل)	٤٣ر٩	١٣٢ر٠	٨٢ر٩
زيوت نباتية	١ر٧	٢ر٨	٥ر٥
شحم حيواني	٠ر٤	١ر٢	٠ر٨

المصدر: الكشوف المؤقتة لحسابات الاغذية، ١٩٧٢- ١٩٧٤، منظمة الاغذية والزراعة، روما، ١٩٧٧.

* متوسط كل من الاردن والعراق والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية ولبنان.

UNESCWA LIBRARY
20012854